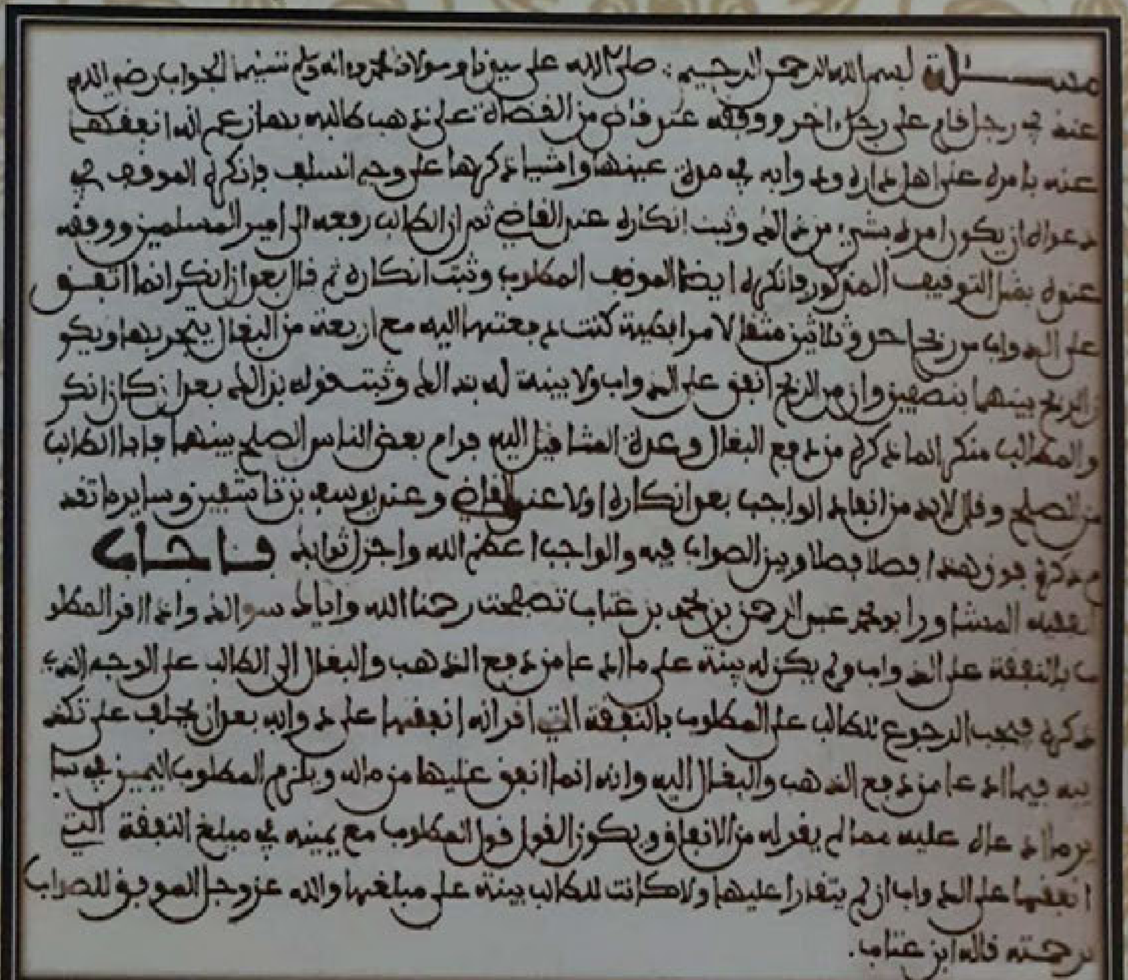
منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية

نوازل ابن الحاج التجيبي

للقاضي الشهيد أبي عبد الله محمد بن أحمد
بن الحاج التجيبي القرطبي (ت.529هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور أحمد شعيب اليوسفي

الجزء الأول



مسألة بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم تسليما. الجواب رضي الله
عنه في رجل قام على رجل آخر ووقفه عند قاض من القضاة على ذهب طالبه بها، زعم أنه أنفقها
عنه بأمره عند أهل [illegible] وأنه في مدة غيبته وأشياء ذكرها على وجه السلف [illegible] في الموقف في
دعواه أن يكون أمره بشيء من ذلك وثبت إنكاره عند القاضي، ثم إن الطالب رفعه إلى أمير المسلمين ووقفه
عنده بمثل التوقيف المذكور وذكر له أيضا الموقف المطلوب وثبت إنكاره، ثم قال بعد أن أنكر إنما أنفق
على الدواب من ربح أخذ ثلاثين مثقالا مرابطية كنت لم بعثتها إليه مع أربعة من البغال يتجر بها ويكون
الربح بينهما بنصفين، وإن من الربح أنفق على الدواب ولا بينة له بذلك وثبت قوله بذلك بعد أن كان أنكر
والمطلوب منكر [illegible] من دفع البغال وعرض [illegible] بعض الناس الصلح بينهما فأبى الطالب
من الصلح وقال لا بد من أن يعلم الواجب بعد إنكاره [illegible] عند القاضي وعند يوسف بن تاشفين وسائر ما تقدم
[illegible] فأجاب [illegible] الصواب فيه والواجب أعظم الله أجر ثوابه
الفقيه المشاور أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب تصفحت رحمنا الله وإياك سؤالك وإنه إذا أقر المطلوب
بالنفقة على الدواب ولم يكن له بينة على ما ادعاه من دفع الذهب والبغال إلى الطالب على الوجه الذي
ذكره فيجب الرجوع للطالب على المطلوب بالنفقة التي أقر أنه أنفقها على دوابه بعد أن يحلف على تكذيب
[illegible] فيما ادعاه من دفع الذهب والبغال إليه وأنه إنما أنفق عليها من ماله، ويلزم المطلوب اليمين في [illegible]
[illegible] عليه [illegible] من الإنفاق ويكون القول قول المطلوب مع يمينه في مبلغ النفقة التي
أنفقها على الدواب إن لم يتفقا عليها ولا كانت للطالب بينة على مبلغها، والله عز وجل الموفق للصواب
برحمته. قاله ابن عتاب.

تطوان: 1439هـ / 2018م

منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية

نوازل ابن الحاج التجيبي

للقاضي الشهيد أبي عبد الله محمد بن أحمد
بن الحاج التجيبي القرطبي (ت.529هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور أحمد شعيب اليوسفي

الجزء الأول : الدراسة

مطبعة تطوان
1439 هـ / 2018 م

الكتاب : نوازل ابن الحاج التجيبي

التأليف : الدكتور أحمد شعيب اليوسفي

الناشر : الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية

الطبعة الأولى : تطوان **1439**هـ/ **2018**م

رقم الإيداع : 2018MO1837

ردمك : 978-9920-35-560-5

مطبعة : مطبعة تطوان

نوازل قاضي الجماعة أبي عبد الله

محمد بن أحمد بن الحاج التجيبي القرطبي

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء :

إلى روح العالم العلم،

الخطيب الفاضل، القاضي العدل،

المدرّس المؤلف، الشيخ الفقيه،

الأستاذ الأعرف، الفاهم القدوة،

القاضي العدل النزيه،

أبي عبد الله محمد بن أحمد

ابن الحاج الشهيد

رحمه الله تعالى

ورضي عنه بمنّه

آمين

المقدمة:

عرفت الدراسات الأندلسية في العقود الأخيرة تقدّماً ملموساً، وقد أدرك المتخصّصون في هذا المجال، مدى عمق التأثير الذي تركه الفقه المالكي في جميع نواحي الحياة في بلاد الغرب الإسلامي عامة والأندلس خاصّة، لدرجة أصبح يتعذّر فيها فهمُ واستيعاب وقائعِ الحياة العامة في هذه المجتمعات ما لم يقم الدارسون باستقراء وتحليلَ الأوضاعَ الفقهية فيها.

ومن حسن الطالع أنْ وجدنا خزائن التراث العربي والإسلامي في كثير من البلاد العربية وغير العربية تزدان بمخزون من المؤلفات الفقهية التي سعى مصنفوها إلى توضيح أحكام الشريعة، وضبط حياة الإنسان المسلم سلوكاً ومعاملاتٍ ، كما اهتمّوا بكافة التشريعات والنظم الإسلامية المتعلقة بالأسرة وأحوالِها، والمجتمع ومكوّناتِه، والسياسة الشرعية وأحكام القضاء وغيرها من المجالات الأخرى .

ومنذ عقود عديدة ، عندما أخذت الدراسات التاريخية المهتمة بالمجتمعات الإسلامية في الظهور ، انبثق عنها توجّه جديد تميَّزَ بالدّعوة إلى وجوب إعطاء الجوانب الاجتماعية والاقتصادية نصيبَها في الدراسات التاريخية، ، واستشعَرَ أصحابُ هذا الاتّجاهِ حاجَتَهم إلى مادة مصدريّة جديدة قمينة بتلبيّة حاجَة هذا الصنف من الدراسات، وإلى مناهجَ علمية كفيلة ببُلوغ تلك الغاياتِ ، وتَيسِير فهمِ مختلف الإشكاليات التي تُثيرُها التساؤلات المتعلقة بتلك الجوانب.

ولم تكن تلك المادة الجديدة غير هذا البحر الفيّاض، والميراث الديني الثرّ الذي وصلنا في شكل فنون تأليفية متنوعة، تحتل فيها الفقهيات مركز الصدارة، وتَتبوّأ فيها نصوصُ النوازلِ . على الخصوص . مقاماً أساسيّاً وعنايةً معتبرة.

والواقع أن بعض المستشرقين أمثال ليفي بروفنصال، و جوزيف شاخت، و جاك بيرك ، و روبرت برونشفيك وغيرهم، كانوا منذ أواسط القرن المنصرم، يَنْظرون إلى الكتب الفقهية والدينية بصفة عامة ، على أنها مورد هام يمكن أن يقدم خدمة كبيرة للبحث التاريخي، فصرّح بعضهم بأنّ الجرد المنهجي لهذه الكتب من شأنه أن يساعد كثيرا في فهم تاريخ المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ، وأنّ كتب النوازل الفقهية لا تزال بكرا ، وأنه يجب على مَنْ أراد فهْمَ المجتمع الإسلامي دراستُها والاستفادةُ من مادتها التاريخية الخام، وعبّرَ آخرون على وَجاهة هذا الرأيِ فعَدُّوا فقهَ النوازل منبعاً للحقائق والكنوز النفيسة، ومصدراً تاريخيا لا يقِلّ أهمية عن كتب الحسبة، والأدب الجغرافي، وكتب الطبقات والمناقب، والتراجم والتصانيف الأدبية[1].

وإلى غاية الربع الثالث من القرن العشرين، كان اهتمامُ المغاربة بهذا النوع من المصادِر لا يزال في بدايته، ويعترف المتخصّصون بتاريخ الغرب الإسلامي الوسيط أن الاهتمام بالنوازل الفقهية بوصفِها وثائقَ تاريخية عند المغاربة، لم يظهر إلا في الستينيات من القرن المنصرم أو بعدها بقليل ، بل إن الأستاذ عبد الله العروي الذي ما فتئ ينصح المشتغلين بتاريخ الغرب الإسلامي باعتمادِ النوازل مصدراً لأبحاثهم، أقرّ بأن استغلالها على الوجهِ المطلوبِ لم يتم إلى غاية السبعينيات من هذا القرن.

---

[1] انظر مقالنا عن « أهمية الفتاوى الفقهية في » منشور ضمن أعمال ندوة "الأندلس: قرون من التقلبات والعطاءات" مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز آل سعود، الرياض، 1417 هـ/1996م، ج1/383-385.

ثمّ ما لبِثت بعد هذه المرحلة أن بدأت محاولاتٌ جادّة تميّزت باستدعاءِ أصحابها لمقارباتٍ جديدة تُتيح الإفادة من كافّة تطبيقات البحث التاريخي ومناهجه الحديثة مع توظيف النوازل الفقهية توظيفاً مكثّفاً عسى أن ينجحَ البحثُ في ملءِ فراغاتٍ عديدةٍ ظل التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للغرب الإسلامي يُعانيها طويلاً. وما يُساق من أمثلة في هذا الباب يشمل محاولات عديدة أهمّها: أحمد التوفيق في "إينولتان" (1976)، والعربي مزين في "تافيلالت" (1977)، ثم تحقيق الأستاذ عبد العزيز خلوق التمسماني لكتاب "جامع مسائل الأحكام للبرزلي(1978). ثمّ استُتبِعت المسيرة بعد ذلك بأقلامٍ يافِعةٍ، ومن روادِها عمر بنميرة في "النوازل والمجتمع مساهمة في تاريخ البادية بالمغرب" (1989)، ومحمد فتحة في "النوازل الفقهية والمجتمع : أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن 6 إلى القرن 9 الهجري/12-15 م" (1999)، إلى ظهور سلسلة أعمال ومباحث موفّقة أنجزها الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش على مراحل أهمّها " مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين" (1998)، و" تاريخ الغرب الإسلامي: قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة" (1994)، وأعمال أخرى تنيف عن العشرة.

وفي خِضَمِّ هذا الوعي المتنامِي بمدى أهمية استعمال النوازل الفقهية في الكتابة التاريخية – وهي القناعة التي لم يعُد يجادل فيها أحدٌ من الباحثين اليوم – شاءتِ الأقدار أن يُسْدَل الستارُ على مصنّفٍ ضخمٍ في النوازل الفقهية يعودُ تأليفه إلى أواخر القرن الخامس وأوائل السادس للهجرة، هو "مخطوط نوازل ابن الحاج التّجَيْبي" المودع بخزانة الوثاق بقسم الأرشيفات بالمكتبة العامة بالرباط، الذي أصبحَ لِزاماً أن تتناولَه أقلامُ الدّارسينَ بالبحث والدّراسة والتحقيق، وهو ما جعلني لا أتردّدُ في جعلِه

موضوعاً لأطروحتي الجامعية تعريفاً به، وتحقيقاً لنصوصِه، ودراسةً لمضامينه، وإبرازاً لأهميته الفقهية وقيمتِه التاريخية.

ثمّ ما لبثَ بعدَ ذلك أن ظهرت على التوالي ثلاثُ مخطوطات أخرى من نوازل ابن الحاج، هي مخطوطة خزانة ابن عاشور الخاصّة بتونس، ومخطوطة أزاريف بسوس - وهي التي ستُصبح النسخة المعتمدة الأولى لهذه الأطروحة لاعتبارات سيأتي بيانها - ، ثم مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش ، وكل منها يتميّزُ بمواصفاتٍ خاصّة، وينفردُ باشتمالِها على نصوصٍ كثيرة لم تردْ في النسخ الأخرى، ممّا حتَّم إفرادَ كلِّ نسخةٍ من هذه النسخ بالدّراسةِ، فنسخة الرباط التي يعود ظهورُها إلى نحو عقدين من الزمن، أثار اكتشافُها استبشاراً كبيراً لدى جِيلٍ كاملٍ من الباحثين العاملين في حقول الدراسات التاريخية والقانونية والفقهية بوصْفِها مصدراً جديداً حافلاً بالمعلومات والوثائق والشهادات التي لم تُستثمر بعد في الأبحاث العلمية. وكذلك باقي النسخ الأخرى، فإنّ المزايا التي تختص بها أكثر من أن يحاط بها في مثل هذه المقدّمة، فنصوصها التي تُقدّر بالمئات، مُشْبَعةٌ بحمولةٍ تاريخية تُعدُّ غايةً في الأهمية والنّدرة والطّرافة، بحيثُ لا يُمكن الظّفرُ بها في أيّة مصادرَ أخرى، بما في ذلك المؤلفات التاريخية الصّرفة.

كمَا أنّ شهرةَ مؤلّفها في الميدان الفكريِ الأندلسي وتسَنُّمَه مناصبَ الإمامةِ في التدريسِ والقضاءِ والإفتاءِ زادتْ من قيمة هذا الأثر ومن شهرةِ صاحبِه العلميّة التي لم تكن أقل إشعاعا ونفاذاً من شهرة مُعاصريه من كبارِ علماء عصره، أمثال القاضي أبي الوليد بن رشد، والقاضي أبي المطرف الشعبي، والقاضي عياض، والقاضي ابن حمدين، وغيرهم ، كما أنَّ كُتبَ السِّيَر والطبقاتِ والمناقبِ قد أفاضت في التنويه به وفي الإشادة بعلمه وعدلِه وحسن سيرتِه، ومن يستَقْصِ أجوبتَه في مختلف ما عُرِض

عليه من مسائل، يدركُ مدى إلمامِ الرجل بأحكامِ الفقه المالكي وتصانيفِه، ومدى إمساكِهِ بمفاتيح العلم وأحكام القضاء ودواليبِ الإفتاء، فضلاً عن إلمامه الكبير بأحوال البلاد والمجتمع بفضل ممارساته الطويلة، وبجربته العميقة في ميادين التدريس والقضاء والإفتاء ، حتى إنه خلَّف نُخبةً من كبار الفقهاء من أمثال القاضي عياض ، وأحمد القُشيري المعروف بابن صاحب الصّلاة، وابن عطّاف الأنصاري ، وأبي الحسن علي ابن حمدين ، وابن خير الإشبيلي صاحب الفهرسة، وعبد الملك بن باشكوال صاحب الصلّة، وغيرهم من كبار علماء عصره . كما كان على دراية عميقة بمؤلفات كبار فقهاء الأمّة وعلمائها، ويكفيه فخراً أن نذكرَ واحداً من هذه المؤلّفات، وهو "كتاب الشهاب في الآداب والأمثال والمواعظ والحكم المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي" الذي حفظه وحدّثَ بهِ تلميذَه النّجيب ابن خير الإشبيلي حسب شهادة هذا الأخير[1].

أما القيمة التاريخية لهذهِ النوازل فلا تقل أهمية ، وخاصة إذا علمنا مدى خطورة المرحلة التي يمثلها عصرُ ابن الحاج ، وما تتضمّنُ نوازل هذا العصرِ من إشارات وتفاصيل عديدة تخص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الأندلسي آنذاك ، علما أن هذه الجوانب كانت ولا تزالُ أكثر جوانب التاريخ الأندلسي غموضا، نظرا لعزوف المصادر التقليدية عن ذكر أخبارها ، واكتفائها برصد الأحداث الدينية والسياسية، وما يرتبط بها من صور ومظاهرَ لا تكادُ تَبرحُ مجالات اهتمام التاريخ الرسمي للمجتمع الأندلسي.

---

[1] فهرسة ابن خير : 1/ 154-155.

لذلك ، فإن مَنْ يتفحص هذه النوازل يدرك من الوهلة الأولى، أن نصوصها كفيلة بتعويض النقص الحاصل لدى المؤرخ الذي تُعوِزُه المعلوماتُ والتفاصيل الضرورية لتحليل المواقفِ وفحصِ الظواهر التي يدرسها ، ونحسب ، أن المؤرخ الفطِن ، بفضل تمرسه وحنكته من جهة، وبراعته في توظيف نصوص النوازل من جهة أخرى، يُمكِنه، انطلاقا من هذه المادة الجديدة ، الاهتِداءُ إلى فهم كافّة النظم والظواهر التاريخية المدروسة ومن ثمَّ يُمكِنه تحديدُ مختلف المعايير الأخلاقية والقانونية التي وجّهت المجتمع الأندلسي آنذاك، والتي حدّدت معالم عقليته، ونُظُمَ حياتِه ومعاشِه، بكشف النقاب عن مظاهر النشاط الإنتاجي فيه، وبالوقوف على مشاكله الحيوية والممارسات الاجتماعية التي قد لا نجد لها صَدىً في المصادر المتداولة عن الغرب الإسلامي الوسيط بصفة عامة.

ومما ينهض دليلا على أهمية نوازل ابن الحاج أيضاً، أن كبارَ فقهاء الغرب الإسلامي الذين عاشوا في العصورِ اللاحقة من أمثال القاضي أبي بكر عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي، وأبي القاسم البرزلي، وابن لب، وابن سراج، وابن سلمون، والونشريسي، وأبي الحسن التسولي، وأبي عبد الله الرعيني، وغيرهم ، كلُّ هؤلاء وَجَدوا في فتاوى ابن الحاج وأجوبتِه مادةً غزيرة صقَلتْ معارِفَهم، وأشبعت نَهَمهم، وروت فضولهم الفقهي ، وحسبنا أن ما خَلَّف هؤلاء من مؤلفات ودواوين، جاءت زاخرةً بأحكام ابن الحاج وبآرائه الفقهية السّديدة، وأنهم لم يجدوا غضاضةً قط في الأخذِ عنه ، ولا شك أنّ لهذه الاقتباسات دلالةً كبيرة على أهمية هذا المصدر، ناهيك عما يمكن أن تُسهم به في إثراء معارِفِ الدارسين بالإشكاليات الفقهية والتاريخية في الأندلس، خاصة إذا علمنا أن موضوعَ هذه النوازل لم يكن خاصّاً بفئة اجتماعية دون أخرى ، فقد وقعت على سبيل المثال نوازل لبعض أمراء المرابطين كعلي بن

يوسف، وتميم بن يوسف ، في حين تعرضت نوازل أخرى لقضايا أهملها المؤرخون وغابَ ذِكرُها عنْ أخبارِهم وكتبِهم ، وخاصة ما كان منها متعلّقاً بعلاقات الإنتاج السائدة، ووضعية الأرض ، وقضايا المكوس والضرائب ، والعملة وتقلباتها ، والمعاملات الاجتماعية داخل الأسرة الصغيرة والمجتمع ككل ، وكذا المظاهر الاجتماعية ، والعادات والتقاليد ، وكلّ ما يمت بصلة إلى ما يعرف اليوم بقانون الأحوال الشخصية، والقانون الجزائي، والقانون التجاري، والقانون الجنائي، وغيرها من النظُم والقوانين والأعراف.

ومما زاد في ترسيخ قناعتنا بضرورة إنجاز هذا العمل ، أن الدراسات الجامعية الحديثة التي اتجهت إلى هذا الميدان ، لا تتناسبُ – من حيث عددها على الأقل – والموروثَ الوثائقيَّ الهائلَ في صنف الفقهيات الذي تزخر به الخزانة الإسلامية في الغرب الإسلامي. كما أن الدراسات التي ظهرت مع طلائع الباحثين المغاربة منذ الربع الأخير من القرن العشرين، كمحاولات الأساتذة أحمد التوفيق والعربي مزين ومحمد مزين وعمر بنميرة وإبراهيم القادري بوتشيش، ومحمد فتحة، وغيرهم من الباحثين، قد أسهمتْ بلا شكّ في إبراز قيمة النوازل الفقهية في الدراسات التاريخية، وبحثتْ بالأخصّ في التنبيهِ على الجوانبِ التاريخية الأكثر احتياجاً إلى توظيف مادّة النوازلِ في أبحاثها، وفي مقدمتها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك فإنّ هذا لا يَعْني أنّ تلك الدراسات قد بَلغتْ مُنتهاها، واستنفدَتْ كاملَ أغراضِها، ومن ثمّ فإنّ مِن أهداف هذا العمل متابعةَ تلك الجهودِ الفرديّة المذكورة، بالكشْفِ عن مزيدٍ من المصنّفات النوازلية المفقودة واستخراج ما تُخفيه مُتونها من معلوماتٍ تاريخية تُعدُّ غايةً في الأهميّةِ، وتوظيفها بعد ذلك في ترْميمِ صفحاتٍ من تاريخ الأندلس طواها الزّمن وأصابَها البِلَى والنّسيان.

هذا عن موضوع الأطروحة وأهميته ودوافع اختياره، وعن الأغراض الأساسية التي سعى البحث إلى بلوغِها من خلال إنجاز هذا التحقيق. أما خطّةُ العمل فقامت على قسمين: الأول تحقيق النص، وقد سِرْنا فيه لغايةٍ أساسية هي نشرُ مادّة الكتاب نشراً علميّاً يُحقّق جملةَ الأغراضِ الكبرى المطلوب تَحْصيلها في مثلِ هذه الأعمال، كتصحيح المتْنِ، وترميمِ الجُمل والعبارات، وتمييز أصول الأفكار عن الشروح والاستطرادات، وتوثيق الشواهد والنقول، وإعداد الفهارس العامة المفصّلة، مع إدراج ما يقتضيهِ الحال من ملاحظات أو تعليقات عند الضرورة تِبْياناً لمضامين النص، وفكّاً لما يكون قد شابَهُ مِن فقراتٍ غامِضة أو تعابِيرَ ركيكة.

أمّا القسم الثاني فيشتمل على الدراسةِ التي بُنِيَت على ثلاثة فصول رئيسية تفرّع كلٌّ منها إلى مباحث ثانوية. فالفصل الأوّل عُنِيَ بالتعريف بمؤلّف النوازل اسماً وولادةً ونشأةً، مع ذكْرِ مشيختِه وتلاميذه ومعارفه ومؤلّفاتِه، ثمّ التعريف بوظائفِه وبمناصبِه الدينيّة والعلمية والقضائية. أما الفصل الثاني فتناولَ مخطوط النوازل شكلاً ومضموناً، ودرَسَ النّسخ وتكامُلَها، ومنهجَ المؤلّف في تناولِ المسائل، وتَفرّدَ الفصلُ الثالث والأخير بإبراز القيمة العلمية لنوازل ابن الحاج، وتناوُلِ أبعادها التاريخية خلال عصر الطوائف والمرابطين، وخاصّة منها الأبعاد الفقهية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع الإشادة أيضاً بأبعادٍ أخرى لا تقلّ أهميّةً كالبعد الديني والثقافي والعمراني والفني، ثمّ أُرْدِفَ التحقيقُ في الختام بمختلِف الفهارسِ المطلوبِ إعدادُها في مثل هذه الدّراسات، كفهرس الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النّبوية الشريفة، وفهرس الأعلام، والبلدان، والمطالب الفقهية وغيرِها.

وأخيراً لا بدّ من الإشارة إلى بعض الصّعوبات التي واجهت البحث وخاصّة في قسمِهِ الثاني المتعلّق بتحقيق النص. فقد قامت خطّة البحث في البداية على عدِّ

نسخة الرباط "النسخةَ الأمَّ " بوصْفِها النسخةَ الفريدةَ التي كانت معروفة آنذاك، لكنْ بعد اكتشاف النسخ الثلاثة الأخرى أصبح لزاماً علينا اعتمادُ معاييرَ أخرى في اختيارِ النسخةِ الأمِّ التي يجبُ البناءُ عليها، وهو أمرٌ استوجبَ الاطّلاعَ أوّلاً على هذه النسخ للوقوفِ على مضامينها العامة ومعرفةِ خصائصها الفنية من حيث حجمُها، وخطوطها، وتواريخُ نسخها، وعوارضُ أخرى متعلّقة بكلّ نسخة من هذه النسخ ، وهو ما اقتضى تغيير خطّة البحث إذْ ترجّحَ لدينا اعتِمادُ نسخة أزاريف " النسخةَ الأم " بدل نسخة الرباط، وذلك لاعتبارات عديدة سيأتي بيانُها في فصل لاحق.

أما النوع الثاني من الصعوبات فيخص جانب الدراسة والتحليل ، ويجب أن نذكر هنا بأن قراءة فقه النوازل ليست بالأمر الهين ، لأن مسائله لا تكشف عن قيمتها بمجرد النظرة السريعة ، كما أن التعامل معها يستلزم إمعان النظر والتسلح بالأناة ، ويتطلب تحصيلا جديا لفك معضلاتها وإلماما واسعا بالعلوم الشرعية واللغوية التي بدونها لا يمكن فهم النصوص فهما تاريخيا عميقا ، ولعل هذا الأمر هو ما يُفسّرُ عزوفَ كثيرٍ من الباحثين عنْ دراسةِ النوازل ويُسوِّغُ تَهَيُّبَهُم البحثَ فيها، ونفورَهم من خوضِ غمارِ فكِّ طلاسِمِها وتحليل نصوصها ومتونها.

وفي الختام، ولا يسعُني إلاّ أن أتقدّمَ بجزيل الشكر والامتنانِ لأستاذيَّ الكريمَيْن، الدكتورة ماريا خيسوس فيغيرا من جامعة كومبلوتنسي بمدريد ، والدكتور امحمد بن عبود من جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، اللّذيْن تفضّلا بالإشرافِ على هذا العمل، ولم يبخلا عليّ بالنّصح والتّوجيهِ والإرشاد، كمَا لم يتوقّفا ، على مدارِ سنينَ طويلة، عن تشجيعي على ضرورة إتمام هذا العمل والإفراجِ عن مادّته الحيويّة التي انتظرها ولا يزال ينتظرها الكثيرون للاستِفادة منها، ولاعتِمادِها أساساً لتصحيح تصوّراتهم القديمة لجوانب من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لعصر الطوائف والمرابطين، ولاعتِمادِها أيضاً في نسجِ فرَضياتٍ

جديدة تخصُّ أبعاداً تاريخية أخرى، غابتْ ملامحُها مع طول الزمن، واندَرسَتْ آثارُها وأخبارُها.

كما لا يفوتُني أن أشكر لجنة المناقشة رئيساً وأعضاءً على تفضُّلهم بقراءة هذا العمل، وتقويم هذا المجهود المتواضع الذي آمُل أن يكون قد أثمرَ دفْعَةً جديدةً في طريق النهوضِ بالدراسات الأندلسية والمغاربية، والدّفعِ بها قُدماً صوبَ ميادينَ أرْحبَ ومضَامينَ أعمقَ وأدقَ.

تطوان في 27 رمضان الأبرك 1438 هـ

21 يونيو 2017 م

أحمد شعيب اليوسفي

الفصل الأول :

القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن الحاج التجيبي، سيرته وأعماله

1. مصادر سيرة ابن الحاج:

على الرّغم ممّا اشتهر به أهل الأندلس من اهتمامِهم الكبير بضبطِ سِيَر أعْلامِ رجالهم وتقييد أخبارِ ملوكهم وعلمائهم، فبَلغَ بهم الأمرُ أنْ تنافسوا أيّما تنافس في تأليف معاجم الأعلام، وشغفُوا أيما شَغَفٍ بتصنيف الكتب الجوامع في فنون المناقب وسيَر تراجم الرجال، الصغار منهم والعظام[1]، فإنّ هذه المصادر على كثرتها وتنوّعها، قد تخلو من الإشارة إلى بعض التفاصيل الكفيلة بكشف وقائع حياتهم الزّاخرة بالمنجزاتِ والمواقف والإبداعات، بل إنها في بعض الأحيان قد تُحجِم عن إيرادِ معطياتٍ هامّة في سِيَرِ بعض المشاهير ممّن شُهِد لهم بالعطاء الوافِر والدَّوْر البارز في إرساء دعائم المجتمع الأندلسي، واستقرار أنظمته السياسية والمدنية، وتوجيه شؤونه الدينية والعلمية والثقافية.

ومن الشخصيات الأندلسية التي ينطبق عليها هذا القول قاضي الجماعة بقرطبة أيامَ حكم المرابطين، الفقيهُ المشاوَر أبو عبدِ اللّهِ محمّد بن أحمد بن الحاجّ

---

[1] أقرّ المفكّر الإسباني آنْخِيل جُنْثالِثْ بالِنْثِيَا (Ángel González Palencia) برسوخ هذهِ الظّاهرةِ عندَ أهلِ الأندلس فقالَ : «كثرتْ عنايةِ الناس في الأندلس بتصنيفِ معاجم الأعلام وفهارس الكتب، وذاعتْ بينهم ذيوعاً واسعاً ... حتّى أمْسَتِ الضرورة إلَى وضع المعاجم لطوائف الرجال وفروعِ العلوم ... » (تاريخ الفكر الأندلسي، ص266).

التُّجيبي القرطبي، الذي لا تزال تَنقُصنا معلوماتٌ أساسية عن حياته الشخصية ونشأته الأولى ، فضلاً عن تفاصيل أخرى تخص جوانبَ من سِيرَته ووظائِفه الدينية والقضائية التي شغلها، وانتهاء بالفَاجعةِ الأليمة التي ألمت به ووضعتْ حدّاً لحياته، هذا النقص الذي يَمْنعُنا من معْرِفةِ الدَّورِ البارز الّذِي شغَله فِي مجتمعِه، فهل يعود ذلك إلى طبيعة شخصية هَذا الفقيه الذي جُبِلَ طبعُه – في رأي معظم مَن تناولَ سيرته – على التعفّف والتواضع والاستكانة، والذي انحسرتْ همّته في طلبِ العلم والاستغراقِ فيه والنّأيِ بنفسه عنْ طلب الجاه وحبّ الاشتهَار والعيشِ بعيداً عن الأضواء، رغم جلالِ قدره وأهمية منصبِه بِوصْفِه قاضي قضاة الأندلس ومُفْتِي دولة المرابطين ؟

إنّ سكوتَ المصادر عن مسارِ نشأتِه الأولى، وظروف تعلّمِه، وأخبارِ محيطِه العائلي زادت في غموضِ الصورة وجعلتِ المترجمِينَ له يحيدون عن لغة التأكيد والترجيح لما يَرْوُون من أخبار ورواياتٍ تخصّ سيرتَه، فَيَمِيلون بدل ذلك إلى اعتماد أسلوب تغلبُ عليه لغة التخمين والافتراض، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الهامة في حياة الرجل[1]، أو بوظيفتِه الدينية-السياسية بِوصْفِه شخصية دينية وازنة في المجتمع

[1] سيأتي الحديث عن مأساةِ موته وهو ساجد في الركعة الأولى من صلاة الجمعة بالمسجد الأعظم بقرطبة، وهي الحادثة التي دوّنت المؤرخين ومن قبلهم المترجمين له كما هو الشأن لتلميذه أبي الفضل عياض الذي اقتصر عند وصفه لهذا الحدث بالقول " وقد نجهل السبب في ذلك وكثر التخوّضُ فيه" (الغنية : ص48).

الأندلسي، ومن رجالات الدولة البارزين[1]، وخاصة إبّان تقلّدِه وظيفة قاضي الجماعة بقرطبة على عهد الطوائف والمرابطين

وإذا كانت المادة الإخباريةِ المتعلقةِ بسيرة ابن الحاج لا تفِي بالغرض لرسم صورة كافية للوقوف على تفاصيل حياته الشخصية منها والاعتبارية، فإن ذلك لم يمنع من تقييم مكانتِه المرموقة التي شَهِد له بها معاصروه من كبار الفقهاء ومشاهير المدونين، سواءً في مجالات الحياة الدينية أو الاجتماعية أو العلمية، وإن كانت هذه الأخيرة قد حظيتْ بقسط لا بأس به من العناية والاهتمام لدى عددٍ من تلامذتِه وغيرهم، وخاصة مَنْ تصدّى، منهم لوظيفتي القضاء والفتيا خلال العصور الموالية بالأندلس وفي بلاد الغرب الإسلامي بصفة عامة.

أما بخصوص مصادر سيرتِه العلمية فقد كفانا ابن الحاج نفسه مؤونة البحث عن هذه المصادر في الفقرة الهامة التي ختمَ بها كتابه المسمّى " المنهاج في بيان مناسك الحاج" الذي توجد نسخة منه بخزانة ابن يوسف بمراكش[2]، والتي لخّص فيها مصادره الأساسية التي انبثق منها تأليفه لهذا المؤلف النفيس، ونظراً لأهمية هذه الفقرة نورد منها

---

[1] قال عياض : " كانت أمور الأندلس الكبار قد صرفها إليه أمير المسلمين علي بن يوسف أيام قضائه وفتواه، واعتمدوا على فتواه بعد وفاة ابن رشد صاحبه" (الغنية : ص118).

[2] رقم الكتاب في الخزانة 529.

فقراتٍ تدلّ على ثقافةٍ واسعةٍ ، وسِعَةِ علمٍ بَلَغَ فيه الرجلُ درجةَ الاجتهاد الفقهي والتنظير العلمي.

يقول ابن الحاج في خاتمة هذا الكتاب:

« قد أتينا على ما شرطنا أن نأتي به في كتابنا هذا من تَبْيِّين مناسك الحج، وأكثر فروضه، وسننه، وأكثر ما تدعو الضرورة إليه من مسائله، وأَتْبَعنا ذلك بذكر رَغَائِبِه، وفضائله بما تيسر لنا، وانتهت إليه طاقتنا.

- فما ذكرنا فيه من الموطأ لمالك بن أنس رحمه الله فحدثنا به غير واحد من شيوخنا قراءة مني عليهم، وسماعا، منهم: أبو عبدالله محمد بن فرج قرأته عليه بلفظي، قال: حدثنا يونس بن عبدالله القاضي، قال: حدثنا يحيى بن عبدالله بن أبي عيسى، عن عم أبيه عبيدالله بن يحيى، عن أبيه يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس .

- وما كان فيه من الجامع الصحيح للبخاري فحدثنا به غير واحد من شيوخنا منهم: الحسين بن محمد الغساني قراءة مني عليه.

- وما كان فيه من المسند الصحيح لمسلم فحدثني به غير واحد من شيوخنا رحمهم الله منهم: الحسين بن محمد قراءة مني عليه.

- وما كان فيه من مصنف أبي عبدالرحمن النسائي فحدثنا به محمد بن فرج الفقيه قراءة مني عليه.

- وما كان فيه من مصنف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني فحدثني به ما بين قراءة مني عليه وسماع الحسين بن محمد الغساني.

- وما كان فيه من مصنف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي فحدثني به مناولة الحسين بن محمد الصَّدَفِي.

- وما كان فيه من مسند أبي بكر بن أبي شيبة فحدثني به الحسين بن محمد الغساني قراءة عليه وأنا أسمع، وحدثني أيضا به أحمد بن محمد بن عبدالله إجازة.

- وما كان فيه من مسند أبي بكر البَزَّار فحدثني به أحمد بن محمد المذكور أيضا إجازة، عن أحمد بن محمد بن عبدالله الطَّلَمَنْكِي.

- وما كان فيه من مصنف عبد الرزاق فأخبرني به الحسين بن محمد الغَسَّاني ما بين قراءة مني عليه وسماع، ولا أوقن بكماله.

- وما كان فيه من كتاب الزهد لابن حنبل فحدثنا به الحسين بن محمد الغساني قراءة عليه وأنا أسمع، ولا أوقن بكمال سماعه.

- وما كان فيه من شرح غريب الحديث لأبي عبيد فحدثنا به أبو مروان عبد الملك بن سِرَاج قراءة عليه وأنا أسمع.

- وما كان فيه من تفسير سُنَيْد فحدثنا به الحسين بن محمد الغسَّاني.

- وما كان فيه من تاريخ ابن أبي خيثمة فأخبرني به حسين بن محمد الغَسَّاني ما بين قراءة مني عليه وسماع.

- وما كان فيه من المدونة فحدثني بها محمد بن فرج الفقيه، عن أبي علي الحسن بن أيوب الفقيه المعروف بابن الحَدَّاد، وتفقهت فيها على الفقيهين أحمد بن محمد بن رِزْق، وعلي بن محمد بن مدين.

- وما كان فيها من العتبية فحدثني بها محمد بن فرج قراءة مني عليه، عن يونس بن عبدالله القاضي.

- وما كان فيه من الواضحة فحدثني بها أبو علي الغسَّاني الحسين بن محمد إجازة، عن أبي عمرو يوسف بن عبدالله بن عبد البر.

- وما كان فيه من كتاب ابن المواز فحدثني به أبو الحسن علي بن خلف العبسي وأبو القاسم خلف بن رزق إجازة كلاهما، عن أبي محمد بن الوليد، عن أبي محمد عبدالله بن أبي زيد، عن أبي ميمونة دَرَّاس بن إسماعيل، عن أبي الحسن بن أبي مطر، عن ابن المواز.

- وما كان فيه من مختصر ابن عبد الحكم الكبير فحدثني به محمد بن فرج الفقيه، عن أبي محمد بن الوليد، وأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي.

- وما كان فيه من الكتاب الزاهي لأبي إسحاق بن شعبان فأخبرني به إجازة أبو عبد الله محمد بن فرج الفقيه، عن أبي عمر أحمد بن محمد بن هشام المؤشاني.

- وما كان فيه من كتاب التفريع لابن الجلاب فحدثني به أحمد بن محمد بن عبد الله في كتابه إليَّ، عن أبي البركات محمد بن عبد الواحد القرشي الزبيري، عن ابن الجلاب ».

هؤلاء هم أبرزُ مشايخ ابن الحاج كما سمّاهم بنفسِه في هذه الشهادة المحفوظة في كتابه " المنهاج في بيان مناسك الحاج " ، ونحسِبُ أنّ هذه الشهادة هي لوحدِها كافية للدّلالة على سِعة علمِه وعُلوّ باعِه فِي مختلف العلوم ، خاصة علوم الحديث والفقه والشريعة والأصول ، كما أنّها تمثّل جانباً أساسيّاً من سيرته العلمية.

أما بخصوص سيرته العامة بدءاً من نشأتِه الأولى ومروراً بأطوار الدراسة والتكوين وشغل المناصب والوظائف فلا تُسعِفنا المصادر التاريخية بما يكفي من المعلومات. فهي تكاد تنحصر فِي بعض الإشارات القليلة التي نُصادفها فِي ثنايا كُتبه المؤلّفة وخاصة كتاب المسائل الذي ذاع صيتُه، والذي يُتيح لنا، في بعض الحالات، الوقوف على إشارات تهمّ حياتَه الشخصيّة أو العائلية، أو حياة من حولَه من الأفراد

والجماعات ، ولعلّ مردّ هذا الثراء المعلوماتي يعودُ إلى طبيعة نصوص النوازل، التي يميلُ فيها الفقيه المفتي في أجوبته إلى التوسّع في استقصاء ظروف النازلة والالتزام بتتبّعِ خيوطها الرفيعة المؤدّية إلى كشفِ أسباب وقوعِها ومعرفةِ أحوالِ جميع المعْنيّين بها، رجالاً كانوا أم نساءاً ، أفراداً أم جماعات، وهذا يوفّر للمؤرخ الذي يرومُ الاستفادة من هذه النصوص، معلوماتٍ قد تكون غاية في الأهمية خاصّة إذا كانت موثّقةً بعُنصُرَي المكان والزمان أو بأحدِهما على الأقل، وهو ما سنحاول إبرازَه عند حديثِنا عن القيمة الفقهية والتاريخية لنصوص النوازل في الفصول الموالية.

2. مولده، نسبه، وأسرته:

أ – مولدُهُ ونسبُه :

في حاضرة قرطبة، عاصمة الخلافة الأموية وقلعة المالكية بالأندلس، ولد أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحاج التجيبي في شهر صفر سنة 458 للهجرة[1] الموافق لسنة 1065 للميلاد، في بيت ورث العلم والصلاح. وجاءَ ذكرُ اسمه ونسبه في معظم المصادر الَّتي ترجمت لَه علَى هَذَا النحو : " مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بْنِ خَلَفِ بنِ إبْراهيمَ التُّجَيْبِيُّ " ، وأضافَ ابنُ بَشكوال :"بن لُبٍّ بن بَطير"[2]، وكَنَّاهُ صاحبُه ابْنُ رُشْدٍ وتلميذُهُ أبو الفضلِ عياضٍ وغيرُهما[3] بـ " أبي عبدِ اللَّهِ". أمَّا لقَبُه الَّذِي عُرِفَ بِهِ فهوَ

---

[1] الصّلة لابن باشكوال ، طبعة القاهرة ، 1994، (ج2ص453) ؛ بغية الملتمس للضبي (ج1ص 75) ، أزهار الرياض (ج 3 ص ص 61-62).

[2] الصلة، طبعة القاهرة 1994، ج2ص550.

[3] انظر مسائل أبي الوليد بن رشد : تحقيق الدكتور محمد الحبيب التجكاني (الصفحات : 777، 835، 910 ، 979) الغُنية : ص47 ؛ ونقصدُ من غير إبْنِ رشدٍ وعياض جلَّ الرجالِ الَّذينَ عاصروا ابنَ الحاجِّ كابن خير الإشبيلي (فهرسة ج2 ص595) ، وابنِ القطَّانِ (نظم الجمان ، ص73) ، أوِ الفُقَهَاءَ المتأخرينَ الَّذينَ نقلُوا أخبارَه وتداولوا كُتُبَه ومسائلَه أمثالَ أبي سعيد بن لب الغرناطي (ت.782 هـ) والونشريسي صاحب المعيار (ت.914 هـ) والمقري (ت.1040هـ) وغيرهم.

ابنُ الحَاجِّ[1] وبه عُرِفَ واشتَهر ، حتَّى إنَّ بعضَهم كلَّما ذَكَرَ اسمَهُ أضافَ إِلَيْهِ عبارَةَ الشهير بابنِ الحاجِّ"[2] ، أو " المعروف بابن الحاج"[3]. كما عُرف بـ"التجيبي" نسبةً إلى تُجيب، وهي قبيلة عربية الأصل نزلت بمصر، وقيل نسبة إلى امرأة اسمُها تُجيب[4]. ولما ذهبَ معظمُ مَن تَرجم له إلى توطينِه بقرطبة، صارُوا يَذكرونه بابن الحاج القرطبي[5].

والواقع أنّ ترجمةَ ابن باشكوال لشيخه ابن الحاج، تبقى أهمّ الترجمات التي عرّفتْ به بدليل أنّ كلّ من ترجم له اكتفى بالاقتباس من روايتِه ولم يضف إليها أية تفاصيل ذات أهمية. يقول ابن باشكوال:[6] «وابن الحاج هو مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بْنُ خَلَفِ بنُ إبْراهيمَ بنُ لُبِّ بنُ بَطِيرِ التُّجَيْبِيّ ، يُعْرَفُ بِابْنِ الحَاجِّ ، قَاضي الجْمَاعَةِ بِقُرطبَة،

---

[1] كلُّ المصادر الْمَذْكُورَةِ تُجمعُ علَى ذَلكَ .

[2] أبو الحسن النباهي : تاريخ قضاة الأندلس ، ص134 ؛ المعيار المعرب : في عدة مواضع من الكتاب ؛ أزهار الرياض : ج3ص61.

[3] ابن الأبار : المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ، ص 114 ؛ الضبي : بغية الملتمس (ج1ص75 ت) ؛ وغيرهما.

[4] شذرات الذهب في أخبار من ذهب للدمشقي (ج1ص104)؛ وانظر (طبقات الشافعية ج2ص61).وقيل: "تجيب" اسم قبيلة من كندة نسبة إلى تُجيب بنت ثوبان بن سُليم بن رُها بن مذحج، لهم خطّة بمصر سميتْ بهم (معجم البلدان (ج2ص16).

[5] المقّري (أزهار الرياض، ج3ص31) ؛ ابن العماد: (شذرات الذهب ج4ص92).

[6] الصلة، (طبعة بيروت 2003، ج2ص453) ، وانظر مقدمة كتاب "المنهاج في بيان مناسك الحاج" لابن الحاجّ التجيبي القرطبي: مخطوط بخزانة ابن يوسف بمراكش، رقم 529، ص1.

يُكنَّى أبا عبْدِ اللَّهِ، ... كَانَ مِنْ جِلَّةِ الْفُقَهَاءِ وكِبَارِ العُلَمَاءِ، معْدوداً فِي المحدِّثينَ والأدَبَاءِ ، بَصيراً بالفُتْيَا ، رأساً فِي الشُّورى. وكَانتِ الفَتْوى فِي وقْتِهِ تَدورُ عَلَيْهِ لمعْرِفَتِهِ وثِقَتِهِ وَدِيَانَتِهِ . وكَانَ مُعْتَنِياً[1] بِالحديثِ والآثَار، جامِعاً لَهَا ، مُقَيِّداً لِما أشْكلَ مِنْ معانِيهَا، ضَابِطاً لأَسْمَاءِ رجَالِها ورُواتِهَا، ذاكِراً للغَرِيبِ والأنْسَابِ واللُّغَةِ والإعْرابِ ، وعَالِماً بِمَعانِي الأشْعارِ والسِّيَرِ والأخْبَارِ، قَيَّدَ العِلمَ عُمُرَه كلَّهُ ، وعُنِيَ بِهِ عنايَةً تامَّةً كامِلةً مَا أعْلَمُ أحداً فِي وَقْتِهِ عنِيَ بِهِ كَعِنَايَتِهِ ...

ثم يستطرد ابن باشكوال فيقول: قرأتُ عَنْهُ، وسَمِعْتُ مِنْهُ، وأجازَ لي بِخَطِّهِ، وَكَانَ لَهُ مجْلِسٌ بالمسْجِدِ الجَامِعِ بِقُرْطُبَةَ يُسْمِعُ النَّاسَ فيه . وتَقَلَّدَ القَضاءَ بِقُرْطُبَةَ مرَّتَيْنِ، وَكَانَ فِي ذاتِهِ لَيِّناً صَابِراً طَاهِراً ، حَليماً مُتَواضِعاً لمْ يُحْفَظْ لَهُ جَوْرٌ فِي قَضِيَّةٍ ولاَ ميْلٌ بِهَوَادةٍ، ولاَ أَصْغَى إلَى عِنَايَةٍ[2]». وَكَانَ كَثِيرَ الخُشُوعِ والذِّكْرِ للَّهِ تَعَالَى. ويختمُ ابن باشكوال تعريفَه بابنِ الحاج فيقول: ولَمْ يَزَلْ آخِرَ مُدَّتِهِ يَتَوَلَّى القَضاءَ بِقُرْطُبَةَ إلَى أنْ قُتِلَ ظُلْماً بالْمَسْجِدِ الجَامِعِ بِقُرْطُبَةَ يومَ الجُمُعَةِ وَهُوَ ساجِدٌ لأَرْبَعَ بَقَيْنَ منْ صَفَر منْ سَنَةِ تِسْعٍ وعِشْرِينَ وخَمْسِمائةٍ ، ودُفِنَ عشيَ يومِ السَّبْتِ بِمَقْبَرَةِ أُمِّ سَلَمَةَ وصَلَّى عَلَيْهِ

---

[1] فِي مجموع "أزاريف" المشتمل على مسائل أبي عبد الله بنِ الحاج ومسائل أبي الوليد بن رشد الجد (ص509) : «وكانَ عارِفاً بالحديثِ».

[2] نفس المصدر.

ابنُهُ أبو القَاسِمِ، وَشَهِدَه جَمْعٌ عَظِيمٌ مِنَ النَّاسِ وَأتبعُوه ثناءً حسناً، وَمَوْلِدُهُ فِي صَفَرٍ سَنَةَ ثَمانٍ وخَمْسِينَ وأرْبَعِمائةٍ. رَحِمَهُ اللَّهُ»[1].

وبهذه الشهادة يكون ابنُ باشكوال قدْ حدّد المعالمَ الرئيسية في حياة ابن الحاج وسلّط الضوء على بعض ملامح شخصيته ، ومع ذلكَ فإنها تبقى غير كافية لتجْلية جوانب أخرى من سيرته. وكذلك لم يستطع كتابُ التراجم والسِّيَر ممّن عاصروا ابنَ الحاج أو مَن جاؤوا بعده، من الإجابة على كثير من التفاصيل المتعلقة بهذه الشخصية لذلك نجد مساهماتهم في هذا الباب لا تكاد تتجاوز إضافاتٍ محدودة الفائدة .

وبالإضافة إلى ندرة المعلومات المتعلقة بسيرة ابن الحاج في كل المصادر القديمة التي تناولت جوانبَ من حياتِه أو أقواله، التبسَ الأمرُ على بعض الدارسين المعاصرين فخلطوا بينَه وبين شخصيات أندلسية أخرى لا يجمعُها به سوى الاسم والكنية والوظيفة أحياناً، أو الاسم والنسب واسم الشهرة أحياناً أخرى. فمن الباحثين الذين وقعوا في هذا اللّبس الأستاذ عمر الجيدي ـ رحمة اللهِ عليه ـ الذي التبسَ عليه الأمر حين أرادَ التّعريفَ بابن الحاج فنقَل عنه حُكماً من "أحكامِ ردِّ الشهادات" أفتَى فيه ابن الحاج برَدِّ شهادة خمسين رجلاً من عامة الناس في إحدى القضايا المعروضة

---

[1] المصدر نفسه.

عليه"[1]، فأثبتَ في الهامش أنّ القاضيَ صاحبَ هذا الحكم « هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد، فقيه زاهد، ولد عام 484 هـ وتوفي سنة 574 هـ ، على ما ذكره مخلوف في شجرة النور»[2] ؛ وهذا وهْمٌ ولَبْسٌ بدليلٍ أنّ الباحث أثبتَ في المتن أنّ الأمرَ يتعلّق بقاضي قرطبة أبي عبد الله ابن الحاج، لكنه حين أراد التعريف به في الهامش اكتفى بذكر اسمه ونسبه دون ذكر صفتِه قاضِياً لقرطبة أو إيرادِ اسمهِ كاملاً وبخاصّة اسم شهرتِه " ابن الحاج " علماً أنّ المترجمين لأبي عبد الله محمد بن مجاهد – بمن فيهمْ مخلوف صاحب شجرة النور الذي نقل عنه الجيدي – لم يصنّفوا ابن مجاهد قاضيّاً لقرطبة كما لم يسبغوا عليه لقب ابن الحاج اسماً لشهرته[3]. يبقى إذاً أنّ القاضي الذي حكمَ ببطلان شهادة خمسين شاهداً من العامّة هو قاضي الجماعة أبو عبد الله

---

[1] عمر الجيدي، العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء المغرب، مطبعة فضالة، المحمدية ، 1984، ص496.

[2] العرف والعمل، هامش رقم 192.

[3] كل ما جاء في ترجمة مخلوف لابن مجاهد ما يلي: «أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن مجاهد: الفقيه العالم الإمام الزاهد أخذ عن ابن العربي وغيره وعنه أبو بكر بن خير وغيره، مولده سنة 484 هـ وتوفي سنة 574 هـ » (شجرة النورالزكية في طبقات المالكية، تعليق: عبد المجيد خيالي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ – 2003 م ، ج1 ص 220).

محمد بن أحمد التجيبي القرطبي المتوفّى سنة 529هـ، كما قال الجيدي في المتن، وليس أبا عبد الله بن مجاهد كمَا أوردَ في الهامش[1].

وقد يحصلُ أنْ تعْترِيَ الغفلةُ بعضَهم فيُسْنِد، بسبب تشابُه الأسماء، عملاً من الأعمال أو مؤلَّفاً من المؤلّفات إلى القاضي ابن الحاج الشهيد، وهو حالُ أحدُ الباحثين حين عدَّ المصنَّف الفقهي المسمّى" *نوازل الأحكام أو الفصول المقتضبة من الأحكام المنتخبة*" مؤلّفاً من مؤلّفات هذا الفقيه[2]، في حين يُعدّ هذا الكتاب من أعمال فقيهٍ أندلسي آخر هو القاضي أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله النُّميري المعروف بابن الحاج الغرناطي[3] المتوفّى سنة (769هـ).

---

[1] لابن الحاج التجيبي أحكام أخرى شبيهة بهاته رفض فيها شهادة أكثر من خمسين شاهداً من عامة الناس (انظر: مثلاً مسألة فِي القاضي يَرُدُّ شَهادَةَ شُهودٍ فِي رجلٍ ادَّعى فِي خادِمٍ بِيَدِ رَجُلٍ آخرَ أنّها ابْنَتُه ، نوازل ابن الحاج ، مخطوطة أزاريف، مسألة رقم 712 ص 183).

[2] انظر مقالة الدكتور مبارك جزاء الحربي " نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية" المنشورة على موقع أقطاب (بوابة التصوف المغربي) رابط البوابة :
http://www.aktab.ma/نماذج-من-جهود-فقهاء-المالكية-المغاربة-في-تدوين-النوازل-الفقهية_a778_7.html

[3] هو إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم النميري، أبو القاسم، المعروف بابن الحاج الغرناطي: أديب أندلسي، توفي سنة (768 هـ / 1367م) ، من كبار الكتاب، ولد بغرناطة ثم رحل إلى المشرق فحج وعاد إلى إفريقية فخدم بعضَ ملوكِها ببجاية وخدم سلطانَ المغرب الأقصى وانتهى بالقفول إلى الأندلس فاستعمل في السفارة إلى الملوك، ووَلِي القضاء بالقُلَّيم بقرب الحضرة. وركب البحر

وكذلك قد يلتبسُ الأمرُ على بعض الدارسين ممَّنْ يقفون علَى أقوالِ ابْنِ الحاجِّ وأجوبتِه الفقهيّة التي تعجُّ بها كتب الفقه المالكي وشروحه المتداولة بين علماء الغرب الإسلامي قديماً وحديثاً[1] ، فينسِبُونها خطَأً إلى فقيه آخرَ لتشابهٍ في نِسْبَةٍ أو تسمية، أوْ لتطابُقٍ في اسم شهرةٍ، أو لانتسابٍ إلى بلدٍ أو موطن أو قبيلة.

من المرية سنة 768 هـ رسولا عن السلطان إلى صاحب تلمسان السلطان أحمد بن موسى، فاستولى الفرنج على المركب وأسروه، ففداه السلطان بمال كثير. له شعر جيد ومصنّفات عديدة منها:

- الفصول المقتضبة في الأحكام المنتخبة (انظر: كشف الظنون لخليفة، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، 1992 ج4/ص194).
- الوسائل ونزهة المناظر والخمائل (: كشف الظنون 705/4).
- المساهلة والمسامحة فى تبيين طرق المداعبة والممازحة (كشف الظنون 474/4).
- الزاهرات وإجالة النظرات (كشف الظنون 607/3).
- تنعيم الاشباح في محادثة الارواح (كشف الظنون 330/3).
- روضة العباد المستخرجة من الارشاد (كشف الظنون 595/3).
- فيض العباب وإجالة قداح الآداب فى الحركة الى قسنطينة والزاب (كشف الظنون 214/4).
- مثالب القوانين فى التورية والاستخدام والتضمين (كشف الظنون 426/4).
- نزهة الحدق فى ذكر الفرق (كشف الظنون 638/4).

[1] لا تكاد كتب الفقه والمسائل وأحكام القضاء في بلاد الغرب الإسلامي، منذ عصر المرابطين إلى اليوم، تخلو منْ فتوى لابن الحاجّ، أو جوابٍ من أجوبتِه التي صارت متداولة بين أجيال الفقهاء في بلاد الغرب الإسلامي قاطبة على مرّ الأجيال والعصور.

وتنبيهاً على احتمال الوقوع في مثل هذه الزلّات، كتب أحد الباحثين مقالة مُفيدة بعنوان: «تعقّبات لكتاباتٍ في مؤلّفات وأعلام المذهب المالكيّ» [1] ، نبّهَ فيها على أخطاء بعض الدّارسين التي يرتكبونها عند ترجمتهم لبعض الأعلام، مُبيّناً أنّ الأسماء والألقاب والأنساب قد تشترك، فيقع الخلطُ أحياناً في المقصود بعَلَمٍ ما عندَ إطلاقهِ لدى المالكية، وضرب لذلك أمثلة منها: وقال شلبي [2] : «ومِنْ أعلام المالكيّة ابنُ الحاج، وهو أبو عبد الله؛ محمد بنُ محمد بنِ محمدٍ الْعَبْدَرِيُّ الفاسيُّ، تلميذُ ابنِ أبي جَمْرة، وشيخُ عبدِ الله المنوفيّ، وخليلِ بنِ إسحاق، وصاحبُ كتاب "المدخل"، تُوفِّي سنة 737هـ. قلتُ :لا خلاف أنَّ ابنَ الحاج العَبْدريَّ مِنْ فُقهاء المالكيّة. لكن السؤالَ الذي يُثارُ في هذا المقامِ، هل إذا ذُكر (ابن الحاج) هكذا عند المالكيّة، مُجرَّداً من أيّ صفةٍ أخرى؛ فإنّ المقصود به حينئذٍ الْعَبْدَرِيُّ صاحبُ "المدخل"؟. هذا ما يبدُو من كلام حمدي شلبيّ؛ حيث ترجَم لابن الحاج الْعَبْدريّ، ولم يُنبِّهْ على أنَّ ثَمَّتَ مَنْ يُعرف

---

[1] انظر عصام علي مفتاح، فقرة: "المراد بابن الحاج عند إطلاقِه لدى المالكيّة" ، موقع أهل الحديث الإلكتروني ، تاريخ الإضافة إلى الموقع: 1430 هـ/2009 م ، عنوان الصفحة = http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:dx02Z6_IT9lJ:www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php%3Ft%3D187946+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=fr

[2] انظر كتابه :دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة ، 1990، ص125 وما بعدها.

بهذه النِّسْبة أيضا عند المالكيّة غيرَ العَبْدَرِيّ، وكان قد نبَّه على التشابه والاختلاط في الأسماء في ترجَمتِه لبعض الأعلام المشترَكة الأخرى[1].

واستطردَ صاحبُ المقالة قائلاً: «وإذا نظرْنا إلى مَنْ يُعرفون بـ (ابن الحاج) من المالكيّة نجد أنهم جمعٌ مِنْ أشهرهم:

- أبو عبد الله؛ محمد بنُ أحمد بنِ خلَف التُّجِيبِيّ، أخَذ عن ابنِ رِزْقٍ وغيرِه، وعنه: القاضي عياضٌ، وابنُ بَشْكُوال، وكان القضاءُ يدور في زَمَنه بينه وبين أبي الوليد بنِ رشد. له كتاب "النوازل"، و"شرح خُطبة صحيح مسلم". قُتل ظُلماً بجامع قُرطبة، وهو ساجدٌ في صلاة الجُمُعة. تُوفي سنة: 529هـ[2].

- أبو عبد الله؛ محمد بنُ محمد بنِ محمد العَبْدَرِيّ الفاسيّ، صاحبُ كتاب "المدخل"، المذكور آنفاً.

---

[1] انظر دليل السالك: الصفحات : 116، 117، 118، 119.

[2] ترجَمتُه في الصِّلَة لابن بَشْكُوال: (ج2 ص ص 580-581)، وشجرة النُّور: (ج1ص132) وغيرها من المصادر.

- أبو البَرَكات؛ محمد بنُ محمد بنِ إبراهيم البَلَّفِيقيّ الأندلسيّ، فقيهٌ محدِّثٌ أديبٌ صُوفيٌّ خطيبٌ، أخذ عن ابن رُشَيد، وأبي الحسَن الصُّغيِّر، وعنه: ابنُ خلدون، وابنُ الخطِيب. وَلِيَ القضاءَ في بلاد عديدةٍ، تُوفي سنة 771هـ [1].

وبعد ذكر هؤلاء الثلاثة قال : أما الأخير مِن هؤلاء فمُستبعَدٌ أن يَقصده المالكيّةُ عند إطلاقهم (ابن الحاج)؛ لأنه لم تُعرف له اجتهاداتٌ واختياراتٌ في المذهب، بل غلَب عليه الأدبُ والخطابةُ. وأضاف: والظاهر عندي أنَّ (ابن الحاج) إذا أُطلق عند المالكيّة فإنه يَنصرف غالباً، ولاسيما في باب المعاملات، إلى ابن الحْاج التُّجِيبيّ صاحبِ "النوازل" المشهورةِ عند المالكيَّة، والتي يَعتمد عليها المتأخِّرون منهم كثيراً، وإذا أَرادُوا ابنَ الحاج العَبْدريَّ فإنهم - في الغالب - يُقيِّدُونه بـ (صاحب المدخل) أو بـ (العَبْدَريّ). وقد استدل الكاتب على قوله بذكر بعض القرائن ذكر منها :

أ -أنَّ العَبْدريَّ لا تُعرف له مُؤلَّفاتٌ في فُروعِ المذهب، وإنَّما يَنقُل عنه علماؤنا من كتابه "المدخل"، وهو وإن نَصَّ فيه على كثيرٍ من الفروع الفقهيّةِ، فإنه قصَد بذلك التّنبيهَ على البِدع الواقعةِ في عبادات الناسِ ومعاملاتِهم، بخلاف التُّجِيبيّ، فله كتابُ

---

[1] انظر ترجمته في :تاريخ قُضاة الأندلس أو المَرْقَبة العُليا (لأبي الحسن النُّباهيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980م ص164؛ وشجرة النُّور لمخلوف (ج1ص 229).

"النوازل"، وهو من الكُتُب المُعتمدةِ والمشهُورةِ في المذهب، وله فيه اختياراتٌ وترجيحاتٌ.

ب - أنّ التُّجِيبيّ مُتقدِّم على العَبْدريّ، ومعاصرٌ لابن رُشدٍ، وقد تولّى القضاءَ مُدّةً، فحكَم وأفتى في كثيرٍ من النوازل.

ت - أنَ هناك نصوصاً كثيرةً لعلماء المالكيّة تكشف مصداقيّة هذه القرائن.

وفي الخلاصة، هذه قائمة بأسماء الأعلام الأندلسيين الذين عُرفوا بلقب "ابن الحاج"، أصحابُها "ابن الحاج"، والتي يجب على الباحث فحصها وتمحيصها اسماً ونسباً ولقباً وكنية واشتهاراً تفادياً من الوقوع في أي خلط أو التباس:

1. ابن الحاج التجيبي القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خلف صاحب نوازل الأحكام ، القاضي الشهيد المتوفّى سنة 529 هـ، وهو موضوع هذه الدراسة).

2. ابن الحاج الأفطس: أبو عبد الله محمد بن علي بن الحاج الأزدي ، فقيه جيان، كان معاصراً للقاضي ابن الحاج التجيبي الشهيد يتبادلانِ الخطابات[1]، قال القضاعي في التكملة: "ولِي قضاء غرناطة في أيام الملثمة سنة 534 هـ

[1] جاء في نسخة أزاريف (ص 432 مسألة رقم 635) : « قَالَ القَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سُئِلْتُ مِنْ جيانَ، كَتَبَ إِليَّ بِهَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ الحَاجِّ فَقِيهُ المَوْضِعِ أَكْرَمَهُ الله: "عَسَى أَنْ تُرَاجِعَنِي بِرَأْيِكَ فِي رَجُلٍ شَاتِمٍ رَجُلاً ..." الخ».

بعد أبي الفضل عياض بن موسى، وتوفي وهو متولى ذلك في ذي الحجة سنة 536 هـ، ذكره ابن الدباغ في طبقات الفقهاء"[1].

3. ابن الحاج داود: القائد المرابطي أبو عبد الله محمد بن داود[2]، عيّنه يوسف بن تاشفين سنة 484 هـ على رأس جيش ليستوليَ على قرطبة من يد الفتح بن المعتمد ابن عباد[3].

4. ابـن الحـاج الطرطوشـي: أبـو عبـد الله بـن الحـاج الطرطوشـي، عُـرف بـذي الوزارتين، عمِل دليلاً للمسلمين في غزوة برشلونة سنة 518 هـ، استشهد مع ابن الحاج داود في وقيعة "البورت" من الغزوة المذكورة[4].

5. ابن الحاج التجيبي القرطبي: أبو الوليد مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن عَبْد اللَّه بْن أَحْمَد بْن خَلَف. قاضي الجماعة المتوفّى سنة 641 هـ[5].

---

[1] التكملة لكتاب الصلة (ج1ص358). وانظر: محمد عبد الوهاب خلاف، تاريخ القضاء في الأندلس : من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري، .المؤسسة العربية الحديثة، ط1 ، القاهرة 1992، ص ص : 332-333.

[2] نوازل ابن الحاج، نسخة أزاريف، مسألة رقم 64 ؛ نسخة مراكش مسألة رقم 12.

[3] الحلة السيراء: (ج2ص62) ؛ وانظر : "الحلل الموشية"، ص72.

[4] التكملة لكتاب الصلة، (ج1ص34).

[5] المرجع نفسه، (ج 14 ص 394).

6. ابن الحاج الزجّال: أبو عبد الله بن الحاج المعروف بمدغلّيس صاحب الموشّحات، عاش في دولة الموحدين واعتُبِر خليفةً لابن قُزمان في الزجل[1] انظر: (نفح الطيب ج2 ص486).

7. ابن الحاج التجيبي القرطبي : أبو إسحاق إبرَاهِيم بن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن خلف بن إبراهيم، الفقيه الحسيب المحدّث، المتوفى سنة 698 هـ ، ترجم له الذهبي في مصنفه الشهير[2].

8. ابن الحاج التجيبي القرطبي الإشبيلي: أبو الوليد محمد بن أحمد، بن محمد بن أحمد، توفي سنة 718 هـ ، وكان إمام محراب[3].

9. ابن الحاج العبدري الفاسي: أبو عبد الله محمد بنُ محمد بنِ محمد العَبْدَرِيّ الفاسيّ، صاحبُ كتاب "المدخل" المتوفى سنة 737 هـ ، وقد تقدّم ذكرُه.

10. ابن الحاج الغرناطى المالكى: القاضى أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم النميري صاحب التصانيف العديدة منها "الفصول المقتضبة فى الاحكام المنتخبة" المتوفى سنة 769 هـ.

---

[1] انظر: نفح الطيب، (ج2 ص486).

[2] راجع : تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام لشمس الدين الذهبي ، تحقيق بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي، ط. 1 ، بيروت ، 2003، (ج 15 ص 870).

[3] الأعلام للزركلي ، ج5 ص 324).

11. ابن الحاج البلفقي: أبو البركات، محمد بنُ محمد بنِ إبراهيم الأندلسيّ، فقيهٌ محدِّثٌ وأديبٌ صُوفيٌّ المتوفى سنة: 771 هـ ، تقدم ذكره كذلك.

ب . أسرته :

لم نقفْ فيما أتيحَ لنا من مصادرَ على تفاصيلَ وافية تخصّ أسرة القاضي الشهيد أبي عبد الله بن الحاج ، غير أنّ نصوص النوازل التي أفتى فيها وبعض كتب الطبقات والتراجم لا تخلو من الإشارة إلى بعض أفراد هذه الأسرة، وخاصّة والده الفقيه المفتي أحمد بن الحاج التجيبي، الذي تلقّى عنه بعض علومه وابنه أبا القاسم محمد، الذي حازَ هو الآخر قسطاً كبيراً من العلوم والمعارف ما جعل مترجمي ذلك العصر يعدُّونه من كبار الفقهاء.

ففي هذه النوازل تصادفُنا إشارات عديدة يذْكر فيها ابن الحاج أحكاماً وقضايا أفتَى فيها والدُه ، ولمْ نقِفْ في ذلك على رأيٍ لابن الحاج يناقِض فيها أحكامَ والدِه، ممّا يقوم دليلاً على عُلوِّ باعِ ابن الحاج الوالد في مجال الفقه وقضاياه، ولعلَّ الأمثلة التالية خير دليل على ذلك:

- يقول ابن الحاج : « شاور بعضُ القضاة عن مسجدٍ أراد جيرانُه الزيادةَ فيه من دار حبس تجاوره فجاوب أبي : ...»[1].

- وقال أيضاً : «جوابٌ لأبي رحمه الله، فيمن أثبت مِلكه لدار، وأنه لم تزُل عن ملكِه إلى حين قيامه ... »[2].

- وقال : « وكان أبي يفتي فيمن ادّعى على آخر من الدراهم الإشبيلية أوْ الذهب القرمونية أقل مما يبلغ صرفُ ربع دينار من ذهب خالصة ... »[3].

- وقال : «وسئل أبي عن العقدين ...»[4].

- وقال : «وسئل أبي عن رجل تقبل فرناً ...»[5].

وقد نصادفُ في بعضِ الأحيانِ بين نصوص المسائل إشاراتٍ واستطراداتٍ تلقِي بعض الضوء على جوانب من سيرة والدِ ابن الحاج ووظائفِه الالدينية والعبلمية كما في هذا النص الذي يقول فيه ابن الحاج :

---

[1] نسخة الرباط : ص 138، مسألة رقم 259 (غير واردة في باقي النسخ).

[2] نفسه : ص 197، (غير واردة في باقي النسخ).

[3] نفسه : ص 203، (غير واردة في باقي النسخ).

[4] نفسه : ص 257، (غير واردة في باقي النسخ).

[5] نفسه : ص 283، (غير واردة في باقي النسخ).

- «وكان أبي رضي الله عنه يقوم في مسجده في رمضان بقيام أهل المدينة، وذلك الذي استقر عليه أهل المذهب وقال به مالك، وكان يختم فيه ختمتين ليلة خمسة عشرَ من رمضان والثانية ليلة تسعٍ وعشرين، وسمعته يقول: كان أبوالقاسم خلف بن يحيى يقوم في مسجده هذا القيامَ، وكان يختم ثلاثَ ختماتٍ، في كل عشرٍ ختمةٌ ...»[1].

هذا عن والدِه، أمّا أبناؤه فأبرزهم محمد أبو القاسم الذي عرّفَ به ابن الأبار فقال: «من أهل قرطبة ، قاضي الجماعة بها وابن قاضيها الشهيد، تفقه بأبيه وبابن رشد وأبي عبد الله بن الخيار ، وسمع منهم ، وروى عن ابن عتاب وأبي بحر وابن طريف وجعفر بن مكي وأبي بكر بن العربي وغيرهم . وصاحبَ أباهُ في السماع من أبي علي للناسخ والمنسوخ (لعله يقصد أبا علي الغساني شيخ ابن الحاج) ... ولما ارتفعَ أبوه عن المناظرة قعد هو مكانه وخلفه في حلقته ، وكان حافظاً للفقه ولم يكن يعرف الحديث ، وخرج في الفتنة من بلده بعد ولايته / ص 185 القضاءَ ، وتجول ببلاد الأندلس واستقر بمرسية مرتسماً في زمام الجند عند الأمير محمد بن سعد ثم لحق

[1] نفسه : ص 316، (غير واردة في باقي النسخ) ؛ ثم ص 45.

بميورقة في سنة 567 هـ فحدث بها وبغيرها ، ... وتوفي بإشبيلية في وفادته عليها سنة 571 هـ [1].

ولخص الذهبي سيرته العلمية فقال: « سمع محمد أبو القاسم من والده الشهيد، وأبي مُحَمَّد بْن عتاب، وأبي علي بن سكرة، وأبي الوليد بن رشد، وأبي بحر بْن العاص وأجاز لَهُ أَبُو عَبْد اللَّه الخَوْلاني، وكان بصيرًا بمذهب مالك، عارفًا بالمسائل، ذاكرًا للخلاف. وجلس للمناظرة مكان أبيه، ولم يكن يعرف الحديث. وكان وقورًا مهيبًا، لَا يتكلَّم إلَّا فِي النادر» [2]. وقال في موضع آخر: « ... وليَ قضاء الجماعة بقُرْطبة وقتًا ثم خرج عَنْهُ فِي الفتنة، وتحوّل بالأندلس واستقر بمُرْسِية مرتسمًا فِي ديوان الجُنْد عند الأمير محمد بن سعد، ثم سار إلى مَيُورقَة بعد موتِ ابْن سعد فحدَّث بها. روى عنه عقيل بن عطية، وابن سُفْيان، وغيرهما. ثم وفد إلى إشبيلية، فمات بها سنة 571هـ» [3].

وأكّد المراكشي في الذّيل على سُمُوّ مكانته العلمية فقال: « ... وكان محدِّثًا فقيهًا فاضلًا ديِّنًا مُتصاوِنًا»، وأضاف: «وهو الذي صَلَّى على عمّه أبي محمد ابن عَتّاب عندَ وفاتِه، وتوفِّي أبو القاسم هذا صَبيحةَ يوم الاثنينِ لخمسٍ خَلَونَ من جُمادى

---

[1] المعجم في أصحاب أبي علي : ص 184-185.

[2] سير أعلام النبلاء : ج 19 / 614-615.

[3] تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: ج 505/12.

الآخِرة سنةَ إحدى وثلاثينَ وخمسِ مئة، ودُفِنَ معَ سَلَفِه، وصَلّى عليه صِهرُه القاضي أبو عبد الله بنُ أصبَغ بوصيّتِه إليه بذلك»[1].

ويُستفاد من بعض التراجم أنَّ معارِفَ ولدِ ابن الحاج لم تكنْ تقتصر على علوم الفقه والشريعة فقط، فابن باشكوال على سبيل المثال كثيراً ما يردّدُ، عند حديثه عن أخبار والده القاضي الشهيد، عبارة " أخبرني بها ولده محمد" . وكذلك أورد مخلوف في الديباج اسماً لفقيهٍ آخر لعلّه من أبناء ابن الحاج ، هو « إبراهيم بن محمد بن أحمد بن الحاج التجيبي»[2]، وإنْ كنّا لم نتمكّنْ من صحّةِ نسبِه.

والظاهر أنَّ وهجَ العلم والنبوغ ظلّ متوقّداً في خلفِ ابن الحاج من أبنائه وأحفاده، فكما اشتهر منهم ابنُه البكر أبو القاسم محمد، امتد هذا الإشعاع في ذرية ابن الحاج ونسلِه جيلاً بعد جيل، إذْ نقرأُ في شهادةٍ لابن بطوطة أثناء زيارته لجامع الأمويين بدمشق أنّه وجدَ على إمامة المالكية بهذا الجامع حفيديْن من أحفاد ابن الحاج التجيبي القرطبي[3].

---

[1] الذيل والتكملة 426/4.

[2] الديباج المذهّب : 162/1.

[3] يقول ابن بطوطة: « ... وكان إمامهم في عهد دخولي إليها الفقيه أبو عمر بن الوليد بن الحاج التجيبي، القرطبي الأصل، الغرناطي المولد، نزيل دمشق. وهو يتناوب الإمامة مع أخيه

أ- شيوخه:

لعل من حسن طالع ابن الحاج كونه تلقّى علومَه عن كوكبة من مشاهير علماء الأندلس في عصره، إذ ظفر بحضور مجالسهم وبالتحلّق حولهم، فرشف من فنون العلم المنتشرة وقتئذٍ ببلاد الأندلس عن طبقة المشيخة القرطبية وغيرهم، الذين كان إليهم المفزع في الحديث رواية ودراية، وعليهم المدار في الفقه أصولاً وفروعاً، وقد حرِصَ بعضُ كبارِ تلامذتِه أمثال عبد الملك بن باشكوال وابن خير الإشبيلي والقاضي عياض وغيرِهم، على التنويه بطبقة مشايِخِه، فضلاً عمّا حَكى عنهم . هو نفسُه . في غير مناسبةٍ وفي غيرِ موضعٍ من كتُبِه وفتاويه[1] . ومن هؤلاء الشيوخ :

رحمهما الله». رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، ص 111.

[1] لعلّ خير مثال على ذلك قائمة شيوخه الذين أتى على ذكرِ أسمائهم ودقّقَ في بيانِ ما أخذ عنهم من أصناف العلوم والمعارِف في ختام كتابه المتعلق بمسائل الحج المسمّى: "المنهاج في بيان مناسك الحاج" ، وقد أشرنا إلى هذه القائمة عند حديثنا عن مصادر سيرتِه.

1. *محمد بن فرج مولى ابن الطلاّع القرطبي، أبو عبد الله*، (ت.497 هـ)،

إمام حافظ وشيخ الفقهاء، وسمه مخلوف بالعالم القوال بالحق[1]، سمع من ابن مغيث القاضي وأبي محمد مكي وابن عابد وابن جهور وحاتم الطرابلسي وغيرهم، وتفقه بابن القطان وغيره، وفضلاً عن ابن الحاج أخذ عنه جماعة من كبار الفقهاء منهم هشام بن أحمد وابن رشد وعبد الحق الخزرجي وجماعة، وحدث عنه القاضي أبو محمد بن عيسى التميمي وغيره، واستجازه أبو علي الصدفي. وهو صاحبُ كتبٍ مفيدة ككِتاب أحكامِ النّبي ﷺ ، وكتابِ الشروط، والجامعِ فِي الفروع وغيرها، وله فهرسة، وأضاف مخلوف: طال عمره فسمع منه الكبار والصغار والأبناء والآباء، مولده سنة 404 هـ[2]. وأضاف ابن عطيّة: وله تأليف في زوائد مختصر ابن أبي زيدٍ على المدوّنة لخّصها وأخرجها، وكتابٌ حسن فِي الوثائق[3]. ومما يدل على علوّ قدره كذلك ما ذكره ابن سعيد الغرناطي قال: " لقِيه المعتمد بن عبّاد فنزلَ له عن دابّتِه، ووعظهُ ابن الطلاّع ووبّخه" [4].

---

[1] شجرة النور: 181/1.

[2] المصدر السابق.

[3] فهرس ابن عطية: ص 67.

[4] المغرب في حلى المغرب : 108/1.

2. *الحسين بن محمد بن أحمد الغساني*، أبو علي المعروف بالجياني (ت.498)، ، من أبرز شيوخ ابن الحاج، تلقّى عنه الجامعَ الصحيح للبخاري وحدّثه به كما صرّح بذلك بنفسه[1]، ووصفه ابنُ باشكوال برئيسِ المحدِّثين في قرطبة وأضاف: كان من جهابذة المحدثين وكبار العلماء المسندين، عُنيَ بالحديث وكتبه ورواياته وضبطه، وكان له بصرٌ باللغة والإعراب، ومعرفةٌ بالغريب والشعر والأنساب، وجمع من ذلك كله ما لم يجمعهُ أحدٌ في وقتِه[2]. قال ابن الأبار: عُرِف بالجياني لأن أباه انتقل إليها في الفتنة، وأصله من الزهراءِ[3].

3. *الحسين بن محمد بن فيرُّه بن حيّون الصدفي المعروف بابن سُكَّرَة السرقسطي* ، أبو علي (ت.514)، فقيه حافظ، واسع الرواية، بلغ عدد شيوخه قرابة المائتين، أشهرهم أبو بكر الطرطوشي وأبو العباس العذري وابن سعدون وأبو يعلى المالكي وغيرهم، وكان عياض ممّن سمعوا منه[4]. أما ابن فرحون فاعتبره إمام عصره في

---

[1] انظر خاتمة كتابه "المنهاج في بيان مناسك الحاج" التي سمّى فيها قائمة الفقهاء والشيوخ الذين أخذ عنهم في هذا الكتاب، وهو نسخة مخطوطة مودعة بخزانة مولاي يوسف بمراكش رقم 401، ص ص: 139-143.

[2] الصلة: 130/1-131، (طبعة بيروت 2003).

[3] المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، ص 86.

[4] الغنية : 129، (ترجمة رقم 47) ؛ وله ترجمة في فهرس ابن عطية: 74-76 والصلة : 131/1.

علم الحديث وآخر أئمته في الأندلس، كما عدّه حافظاً للحديث ولأسماء رجاله وعلله، وكان إماماً في الفقه، ومولده بسرقسطة قرأ بها القرآن على أبي الحسن بن محمد صاحب أبي عمرو الداني، وقرأ على غيره من قراء العراق وسمع من خلائق من الأئمة يطول ذكرهم منهم أبو عمر بن عبد البر[1] .

4. أحمد بن محمد بن عبد الله بن سَعيد بن عبّاس بن مُدِير الأَزْديّ أبو القاسم، قُرْطُبيٌّ، وهو من الشيوخ الذين أخذ عنهم ابن الحاج مباشرة وذكرهم بالاسم حين قال: « وما كان فيه (يقصد كتاب المنهاج في بيان مناسك الحاج) من مسند أبي بكر بن أبي شيبة فحدثني به أحمد بن محمد بن عبدالله إجازة، عن محمد بن عبدالله بن محمد، عن وهب بن مسرة، عن ابن وضاح، عن أبي بكر بن أبي شيبة»[2]. رَوى عن أبي بحرٍ سُفيانَ بن العاص، وأبي الحَسَن عبدِ الجليل بن عبد العزيز، وأبي محمد عبد الرّحمن بن محمد بن عتّاب. ورَوى عنه أبو جعفر بنُ محمد بن يحيى، وكان فقيهًا عارفًا من بيتِ عِلم وجَلالة، بارعَ الأدب بليغَ الكتابة، شاعرًا مُحسِنًا، أقرأَ العربيّة والآدابَ كثيرًا واستُقضيَ برُنْدة[3].

---

[1] الديباج المذهب: 330/1.

[2] المنهاج في بيان مناسك الحاج: ص141.

[3] الذيل والتكملة: 613/1 ، ترجمة رقم 657.

5. عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج، أبو مروان (ت.489 هـ.)، هو مولى بني أمية من أهل قرطبة، كان إمام اللغة بالأندلس غير مدافع حسب صاحب الصة، وكان أبو علي الغساني يقول: قرأتُ عليه كثيراً من كتب اللغة والأدب والغريب وهو أكثر من لقيته علماً بضروب الآداب ومعاني القرآن والحديث، وكانت الرحلةُ في وقته إليه ومدارُ أصحاب الآداب واللغات عليه، وكان وقورَ المجلس لا يجسر أحدٌ على الكلام فيه لمهابته وعلو مكانته[1]. وقال الزركلي : "وزير أديب، من بيت علم ووقار في قرطبة. أطنب ابن بسام في الثناء عليه، وأشار إلى تقدمه في علوم اللغة، وأنه أحيى كتبا كثيرة"[2]. ومن أطرفِ ما يُروى عن ابن سراج ما حكى عنه ابن الحاج حين قال: " كان شيخنا أبو مروان بن سراج يقول: حدَّثنا ، وأخبرنا، واحد، ويحتجُّ بقول الله تعالى: «يومئذٍ تُحدِّثُ أخبارَها»[3]، فجعل الحديث والخبرَ واحداً "[4].

6. أحمدُ بن محمد بن رزقٍ الأموي القرطبي ، أبو جعفر المعروف بابن رزق (ت.477)، إمام المالكية وشيخها بالأندلس، روى عنه ابن الحاج وتفقَّه عنده في

---

[1] الصلة : 294/2 (ترجمة رقم 777).

[2] الأعلام: 159/4.

[3] سورة الزلزلة: 4.

[4] الصلة : 295/2.

المدوّنة كما صرّح بذلك بنفسه[1]. وأخذ عنه أبو الوليد بن رشد وأبو القاسم، وأصبغ بن محمد، وأبو الوليد هشام بن أحمد، وغيرهم[2]. تفقه ابنُ رزقٍ بابن القطان وأبي محمد بن عتاب وسمع ابن عبد البر، وروى عن أبي العباس العذري وأجاز له عبد الحق الصقلي، له تآليف حسنة[3]. وأضاف الذهبي: وكان من العلماء العاملين، دَيِّنا صالحا حليما خاشعا يتوقد ذكاء ، قال أبو الحسن بن مغيث كان أذكى مَنْ رأيتُ في علم المسائل وألينَهم كلمةً وأكثرَهم حرصاً على التعليم وأنفعَهم لطالب". عاش خمسين سنة ومات فجأة في شوال سنة477 هـ[4].

7. *علي بن محمد بن مدين*، هو أحد الفقيهين اللذين تفقّه بهما ابن الحاج في المدوّنة، لم نعثر له على أيّة ترجمة في جميع المصادر التي بين أيدينا، أما الثاني فهو أحمد بن محمد بن رزق، ورد ذكره عند تعريف ابن الحاج بشيوخه الذين أخذ عنهم[5].

---

[1] المنهاج في بيان مناسك الحاج، ص141 ؛ الصلة ، المصدر السابق : 2 / 453.

[2] المدارك: 8/181-182.

[3] شجرة النور الزكية: 1/179.

[4] الصلة : 1/70 (ترجمة رقم140) ؛ شجرة النور الزكية: 1/179 ؛ سير أعلام النبلاء : 18/563-564.

[5] انظر كتابه المخطوط " المنهاج في بيان مناسك الحاج" ص 141.

8. *علي بن خلف بن ذي النون العبسي*، أبو الحسن (ت.498 هـ)، من أهل قرطبة وأصله من إشبيلية، وكان رحمه الله من جلة المقرئين الذين تفقّه عليهم ابن الحاج حسب إفادتِه[1]، وكان من فضلائهم وعلمائهم وخيارهم، أقرأ الناس القرآن بالمسجد الجامع بقرطبة، وأسمعهم الحديث فيه، وكان ثقة فيما رواه، ضابطا لما كتبه، ولم يزل طالبا للعلم إلى أن توفي رحمه الله بقرطبة سنة 498 هـ[2].

9. *خلف بن رزق الأموي المقرئ*، أبو القاسم (ت.485 هـ)، من أهل قرطبة، كان إماماً بمسجد الزجّاجين، وصاحبَ الصّلاةِ بالمسجد الجامع بقرطبة[3]، حدَّثَ ابنَ الحاج بكتاب ابن المواز[4].

10. *أحمد بن خلف بن إبراهيم بن بطير التجيبي*، أبو محمد، والد القاضي الشهيد أبي عبد الله بن الحاج التجيبي موضوع هذه الدراسة. فلا مندوحة من إضافة هذا الشيخ إلى قائمة شيوخ ابن الحاج، فهو والدُه الذي سهر على تربيته وتعليمه. كما يسهر كلّ والدٍ على رعاية أبنائه. وعلى تنشئتِهم وتلقينِهم تعليماً راقيّاً يتناسبُ وثقافةَ المجتمع الأندلسي في ذلك العصر. ويبدو أنّ انتفاعَ ابن الحاج من علم والده لم

---

[1] المنهاج في بيان مناسك الحاج: ص142.

[2] الصلة: 339/2 (ترجمة رقم 912).

[3] الصلة: 152/1 (ترجمة رقم 392).

[4] مخطوط المنهاج في بيان مناسك الحاج، ص142.

يتوقّف ببلوغه درجة الرشد العلمي، أو بعد استوائه على منبر القضاء والإفتاء ب قرطبة، فما كثرة اعتماده على أحكام والده إلاّ دليل على استمرار الأخذ عند والاستفادة منه. وكان ابن الحاج يتلقى ، في بعض الأحيان، أجوبة مكتوبة من والده يبسُط له فيها رأيه في مسألة من المسائل أو حكمه في قضية من القضايا[1] .

إنّ قائمة شيوخ ابن الحاج الذين تتلمذ على أيديهم ووَرِثَ عنهم العلوم والأستاذية في الفقه والحديث ، لا تنتهي عند هذه الطبقة، إذْ نجدُ من بينِهم علماء وأئمةً آخرين يتردّد ذكرُهم في ثنايا أجوبة ابن الحاج ، ومن هؤلاء على سبيل المثال:

11. *خلف بن عبد الله بن سعيد بن مُدير الأزدي* أبو القاسم (ت.495 هـ)، خطيب المسجد الجامع بقرطبة، روى عن أبي عمر بن عبد البر وغيره، وكان ثقة فيما رواه، ضابطاً لما كتبه[2].

12. *حازم بن محمد الطليطلي*، أبو بكر . كان مِن أهل المعرفة بقوانين الحديث، أخذ ذَلِكَ عَنْ أَبِي عليّ الجَيّاني وغيره[1] .

---

[1] انظر على سبيل المثال قول ابن الحاج في حكم مطلقة ادّعت أنها حامل « ... فقالت إن الجنين بان في بطني وهو فيه ميت ، هل تجب عليه النفقة أم لا ؟ فكتب إلي أبي مجاوباً : إذا مات الجنين في بطنها كما زعمت فقد انقطعت النفقة عليها إذ كانت النفقة بسبب الجنين » نسخة الرباط: ص96. وهذه المسألة غير واردة في باقي النسخ المعتمدة في التحقيق.

[2] الصلة : 153/1 ، ترجمة رقم 395.

13. احمد بن خلف الأموي (أبو عمر) ، من أهل قرطبة، قال ابن باشكوال: روى عنه شيخنا القاضي أبو عبد الله بن الحاج وتوفي رحمه الله فيها. أخبرني به ابنه سنة تسعٍ وتسعين وأربع مائة[2].

والقائمة طويلة لا يسمح المجال بالتوسّع فيها أكثر ممّا أتينا به في هذه المبحث.

ج- تلامذته:

تتلمذ على ابن الحاج جيلٌ كامل من أعلام الأندلس والمغرب، حتى صار قبلة لطلاب العلم يتوافدون عليه من حواضر المغرب والأندلس، فيتحلّقون حوله في مجالس العلم بالمسجد الجامع بقرطبة[3]، أو يتلقّون عنه مباشرة في بيته، كما يشهد بذلك عددٌ من أصحابه وتلامذته، وقلّ من لم يُجزه في كتاب من الكتب، أو يأخذ

---

[1] تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للذهبي : 199/11.

[2] الصلة : 75/1.

[3] كان ابن باشكوال يتلقى مباشرة من ابن الحاج في مسجد قرطبة الجامع. يقول عن كتابه "الغوامض والمبهمات" : قُرِئَ على ابن الحاج في المسجد الجامع بقرطبة وأنا أسمع، (انظر: الغوامض والمبهمات : 130/1).

عنه في بابٍ من أبواب العلم حتّى خلَّف مدرسة من مشاهير الفقهاء والعلماء نذكر منهم على سبيل المثال:

1. خلف بن عبد الملك بن مسعود بن باشكوال، الأنْصَاري القرطبي أبو القاسم (ت.578 هـ). إمام حافظ ومحدّث الأندلس ومؤرخها ومسندها في عصره، مشارك في أنواعٍ من العلوم[1]، ومؤلّف لخمسين تأليفاً منها "غوامض الأسماء المبهمة" والصلة وغيرها[2] . وهو صاحب التاريخ الذي وصل به . حسب مخلوف . كتاب ابن الفرضي بقية المسندين بقرطبة، والمسلم له في حفظ أخبارها ومعرفة رجالها. سمع بها الفقيه القاضي أبي عبد الله بن الحاج3 وقرأ عليه وأجاز له بخطه4. وسمع أباه وأبا محمد بن عتاب وأكثر عنه وعليه معوله في روايته، وسمع أبا الوليد بن رشد وابن المكوى وابن مغيث والقاضي أبا بكر بن العربي وابن يربوع وغيرهم كثير من الشيوخ الجلة المتقدمين5 .

---

[1] معجم المؤلفين لعمر كحالة : 105/4.
[2] سلم الوصول إلى طبقات الفحول : 82/2.
[3] التكملة لكتاب الصلة : 248/1.
[4] الصلة : 453/2.
[5] الديباج المذهب : 353/1.

2. عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت.544 هـ). من أنجب تلامذة ابن الحاج وأكثرهم عِرفاناً بفضلِه عليه، سطّرَ في الغنية والمدارك ومذاهب الحكام وفي غيرها من المصنفاتِ، شهاداتٍ تكشف كثرة أخذِه عنه وسعة استفادتِه منه[1]. قال في الغنية: «قرأتُ عليه في داره بقرطبة جميع كتابِ غريب الحديث لأبي محمد بن قتيبة، وعارضتُ كتابي بكتابه، حدثني به عن الشيخ أبي مروان ابن سراج ... وصحّحتُ كثيراً من شواهده وعويص حروفِه ... وأجازني جميع رواياته»[2].

3. أبو بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي، المعروف بابن خير، (ت. 575 هـ). من أبرز تلامذة ابن الحاج، عقدَ في فهرستِه باباً سمّى فيه شيوخه الذين روى عنهم وأجازوا له لفظا وخطا ممن لقيهم ومن لم يلقهم، منهم ابن الحاج الذي أجازه في عدد من كتبه التي ألّفها، فقرأها عليه في بيته مثل "كتاب الإيجاز والبيان لشرح خطبة كتاب مسلم" ، قرأه عليه في منزله في شهر صفر من سنة 529 هـ،

---

[1] للتوسع ، انظر ترجمته في بغية الملتمس (ص437)، والديباج المذهب (ص168)، والصلة : 359/2 ، ترجمة رقم 978 ، وجذوة الاقتباس (ص277)، وغيرها من المصادر.

[2] الغنية : ص48.

وكتاب "الكافي في بيان العلم" من تأليفه أيضا»[1]. وأضاف ابن خير أن ابن الحاج هو أيضاً أحد الشيوخ الذين نقل عنهم أخبار تآليف أهل الأندلس وسيرهم ومروياتهم[2].

4. *محمدُ بن خَلَف بن صاعِد الغَسّانيُّ*، أبو الحُسَين، المعروف بابن اللَّبْليِّ، لَبْليُّ الأصل، سَكَنَ شِلْب، تَلا بالسَّبع على أبي القاسم ابن الخصّار وروى عنه، وأبي الوليد إسماعيلَ ابن غالبٍ اللَّخميّ، وروى عن أبي الحَسَن العَبْسيّ، وأبي عبد الله بن الحاجّ -ولازَمَهُ كثيرًا- وابن شِبرين، وأبي القاسم بن رِزْق وأبي محمد بن عَتّاب، وأبي الوليد بن رُشْد، قرأ عليهم وسَمِعَ وأجازوا له. وله إجازةٌ من أبي عليّ الصَّدَفي[3].

5. *أحمدُ بن الحَسَن بن محمد بن الحَسَن القُشَيْريُّ* (أبو جعفر المعروف بابن صاحب الصلاة). قُرطُبيٌّ جَيَّانيُّ الأصل، كان محدِّثًا مُفيدًا راوِيةً من أهل الضَبط والإتقان وجَوْدةِ الخطِّ وجمال الوِراقة، وكتَبَ بخطِّه علمًا كثيرًا، وله اختصارٌ نبيلٌ في الغوامضِ والمُبهمات وقَفْتُ عليه بخطِّه الرّائق. رَوَى عن أبي عبد الله ابن الحاجّ الشهيد

---

[1] فهرسة ابن خير: 165/1.
[2] نفسه : 461/1.
[3] الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة : 202/4 ، ترجمة رقم 519.

وأبي بكر ابن العَرَبي، وأبي الحَسَن يونُسَ بن محمد بن مُغيث، ، ورَوَى عنه ابنُه أبو القاسم، وأبو عبد الله ابنُ الشَّنْتيالي[1].

6. *محمدُ بن عبد العزيز بن محمد بن عَتَّاب بن مُحسِن* ، أبو القاسم (ت.531 هـ)، قُرطُبيٌّ، رَوى عن عمِّه أبي محمد بن عتّابٍ وأكثَرَ عنهُ، وأبي عبد الله ابن الحاجّ. وكان محدِّثًا فقيهًا فاضلًا ديِّنًا مُتصاوِنًا، وهُو الذي صَلَّى على عمِّه أبي محمد ابن عتّاب عندَ وفاتِه[2].

7. *عليُّ محمدِ بن أبي العَيْش الأنصاريُّ الطَّرْطُوشيُّ الشاطِبي*، أبو الحَسَن، من تلامذة القاضي الشّهيد أبي عبد الله ابن الحاجّ الذين حدّثوا عنه ، أخذ القراءاتِ عن أبي الحَسَن ابن الدُّشّ، وأبي المطَرِّف ابن الوَرّاق[3].

8. *إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي*، (أبو إسحاق ابن قرقول (ت.569 هـ) ، قال : وجدتُ بخط القاضي أبي عبد الله محمد بن الحاج - شيخنا رحمه الله- عن شيخه أبي مروان كذا كذا ...»[4].

---

[1] نفسه : 283/1 ، ترجمة رقم 111.

[2] نفسه : 426/4.

[3] نفسه : 240/3.

[4] مطالع الأنوار على صحاح الآثار ، (ج5ص210).

9. إبراهيم بن خلف بن محمد بن فرقد القرشي العامري ، من تلامذة ابن الحاج ، ذكره ابن الخطيب في الإحاطة التي لم يأتِ فيها على ذكر ابن الحاج إلا مرتين : الأولى حين وصفه شيخاً من شيوخ عياض[1] : (224/4) ، والثانية حين ذكره ضمن شيوخ إبراهيم بن خلف العامري[2].

10. عبد الرحمن بن عبد الملك بن عبد الرحمن الأنصاري السرقسطي، أبو الحكم المعروف بابن غشليان. راوية مسند ، أجازه عدد من أعيان المشايخ في مختلف العلوم فَعَلت روايتُه وارتفعت طبقتُه، سمع من أبي عبد الله بن الحاج وتفقه به في الموطأ والمدونة[3].

11. عبد الله بن عمر الصفار، أبو سعد (ت.529 هـ). وهو آخر من حدث عنه[4].

ومن مشاهير تلامذة ابن الحاج أيضاً :

---

[1] الإحاطة في أخبار غرناطة : 224/4.
[2] نفسه : 364/1.
[3] المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، الناشر دار صادر، 1885، بيروت ، ص 236.
[4] سير أعلام النبلاء : 17/20.

12. محمد بن محمد بن أحمد بن الحاج، (أبو القاسم ولده[1] ت.571 هـ).

لخّص الذهبي سيرتَه العلمية فقال: " سمع محمد أبو القاسم من والدِه الشهيد، وأبي مُحَمَّد بْن عَتاب، وأبي علي بن سكرة، وأبي الوليد بن رشد، وأبي بحر بُن العاص وأجاز لَهُ أَبُو عَبْد اللَّه الخَوْلاني، وكان بصيرًا بمذهب مالك، عارفًا بالمسائل، ذاكرًا للخلاف. وجلس للمناظرة مكان أَبِيهِ، ولم يكن يعرف الحديث. وكان وَقُورًا مَهيبًا، لَا يتكلَّم إلَّا فِي النادر[2].

13. عبد الله بن مغيث بن يونس بن محمد الأنصاري القرطبي، أبو محمد المعروف بابن الصفاّر، (ت.576 هـ). قاضي الجماعة. روى عن جده أبي الحسن يونس بن محمد، سمع منه وعن أبيه ابن يونس مغيث، وعن عمه أبي الوليد بن يونس وأبي عبد الله بن الحاج الشهيد[3] .

14. أحمد بن عبد الملك بن عميرة بن يحيى الضبي ، أبو جعفر (ت.577 هـ). من أهل لورقة، سمع بمرسية من أبي علي الصدفي وأبي محمد بن أبي جعفر،

[1] انظر أعلاه : فقرة : مولده، نسبه، وأسرته (ص 30 فما بعدها).

[2] سير أعلام النبلاء : 614/19-615.

[3] التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: 272/2.

ورحل إلى قرطبة في سنة خمس عشرة وخمسمائة فسمع من ابن عتاب وابن رشد وأكثر عنه، ومن ابن أبي الخير المورروري وغيرهم[1].

15. محمد بن عتيق بن عطاف الأنصاري ، أبو عبد الله ابن المؤذن (ت.577 هـ). سكنَ بلنسيةَ وتفَقَّه فيها بأبي محمدٍ القَلَنِّي، ورَحَلَ إلى قُرطُبةَ فدَرَس بها الفقهَ عندَ أبي عبد الله ابن الحاجّ[2].

16. أبو الحسن علي بن محمد بن حمدين التغلبي (ت. 482 هـ)، قال ابن باشكوال:" كان من شيوخِ ابن الحاج الذين أخذ عنهم ، نقلتُ خبر وفاتِه من خط القاضي أبي عبد الله بن الحاج"[3].

17. الحافظ أبو الوليد بن الدبّاغ[4].

18. أبو الحسن بن النعمة[5].

---

1 نفسه : 72/1.

2 الذيل والتكملة : 471/4.

3 الصلة : 337/2.

4 بغية الملتمس للضبي : 75/1.

5 نفسه.

19. ابو عبد الله محمد بن عبد الرحيم.[1]

21. عبد الله بن خلف المورُوري[2].

22. القاسمُ بن عبد الله بن محمد بن القاسِم الفِهْرِيُّ [3].

23. محمدُ بن أبي الخيَار العَبْدَريُّ القُرطُبِيّ ، أبو عبد الله)[4].

---

1 نقسه.

2 الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة : 203/2.

3 نفسه : 458/3.

4 نفسه : 155/4.

4. معارفه وثناء العلماء عليه:

أ- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه :

أفاضتْ كتبُ السيَر والطبقات في الإشادة بمكانة العلمية، وكفتنا شهادات عدد من كبار العلماء، ممّن جمعتهم به حلقاتُ الدرس إبّان مراحل التحصيل، أو من خلال تبادل الرأي والمشورة مع رجال القضاء وشيوخ الإفتاء، مؤونة البحث في عطائه العلمي دراسةً وتحصيلاً للمعارف والعلوم وتصنيفاً للكتب والآثار، وتأطيراً وإجازةً لعددٍ غير قليل من التلاميذ والعلماء الأعلام الذين تشرّفُوا بالتَّتَلمُذ على يدِه تماماً كما تَشَرَّفَ . هو الآخر . بِوُفودِهم عليه، وتَحلّقِهم حول مجالسِه، رغبةً في التزوّدِ من علمِه والنهلِ من مَعينِ فقهِه الذي بلغَ فيه درجة الريادة والاجتهاد.

ونظراً لهذه المكانة العلمية الرّفيعة، لم يتوقّف ثناءُ العلماء عليه، وخاصّة منهم أصحابه وتلامذته الذين عرفوه أكثر من غيرهم، فَخَبَرُوا خبايا سيرتِه ووقفُوا على جَزالةِ عِلمه ودماثةِ أخلاقه، حتّى طارت شهرتُه وأطبقت الآفاق. وممّا يزيدُ هذا الثناءَ أهميّةً، كونُه صادِراً عنْ أَلْسِنَة مشاهيرِ الفقهاء أمثالِ علاّمةِ عصرِه، مفتِي الأندلس، وقاضي الجماعة الفقيه أبي الوليد بن رشد، الذي لم يَفْتأْ يَعْتَدّ بصُحبتِه، ويسْتَفِيد من

علمِه ومَشورتِه، ويسترشد بأحكامِه وفتاويه[1] . قال صاحب المعيار تعْقيباً على مسألةٍ أفتى فيها ابن رشد : " وحسم ابنُ رشد مادته بالمنع الكلي على فتوى ابن الحاج وظاهر المدونة ، وذلك في مسألة إسكان الزوج على الزوجة وأبويها في عقد النكاح أو بعده بدون كراء"[2] .

ومِثْل ابنِ رشد كثيرٌ من العلماء الأعلام أمثالِ القاضي أبي بكر ابن حمدين، وأبي بكر بن منظور الإشبيلي، وأبي الفضل عياض وغيرهم، فلم يكن هذه الأخير أقل وفاءً وتقديراً لأستاذه الكبير وشيخِه الجليل، فوصَفه بـ"العالم الفاضل، كان حسنَ الضبط، جيّدَ الكُتْبِ، كثيرَ الرواية، له حظّ من الأدب، مطبوعاً في الفتْيا، مُقدَّماً في الشورى، صليبَ الدين، متواضعاً متَسمّتاً حليماً"[3]. وقال أيضاً عند حديثه عن كتابه (غريب ابن قتيبة) مُلمِحاً إلى إلمامِ ابن الحاج بكتُب الأصول والأمّهات وإلى

---

[1] انظر على سبيل المثال ابن رشد الذي أورد جواباً مطوّلاً لابن الحاج في مسألة تتعلّق بإطالة سجن بعض المتهمين وتبريره ذلك . (مسائل أبي الوليد بن رشد : 777/2). وانظر كذلك مشاورتَه لابن الحاج في مسألة هامّة أخرى وردت في رجلٍ اعترَف دابّة في يدِ نصرانيٍّ ، فحكَما فيها واتّفق رأيهما على أنّ النصرانيّ أحقُّ بها. (انظر المسألة رقم 247 من نسخة أزاريف وهذه المسألة غير واردة في نسختي مراكش والرباط).

[2] المعيار المعرب : 327/3.

[3] الغنية : 47.

سعة اطّلاعه عليها: "قرأتُ غريبَ ابن قتيبة على القاضي الشهيد ابن الحاج التجيبي في داره بقرطبة، وعارضتُهُ بكتابه ....".[1]

لكنّ ابن باشكوال يبقى، في الواقع، أكثر من زوّدنا بأخبار ابن الحاج العلمية بحكم تتلمذه على يده لفترة طويلة من جهة، ولانقطاعه وهوسه بالتأليف في مجالات عديدة أهمّها الترجمة والطبقات من جهة ثانية، وعنايته بتقييد برامج العلماء وضبط مؤلفاتهم ومروياتهم من جهة ثالثة.

فابن الحاج . يقول ابن باشكوال . هو أحد الشيوخ الذين نقل عنهم أخبار أئمة الأندلس وسيرهم ومروياتهم، وهي شهادة تكفي لوحدها لتقييم مكانة الرجل ومساهمته الوازنة في ازدهار النهضة العلمية والفكرية في الأندلس، في ذلك العصر. ويُضيف ابن باشكوال: " كانَ ابنُ الحاج منْ جِلَّةِ الْفُقَهاءِ وكِبارِ العُلَماءِ، مَعْدوداً في المحدِّثينَ والأدَباءِ، بَصيراً بالفُتْيا، رأساً في الشُّورى. وكانتِ الفَتْوى في وقْتِهِ تَدُورُ عَلَيْهِ لمعْرِفَتِهِ وثِقَتِهِ وَدِيانَتِهِ. وكانَ مُعْتَنِياً بِالحديثِ والآثارِ، جامِعاً لَهَا، مُقَيِّداً لِما أشْكلَ منْ معانيها، ضابِطاً لأسْماءِ رجالِها ورُواتِها، ذاكِراً للغَريبِ والأنْسابِ واللُّغَةِ

---

[1] التَّنبيهاتُ المستَنْبَطةُ على الكُتُبِ المدَوَّنَةِ والمخْتَلَطة: 37/1.

والإعْرابِ ، وعَالِماً لِمعانِي الأشْعارِ والسِّيَرِ والأخْبَارِ، قَيَّدَ العِلمَ عُمُرَه كلَّهُ ، وعُنِيَ بِهِ عنايَةً تامَّةً كامِلةً مَا أعْلَمُ أحداً فِي وَقْتِهِ عنِيَ بِهِ كَعِنايَتِهِ"[1].

ومن شهادات قضاةِ الأندلسِ المعاصِرين لابن الحاج شهادة القاضي ابن الموصلي، قاضي بطليوسَ الذي أفاضَ في إبرازِ مكانة الرّجل العلمية مع الإقرار بنباهتِه وريادتِه في الفقهِ والإفتاءِ ، ولأهميّة هذه الشهادة نوردُ قسطاً منها كما وردَ في إحدى مسائله[2]:

« مَسألَةٌ سَألَ عَنْها ابْنُ المَوْصِلِي[3] قاضي بَطليوسَ، الفَقيهَ القَاضِي أبا عَبْدِ اللهِ قاضِي الجَماعَةِ سَيِّدِي ومُعَظِّمي أدامَ الله تَأييدَه: بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم. صَلّى اللهُ عَلى سَيِّدِنا ومَوْلانا مُحَمَّدٍ وعَلى آلِهِ وسَلَّمَ تَسْليمًا سَيِّدي الأعْلى وعِمادِيَ الأرْفَعَ الأكْرَمَ وعَضُدِيَ الأمْنَعَ الأعْظَمَ ومَذْخورِيَ الأوْفى الأتَمَّ ومَنْ أبْقاه اللهُ فِي أحْوالٍ صاعِدَةٍ وآمالٍ مُساعِدَةٍ، مَنِ اسْتَظْهَرَ – أدامَ اللهُ تَوْفيقَكَ وتَسْديدَكَ بِحُسْنِ رِعايَتِكَ ويُمْنِ كِفايَتِكَ – فيما يَعْرِضُ لَهُ مِنْ مَطْلَبٍ ويعْتَرِضُ إلَيْهِ مِنْ مَذْهَبٍ، فَقَدِ اسْتَوْضَحَ

---

[1] الصلة : 453/2. (طبعة المكتبة العصرية، بيروت، 2003).

[2] انظر مسألة رقم 184 في أنَّ المحَبِّسَ لَوْ أرادَ إبْطَالَ مَا حَبَّسَ لَمْ يَكُنْ ذلِكَ لَهُ وَلاَ لِوَرَثَتِهِ ، مخطوطة أزاريف، ص 151.

[3] في «ز» : الموصي، وابن الموصلي هو : الفقيه أبو عبد الله محمد قاضي الجماعة ببطليوس المعروف بابن الموصلي، لم نعثر له على ترجمة مفصّلة.

سَبِيلاً إلى نَجاحِه وأخذَ على دَهْرِهِ كَفيلاً بِفَوْزِ قِداحِه، وَكِتَابي هَذا وَعَهْدِي في التَّعْظِيم لِذِكْرِكَ والتَّعْظيمِ لِقَدْرِكَ والاسْتِظْهارِ بِكَ والسُّكونِ إلى جانِبِكَ عَهْدُ مَنْ لا يُضِيفُ إلَيْهِ أحَدًا وَلاَ يَقْرِيكَ مَالاً وَلاَ وَلَدًا، أَوْزَعَنِي اللهُ شُكْرَكَ وَمَلاَّنِي طَوِيلاً عُمُرَكَ بِرَحْمَتِه، ولَمّا كانَتْ قُرْطُبَةُ المنيرَةُ بِكَ دارَ العِلْمِ وكانَ مَنْ فيهَا هَذَا القُدْوَة للأُمَمِ، ونَزَلَتْ عِنْدنا مَسْأَلَةٌ، واخْتَلَفَ الفُقَهاءُ المشاوَرُونَ مُعَظِّمُوكَ وَسَادَتي وَأَعْظَمُ عُدَدي وَفَّقَهُمُ اللهُ تَعالى فيهـا، فَرَغِبْتُ إلى اسْتِطْلاعِ رَأيِك ورَأْيِ مِـنْ غَـيْرِكَ فيهـا، وأَدْرَجْـتُ نُسْـخَةَ عَقْدِي التَّحْبيسِ بَعْدَ المقالَةِ مَعَ أَجْوِبَةِ الفُقَهاءِ طَيَّ خِطابي هذا، لِتَقِفَ عَلى ذَلكَ كُلِّه وعَلى جَميعِ مَا أَشَارُوا بِهِ بَعْدَ أَنْ عَنْوَنْتُه بِخَطّي واسْمي وخَتَمْتُ عَلَيْهِ بِخَتْمي وأَسْلَمْتُه إلى خَلَفِ بْنِ أبي نَصْرٍ الأنْصارِيِّ، وَأَنَا أَرْغَبُ إلَيْكَ - أدامَ اللهُ تَوْفيقَكَ - لاَ زالَتِ الرَّغَباتُ رَسْمًا مُوَفَّقًا عَلَيْكَ باسْتِطلاعِ ذَلِكَ كُلِّهِ وَإيرَادِ الجَوابِ عَلى مَا فِيهِ إنْ شاءَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ، واللهُ يُبْقِيكَ عُدَّةً لِلْمُسْلِمينَ وعُمْدَةً للدُّنْيا وَأَزْكَى مَذْخورٍ وَأَقْوَى ظَهيرٍ إنْ شاءَ اللهُ تَعالى، وأقْرَأُ عَلَيْكَ يَا سَيِّدِي الأَعْظَمَ مِنْ سَلامي الأَتَمَّ الأَحْفَلِ، الجَزيلُ الحَفيلُ المَوْصولُ عَلَيْكَ ورَحْمَةُ اللهِ تَعَالىَ وبَرَكاتُه ».

ومن المعاصرين لابن الحاج الذين أشادوا بمكانته العلمية وعبّروا عن إعجابهم لسعةِ اطّلاعِه على العديد من المصنّفات العلمية في مختلف الفنون والعلوم، تلميذه ابن خير الإشبيلي الذي وصفَه قائلاً: "كان واسع الاطلاع على مؤلفات معاصريه

وسابقيه ككتاب الشهاب في الآداب والأمثال والمواعظ والحكم المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، حدثني به الشيخ القاضي الشهيد أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خلف بن الحاج التجيبي رحمه الله إذناً ومشافهة"[1].

وقد ظلت كتبُ ابن الحاج متداولةً بين العلماء في كل الأصقاع، ويُستدلّ من بعضِ الكتابات أن بعضَها كان مكتوباً بِيَمِين مؤلّفها ، فقد ذكرَ الباجي الذي كان .على ما يبدو . مُولعاً بقراءة نوازل ابن الحاج : " أنّه نقَل مسألةً من المسائل من خطّ القاضي أبي عبد الله بن الحاج"[2]، ممّا يدلّ أن هذا الأخير كان يدوّنُ مسائله كلّها ، أوْ بعضَها .على الأقلّ . في الصّحف والكُتب. كما نستشِفّ من بعض الكتابات أنّ تدوين ابن الحاج لأعمالِه وكتبِه لم يكن مقتصِراً على المسائل الفقهية فحسب، لأن بعض التسجيلات أثبتتْ وجودَ نصوص غير نوازلية حُرّرتْ بخط يدِه، منها على سبيل المثال ما جاء في حديث ابن باشكوال عن وفاة الفقيه علي بن محمد

---

[1] فهرسة ابن خير : 1/154-155.

[2] انظر المسألة رقم 727 من نسخة أزاريف.

بن عبد العزيز بن حمدين التغلبي، قال: « كان من شيوخ ابن الحاج الذين أخذ عنهم، نقلتُ خبرَ وفاتِه من خط القاضي أبي عبد الله بن الحاج» [1].

ومع انصِرام الأعوامِ وتوالي القرون، أصبح ابن الحاج يحظى بتقديرِ أجيالٍ أخرى من العلماء ممّن وقفوا على غزارة علمِه وعطاءِه الثّر في مجالاتِ التربية والتعليم وعلوم الحديث والفقه والشريعة وغيرِها. قال ابن العماد الدمشقي في الشذات: «وكان ابن الحاج من جملة العلماء وكبارهم متبحراً في العلوم والآداب، ولم يكن أحد في زمانه أطلب للعلم منه، مع الدين والخشوع» [2].

ووصفَه صاحبُ شجرة النور [3] : «بالإمام الفقيهِ الحافظِ العالم العُمدة المشاورِ القُدوةِ"، وأضاف: "أخذ عن محمد بن فرج مولى ابنِ الطّلاع وابنِ رِزق وغيرِهما. ورَوى عن أبي مروانَ بن سِراج وأبِي علي الغسّاني. وعنه ابنُه أحمد ، والقاضي عياض، ومحمد بن سعادة، وأبو بكر بن ميمون، وأبو الوليد الدباغ، وأبو الحسن بن النعمة،

---

[1] الصلة : 337/2.

[2] شذرات الذهب : 4/92-93.

[3] محمد بن محمد بن عمر مخلوف المنستيري، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تعليق: عبد المجيد خيالي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ / 2003م (ج1ص193).

وابن بشكوال وأجازه. وكان يدور القضاء في وقتِه بينه وبين أبي الوليد بن رشد في خلافة يوسف بن تاشفين وابنه».

ونقرأ لبعض الأئمة المتأخّرين شهادات في تزكية ابن الحاج والإقرارِ بمكانته العلمية المرموقة، . وهي شهادات لا تقلّ في أهميتها عن شهادات العلماء السابقين . ، وقد نلمسُ تقديرَهم وتبجيلهم لشخصِ ابن الحاج في مجرّد الأوصافِ والنعوت التي كانوا ينعتونه بها كترْديدِ الشيخ خليل لعبارة " وقال سيدي أبو عبد الله بن الحاج رحمه الله تعالى" كلمّا أحالَ على جوابٍ أو فتوى من فتاويه[1].

ومن جهةٍ أخرى لقد أكثر ابن الحاج في الأخذِ عن شيوخِه ليسَ في مجال الفقه وعلوم الشريعة والأحكام فحسب، بل نجدُه كثيراً ما يحتج بأقوالِهم في كثيرٍ من مجالات العلوم والفنون، بما في ذلك علوم اللغة والآداب ؛ فمِنْ أتون المعالجة الفقهية للمسائل والنوازل يعرُج ابن الحاج في أجوبتِه إلى الشروح اللغوية أو التفاصيل الإخبارية ذات الصلة بالنازلة رغبةً في تعميقِ الفهم، وتبيانِ المعنى، واستكمالِ الفائدة. ومن الأمثلة على ذلك هذه الإشارة التي سجّلها ابن باشكوال في الصلة، قال: «قال القاضي أبو عبد الله بن الحاج رحمه الله : كان شيخنا أبو مروان بن سراج يقول :

---

[1] شرح منح الجليل شرح مختصر خليل لعليش (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عليش) ، منشورات دار الفكر ، ط.1 ، بيروت، 1404 هـ / 1984 م، 317/6.

حدثنا وأخبرنا واحدٌ (يريدُ: سيّان أن تقول حدّثنا أو تقول أخبرنا)، وأضاف: وكان يحتج بقول الله تعالى : " يومئذ تحدث أخبارها " . فجعل الحديث والخبر واحداً»[1].

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله في موضع آخر : «قالَ لي أبُو مَرْوانَ بْنُ سِراجٍ: المراكظة المداوَمَةُ والمراكِظُ على الشَّيْءِ المداوِمُ عَلَيْهِ»[2].

وتبرزُ مكانة ابن الحاج أيضاً في محاوراتِه العديدة لكبار الفقهاء إذْ كثيراً ما كان يُعلنُ عن رأيه بجرأة واقتِدار، ولا يتردّد في تصويب أخطاء بعض الفقهاء وإنْ علا قدرُهم[3] ، فانظر على سبيل المثال قوله في مسألة رجل وقع أسيراً فأثبت رجلٌ قِبَله ديناً، وللاسير مالٌ حاضرٌ، هل يبدأ الدين على ما وجب في فك رقبته؟ أو هل تبدأ الفدية على الدين؟ قال ابن الحاج : «فتذاكرناها مع أصحابنا رحمهم الله ... فقال ابن رشد ... وقال أصبغ ... وقلتُ ... وقولي أصح ... »، ويعلل ابن الحاج ترجيح رأيه بقوله : «وقد وجدتُ المسألة منصوصة لسحنون في طرة صحيحة نقلتها

---

[1] الصلة: 116/1.

[2] نوازل ابن الحاج : نسخة أزاريف: ص 74.

[3] انظر على سبيل المثال كيف خطّأ ابنُ الحاج ابنَ الطلاّع في فتواه، في مسألة تقدير قدْر غرامة استُحقّت على رجلٍ كان يمشي برَمَكَةٍ في قنطرة قرطبة فزاحمتْ رجلاً فنطحها الرجل ... (نسخة أزاريف: مسألة رقم 48، ص50) .

من خط ابن عتاب في آخر كتاب الديات من المدونة »[1]. وكثيراً ما يُعبّر الونشريسي عن هذه المكانة بقوله معقّبا على نقوله العديدة عن ابن الحاج : « صرّح بذلك الفقيه الشهير ابن الحاج ، شيخ القاضي أبي الفضل ومشاور الفقيه أبي الوليد ابن رشد في الزمان والعدل»[2]. وكان البرزلي وابن عرفة، كثيري النقل عن ابن الحاج (انظر مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطّاب في إحالاتٍ عديدة تُعدّ بالعشرات)[3].

ب- البعد الثقافي في شخصية ابن الحاج :

وكذلك إذا استقصيْنا البُعدَ الثقافي في شخصيّة ابن الحاج نجدُ للرّجل نصيباً غير منقوصٍ في مجال علوم اللغة العربية ولسانها وتَذوتذوُّقاً للأدب والشعر وغيرها من الفنون. وممّا ينهضُ دليلاً على ذلك، هذه الفائدة الطريفة التي سجّلها ابن باشكوال في صلتِه إذْ يقول : «كَتَبَ من عندي شيخُنا القاضي أبو عبد الله بن الحاج رحمه الله هذه الأبيات الثلاثة بسندها، واستحسنها ونقلها بخطه في بعض كتبه رحمه الله»[4] :

---

[1] وردت هذه المسألة في نسخة تونس (مسألة رقم 42 ص18) ونسخة مراكش (مسألة رقم 586 ص209) ، ولم ترد في غيرهما.

[2] المعيار المعرب : 474/6.

[3] مواهب الجليل، (طبعة دار الفكر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1398هـ ، (6 أجزاء).

[4] الصلة : 343/2 (طبعة المكتبة العصرية بيروت، 2003).

قالوا نراك تطيل الصمت قلتُ لهم *** ما طولُ صمتي من عيٍّ ولا خَرَسِ

لكنه أحمدُ الأمرين عاقبـــةً *** عندي وأبعدُه من منطقٍ شكِـسِ

أأنشر البزَّ فيمن ليس يعرفُـه *** أو أنشرُ الدُّرَّ للعميان في الغَلَسِ[1]

ابن الحاج في أزجال ابن قزمان

كذلك ، هناك دليل آخر يؤكّد سمُوَّ مكانة ابن الحاج وعُلوَّ هامتِه لدى الطبقة المثقّفة في مجتمعه، فبالإضافة إلى تنويه كبار العلماء به أمثال ابن خير الإشبيلي والقاضي عياض وابن باشكوال وغيرهم ممّن عاصروه وخبروا سيرتَه ومكانته العلمية، حظيَ أيضاً بثناءٍ وتقدير عددٍ من رموز الثقافة الأندلسية من أهلِ الأدب والشعر الذين لم تكْفِهم الإشادة بمقامِه العلمي الرفيع وبمِهنيّتِه العالية في ممارستِه لوظيفتَيْ القضاء والفتيا، فقدّروا في شخصيته صِدْقَ تَديُّنِه، ورُقيَّ أخلاقِه وطغيان هذه الصفات على عموم شخصيتِه، وقد لخّص هذه الصورة الشاعر الأندلسي الملهم ابنُ

---

[1] الأبيات للشاعر أبي خليفة الفضل بن الحباب.

قزمان، صاحب الأمداح البليغة والأزجال البديعة في قصيدة زجلية أثنى فيها على القاضي الشهيد فقال[1] :

ظهرتْ سنّةُ محمـــدْ *** وانصقل مرا الإســلام

رَجع ابن الحاج قاضي *** فأدام الله ذا الأيـــام

وصل المظلوم لحـــقُّ *** وانتصف غني ومسكين

يحضر الإنكار والإقرار *** ويقع الفصل في الحين

اجتمع فيه الثلاثـــا *** الورعْ والعلمْ والديـــنْ

فيزل الحـــق إذْ زال *** ويدومُ الحـــق إذا دام

ج- مؤلفاته :

خلّف ابن الحاج مكتبة علمية غايةً في الأهميّة والروعة، لكنْ ، فكما كانَ حَظّهُ عاثِراً فيما يخصُّ تخليدَ كثيرٍ من جوانِبِ سيرته .كما بيّنا في فصل سابق . فإنَّ

[1] انظر: تاريخ الأدب الأندلسي: عصر الطوائف والمرابطين، إحسان عباس، طبعة دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان، 1997، ص: 218-219.

مؤلّفاتِه وتراثه المكتوبَ بصفة عامة، لم يكنْ أحسنَ حالاً ولاَ أكثرَ حظّاً ممّا سُطِّرَ من سيرته وجُمِعَ من أخبارِه.

فهذا التراث المكتوبُ، لا يزال في حاجة ماسّة إلى دراسةٍ وتقييمٍ، بل، هو قبل ذلك، لا يزال في حاجة إلى بعثِه من غيابات الماضي، وتكثيف العنايةِ به جمعاً وترميماً وإحصاءً، قبل الانكباب عليه قراءةً وتحقيقاً ودراسةً.

وبالتساؤل عن عددِ مؤلفات ابن الحاج وأصنافها نجِدُ عندَ بعضِ مَن ترجموا له إشاراتٍ إلى هذه الكتب أهمّها ما ذكره ابن خير في الفهرسة، وهذه قائمة بعناوين تلك الكتب:

- كتاب نوازل الأحكام، وهو أهم مؤلّفاته على الإطلاق[1]. نوّه به كل العلماء، ولعلّ آخرَهم أبو الحسن التُّسُولي المالكي صاحب " أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد "[2].

---

[1] يُنسبُ إلى الفقيه المالكي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى سنة 954هـ) قولُه عن نوازل ابن الحاج: « وكتابه في نوازل الأحكام المتداول بأيدي الناس، دليل من الدلائل العظمى على تقدم ابن الحاج وبراعته». انظر: كتابَه : "تحرير الكلام في مسائل الالتزام" تحقيق عبد السلام محمد الشريف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1404 هـ / 1984م ، ص35.

[2] أجوبة علي بن عبد السلام بن علي التسولي المالكي : تحقيق عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1996.

- كتاب فهرسة الشيخ الفقيه القاضي أبي عبد الله بن الحاج ،قال عنه ابنُ خير:"روايتي لها عنه قراءة مني عليه"[1].
- كتاب الإيمان.
- كتاب الكافي في بيان العلم[2].
- كتاب شرح خطبة صحيح مسلم[3].
- كتاب الإيجاز والبيان لشرح خطبة مُسند مسلم[4]. ذكره ابن خير في الفهرسة، ومخلوف في الشجرة[5].
- كتاب المنهاج في بيان مناسك الحاج، توجد نسخة منه في خزانة ابن يوسف بمراكش تحت رقم 529. وقد عزّا شمس الدين السّفاريني الحنبلي (ت.1188هـ) هذا الكتاب لابن الحاج واصفاً إياه بأنه "كتابٌ جليلٌ مشهورٌ عند المالكية"[6]. وذكَرَ حاجي خليفة في كشف الظنون كتابيْنِ بهذا العنوان لمؤلِّفيْن آخريْن هما: كتاب المنهاج فى معرفة مناسك الحاج لأبى الفتح محمد الكراجكي الشيعي، وكتاب المنهاج

---

1 فهرسة: 567/2.
2 زيادة من ابن عليش، فتاوى : ص 371.
3 ابن عليش : نفسس المرجع والصفحة.
4 لعلّه كتاب شرح صحيح مسلم الذي أشار إليه ابن عليش.
5 فهرسة : 265/1. طبعة 1989، بيروت ، دار الكتب العلمية؛ شجرة النور : 667/1.
6 كشف اللثام شرح عمدة الأحكام : 384/4.

في مناسك الحاج لابن المطهر الحلي الشيعي[1]. والظاهر أن الكتابين الأخيرين لا صلة لهما بمؤلِّف ابن الحاج.

وقد وردتْ إشارة هامّة لتآليف ابنِ الحاج في برنامج الشيخ عبيد الله محمد بن عبد الملك بن علي القيسي المِنْتَورِي جاء فيها: «وتآليف القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم بن الحاج التجيبي القرطبي، حدّثني بها الأستاذ أبو عبد الله ابن عمر عن الأستاذ أبي الحسن بن سليمان، عن الراوية أبي عمر، عن الأستاذ أبي عبد الله بن عياش عن المحدّث أبي القاسم ابن باشكوال عنه[2].

وللأسف، فإنّ هذه القائمة من التآليف لمْ يَبْق منها اليومَ سوى كتابان مخطوطان هما: كتاب "نوازل الأحكام"، الذي هو موضوع هذه الدراسة، وكتاب "المنهاج في مناسك الحاج"[3]. أما باقي الكتب فهي في عداد المفقودات حسب معرفتي المتواضعة. وقد حظيَ كتابُ النوازل على الخصوص بما لم تحظَ به الكتب الأخرى من العناية والإشادة والاعتبار لدَى المتقدّمين كما المتأخّرين، ولعلّ ذلك راجع إلى تزايد حاجة المجتمع في الغرب الإسلامي الوسيط. وخاصّةً في عصر الطوائف

---

[1] كشف الظنون: 588/4.

[2] برنامج المنتوري، ص163.

[3] وهو كذلك في طور التحقيق من طرف أحد الباحثين المغاربة بإشراف الدكتور جميل مبارك بجامعة ابن زهر.

والمرابطين وبداية الموحدين . إلى تشريعٍ يتجدّد فيه الاجتهاد الفقهي ويتعمّق أكثر فأكثر، تأثّراً واستجابةً للتّقلّبات الكبرى التي عرفتها هذه البلاد على كافّة الأصعدة، خاصّة الاجتماعية منها والسياسية والأمنية والثقافية.

5. وظائفه :

لا شكّ أنّ ابن الحاج التجيبي ومَن كان على شاكِلته من كبار علماء الأندلس خلال عصر الطوائف والمرابطين قد تقلّبوا في مناصب دينية وعلمية وقضائية بارزة، إنْ لم نقل مناصب سياسية أو حكومية تنفيذية بالنسبة لبعضهم على الأقل[1].

أ- وظيفة التدريس :

والواقع أنّ وظيفة التدريس هي أكثر الوظائف شيوعاً بينهم، وأكثرها التصاقاً بحياتهم، لا يتخلّوْن عنها حتّى لو تمّ تعيينُهم في مناصب عليا، أو وظائف سامية كقضاء الجماعة، أو المشورة، أو الإفتاء، أوغيرها من المهامّ الرسمية في ممالكِ الطّوائف والمرابطين في ذلك العصر. فالتدريس هو أشرف الوظائف الدينية والاجتماعية التي يسعى إليه الناس لأن هذا المنصب هو عنوانٌ لكلّ مجْدٍ وفضيلةٍ، وسبيلٌ للارتقاء في مدارج المعارِف والإيمان والحضارة.

---

[1] بلغ منصبُ القضاء من السموّ ما جعلَ بعضَ الحكّام يُقلّدونهم منصب الوزارة كما حصل مع ابن ذكوان (أبي العباس احمد بن عبد الله بن هرثمة) ، الذي قُلد منصب قاضي القضاة في عهد عبد الرحمن بن المنصور العامري، فكان أول من تسمى بهذا الاسم في الأندلس، كما ولاه عبد الرحمن الوزارة، وبذلك فهو أول من جمع بين المنصبين في الأندلس. (انظر تاريخ قضاة الأندلس : 111-115).

ويُستفاد من كتب التراجم والطبقات ومدوّنات النوازل أنّ ابن الحاج، قد مارسَ هذه الوظيفة لسنين طويلة من عمرِهِ ، بدليل كثرة تلامذتِه الذين أخذوا عنه علوماً شتّى ، ومعارِف كثيرةً كانوا يتلقّونها عنه مباشرةً في بيتِه أحياناً، وفي مساجد قرطبة أحياناً أخرى، فكان ابن باشكوال يتلقّى بعض علومِه مباشرة من ابن الحاج في المسجد الجامع بقرطبة، فقد قال في كتابه " غوامض الأسماء المبهمة" : « قُرِئَ على ابنِ الحاج في المسجد الجامع بقرطبة وأنا أسمع ... »[1] . وقال عياض في الغنية : «قرأتُ عليه في داره بقرطبة جميع كتابِ غريب الحديث لأبي محمد بن قتيبة وعارضتُ كتابي بكتابه»[2].

ب- وظيفة القضاء :

تجمع المصادر التاريخية على تولّي ابن الحاج قضاءَ قرطبةَ من سنة 518 هـ حتّى وفاتِه سنة 529 هـ، ومما لا شك فيه أن وظيفة القضاء هي أسمى وأخطر من كل الوظائف الحكومية الأخرى التي كانت تُدير دوالبَ الحكم والدولة في المجتمع الإسلامي الوسيط، ولذلك اعتبر ابنُ بشكوالُ تعيينَ أبي الوليد محمد بن جهورَ لأبي

[1] ابن بشكوال : غوامض الأسماء المبهمة : 684/2.

[2] الغنية: 48.

علي أحمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان قاضياً في قرطبة استقضاءً له وترقية ، لأن ابن ذكوان كان قبل ذلك مكلفاً بأحكام الشرطة والسوق[1] .

وقد يتقلّبُ بعضُهم بين عدّة مناصب بقرار حاكم البلد ، أو قد يَجمعُ بين عددٍ منها في آنٍ واحدٍ كالذي حصل للقاضي أبي الوليد يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث، قاضي الجماعة بقرطبة وصاحب الصلاة والخطبة بجامعها المعروف بابن الصفار، إذْ «استقضي في أول أمره ببطليوس وأعمالها، ثم صُرف عنها وولي الخطبة بجامع الزهراء مضافة له إلى خطته في الشورى ثم ولي خطة الرد مكان ابن ذكوان بعهد العامرية، والخطبة بجامع الزاهرة، ثم ولي أحكام القضاء والصلاة والخطبة بالمسجد الجامع بقرطبة مع الوزارة، ثم صرف عن ذلك كله ولزم بيته إلى أن قلده المعتمد بالله هشام بن محمد المرواني قضاء الجماعة بقرطبة والصلاة والخطبة بأهلها وبقي قاضيا إلى أن مات رحمه الله»[2] .

ولذلك أيضا كان إعفاء القاضي من منصبه وعزله من هذه الوظيفة يعد ، في الغالب ، إذلالاً له وتنقصة من قدره ، فحينما صرف ابن جهور ابنَ ذكوانَ عن

---

[1] الصلة : 65/1 فما بعدها (طبعة المكتبة العصرية – بيروت 2003).

[2] الصلة : 526/2 .

أحكام القضاء «لأشياء ظهرت منه ، بقي معطلا بداره ، محرّجاً عليه الخروج منه إلاّ إلى المسجد خاصة، إلى أن توفي ... »[1].

مراتب القضاة ومهام قاضي القضاة :

أعلى هذه المراتِب منصبُ قاضي القضاة؛ فبعد تقليد قاضي القضاة تكثر المهام الملقاة على عاتقه، فبالرغم من أنَّ مهمته الأساسيَّة تتعلَّق بالقضاء والقضاة، إلاّ أنَّ الظروف الاجتماعية أدَّت إلى زيادة أعبائه فكثرت مهامه غير القضائيَّة. وبذلك يمكن تقسيم مهام القاضي إلى نوعين: قضائيَّة وغير قضائيَّة. فالمهام القضائيَّة التي يضطلع بها قاضي القضاة تتحدَّد في تعيين القضاة وعزلهم ومحاكمة الوزراء والأشخاص الذين يهددون الحكم، وتسطير كِتابِ بيعة وخَلْع الخلفاء، وعقد خطبة وزواج الخلفاء والأمراء، وأحيانًا الحِسبة والنظر في المظالم، فضلاً عن الفتيا[2].

وعلى العموم فإن مهام قاضي القضاة قد تشمل المناصب التالية:

-التدريس.

---

[1] الصلة : 1/126-127.

[2] هذا من باب التنظير المتعلّق بهذه الوظيفة الشديدة الحساسية في نظام القضاء عند المسلمين، أما في باب الواقع فالأمر مختلف، إذْ تتبدّل تلك المهام والصلاحيات حسب ظروف المرحلة وطبيعة الحكام وأمزجتِهم.

-الفتيا ، كان قاضي القضاة يفتي في الأمور التي تهم المصلحة العامّة، وقد أسند هذا المنصبُ الرفيع إلى ابن الحاج الذي «صَرفَ إليه أميرُ المسلمين علي بن يوسف أمورَ الأندلس الكبار ، واعتمَدَ على فتواهُ بعد وفاةِ ابن رشدٍ صاحبِه»[1].

-الخطابة.

-النظر في الجوامع ووكالة بيت المال.

-النظر في المظالم، أشار ابن خلّكان إلى أنه قد يُضاف إلى مهام قاضي القضاة، النظر في المظالم، رغم أنّ الناظر في المظالم ينظر في كل حكم يعجز عنه القاضي والمحتسب، وهو بذلك أقوى منهما يدًا. وقد جمَعَ قاضي القضاة أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان، بين القضاء والنظر في المظالم[2].

-الحسبة، وأحيانًا يتولَّى قاضي القضاة وظيفة الحِسبة، التي يتولاَّها المحتسبُ في العادة.

-وأحيانا تقلد الوزارة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه.

-عقد خطبة زواج الحكام والأمراء.

---

[1] الغنية : 48.

[2] وفيات الأعيان : 422/5.

تركيبة الجهاز القضائي :

نقف في أجوبة ابن الحاج وغيرها من أجوبة الفقهاء المعاصرين له على إشاراتٍ عديدة . وإن جاءت متفرّقة . يمكن الاعتماد عليها في تصوّر شكلَ وأبعاد منظومة القضاء والمناصب المرتبطة به في المغرب والأندلس خلال القرنين الخامس والسادس للهجرة؛ والواقع أنّ تركيبة الجهاز القضائي في ذلك العصر لم تكن دائماً تخضع لمساطرَ مُعيّنةٍ وأعرافٍ قارّة ، وهنا تبرزُ أهميّة النصوص النوازلية وبعض الوثائق التاريخية الأخرى التي توفّر في بعض الأحيان معلوماتٍ بالغة الأهمية تمكّن الدّارسين من تشخيصِ هيكل هذه المنظومةِ وطابعها العام، وتكشف التّقلباتِ التي تطرأ عليها من حين لآخر. ومن هذه الوثائق على سبيل المثال وثيقة وردت ضمن وثائق درسها أحد الباحثين[1]، تكشف بيانات طيّبة عن خطّة هامّة من خطط القضاء في الأندلس والمغرب، وهي خطة "صاحب الأحكام" التي وصفتها المصادر بكونها «خطة قضائية صغيرة يتولاّها فقيه من الناشئين في سلك القضاء في ناحية صغيرة أو حيٍّ من أحياء بلدٍ كبير ، نيابة عن أحد كبار القضاة، وبتوكيل خاص منه يُخوّله الحقَّ في إصدار الأحكام باسمِه فيما يعرض له من القضايا»، وقد أردف مؤنس حديثة بالتنبيه على أنّ

---

[1] انظر : حسين مؤنس: سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس ، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد الثاني، 1954، ص ص: 55-85.

هذه الوثيقة تكشف عن أمور جديدة لخّصها في سبعة نقط هامة لا يسمح المجال بعرضها في هذا المقام[1].

نواب القضاة ومساعدوهم:

ومن جهة أخرى، أدّت الظروف الاجتماعيّة إلى زيادة أعباء القاضي، فاضطرّ إلى التنازل عن بعض مسؤوليّاته إلى مساعدين تحت سلطته يُعينهم لإنجاز الواجبات التي كانت منوطة به، فكانت وظيفة خليفة القاضي، ومعظم القضاة كانوا خلفاء قضاة. ونتيجة تزايد الأعباء الملقاة على عاتق القاضي، أخذ يُعيّن نوّابًا عنه لإنجاز جميع الواجبات التي كانت منوطة به؛ مثل: أمانة بيت المال، والإشراف على إدارة أملاك اليتامى والأوقاف، والوصاية على فاقدي الأهليّة، وإمامة خطبة الجمعة، وغيرها . ومن مهام القضاة أيضاً، اشتغال بعضهم بالكتابة لدى قاضي الجماعة لمساعدته في ترتيب شؤون القضاء المختلفة، ابتداءً من فتح المحاضر وتحضير الملفات، إلى عرض القضايا وتوثيق الشهادات، إلى تنسيق المشورة وتحرير الأحكام بعد صدورها، وكل هذا يدل على أهميّة هذا المنصب الذي يُسْند في العادة إلى كبار الفقهاء، ومن أمثلة هؤلاء عبد الصمد الفقيه، كاتب الفقيه عبيد الله بن أدهم[2]، وأبو

---

[1] انظرها في المرجع نفسه: ص75-77.

[2] الصلة : 293/1.

الأصبغ عيسى بن سهل أيام إقامته بطليطلة كاتباً لدى القاضي أبي زيد عبد الرحمان القرطبي المعروف بابن الحشّاء (ت.473 هـ)، ثم ترك طليطلة لخلاف وقع بينه وبين ابن الحشّاء، فرحل إلى قرطبة واشتغل بالكتابة لقاضي الجماعة محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور، ثمّ صار فقيهاً مشاوَراً بقرطبة، ولمع نجمه بين قضاتها حتى إنه نجح في إحدى القضايا الشائكة المعروضة على قضاة قرطبة في حَمْل ابن منظور (قاضي الجماعة) على ترجيح رأيٍ ابن سهل . المستمَدّ من إفتاء قضاة طليطلة عندما كان مقيماً بها . على رأي قضاة حاضرة قرطبة في قضية إعدام ابن حاتم الطليطلي المحكوم عليه بالقتل بتهمة الزندقة[1].

وكان يُساعد القاضي أيضًا الكاتب لتدوين قرارات الحكم وتسجيل أقوال الشهود، ويُسمَّى كاتب القاضي "كاتب أحكام" ويُشترط أن يكون عالما بالحلال والحرام والاختلاف والإحتجاج والإجماع والأصول والفروع. وكان للقاضي أيضًا خدم يُساعدونه. وكان القاضي يمنح ثقة تامَّة وافية للشهادة، لذلك يُصدر قائمة بأشخاص تكون أماناتهم مشهودًا بها في مفهوم العدالة، فيُسمى الواحد منهم الشاهد العدل.

---

[1] انظر تفصيل هذه النازلة في ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام لابن سهل، تحقيق يحيي مراد، طبعة دار الحديث، القاهرة، 2007م ، ص ص: 710-714.

ج- وظائف أخرى : سبقت الإشارة إلى أنّ القضاةَ قد يتقلّبُ بعضُهم بين عدّة مناصبَ بقرار حاكم البلد ، أو قد يَجمعُ بين عددٍ منها في آنٍ واحدٍ، ولعلّ خيرَ ما يُعبّر عن هذا التعدُّد تجربة القاضي أبي العباس ابن ذكوان في قضائه، التي أجملها عياض في المدارك فقال : «قدّمه ابن أبي زربٍ للشورى، وولاّهُ ابنُ أبي عامرٍ خطّة الردّ، ثمّ قضاءَ الجماعة عند عزلِ ابنِ برطال، ... وكان من جملة أصحابِ المنصور بن أبي عامر وخواصِّه، ومحلُّه منه فوق محلّ الوزراء، يُفاوضه في تدبير الملك وسائر شؤونِه، وكانتِ الصّلاة والخطبة في أيامِه لإبراهيم بن الشرقي الحاكم إلى أن فلجَ فجُمعت مع القضاء إلى ابن ذكوان ... ولما هلك المنصور ووليه المظفّر زاده أثرةً ... ثم بطشَ المظفّر بوزيره عيسَى عدوِّ ابن ذكوان، ففرغَ مكانُه لأبي العباس، فلمْ يجرِ شيءٌ من أمرِ المملكة إلاّ عن مشورة ابن ذكوان إلى أن هلك عبد الملك المظفّر ووليَ أخوه عبد الرحمان ، فرفعَ منزلتَه جدّاً وولاّه الوزارةَ مجموعةً إلى قضاءِ القُضاةِ ، ولم يجتمِعا لأحدٍ بالأندلس قبلَه، ولا خُطّط بقضاء القضاة (بها) أيضاً أحدٌ قبلَه، وإنما كانوا يتخطّطون بقضاء الجماعة ».»[1].

وينصرف هذا القول أيضاً على القاضي الشهيد أبي عبد الله بن الحاج الذي تولى قضاء قرطبة فقط ابتداءً من سنة 518 هـ إلى سنة 520 هـ وهي سنة وفاة ابن

---

[1] ترتيب المدارك : 166/7 فما بعدها.

رشد ، ثم تولّى قضاء الجماعة بعد ذلك من سنة 520 هـ إلى سنة 529 هـ، وهي السنة التي استشهد فيها.

ومن جهةٍ أخرى تصوّر النوازل نماذجَ من سلوك القضاة وأساليبهم في تدبير خطَطِهِم وفرْضِ أحكامِه ، فقد كان ابن الحاج مثلاً صارماً في الحق والعدل وضمانِ المصلحة العليا للبلاد، وكان يُقدّم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد بدليل فتواه التي نقلها من نوازله البنّاءُ التونسي المعروف بـ "المعلم محمد" في كتابه عن " حكم الأبنية عن *نوازل ابن الحاج*"، إذْ تقول تلك الفتوى : « إذا اتفق الجيرانُ على استيجار حارسِ زرْعِهم أو جنانّهمْ، أُجْبِر من أباه منهم، وأضاف: وبذلك أفتى ابن عتاب في الدرب يتفق على إصلاحه الجيرانُ ويأبى بعضهم ... »[1].

[1] مسألة غير واردة في جميع النسخ ، لكنها وردتْ عند الونشريسي في المعيار ، ممّا يدلّ أنّ هذا الأخير اعتمد أصلاً غيرَ الأصول الأربعة التي اعتمدناها في هذه الدراسة. انظر: المعيار المعرب : 349/5).

6- وفاته :

لعل رواية ابن باشكوال عن استشهاد قاضي الجماعة بقرطبة أبي عبد الله بن الحاج هي أكثر الروايات اعتماداً وقبولاً لدى المؤرخين والدارسين قديمهم وحديثهم، ومما جاء في هذه الرواية، أن القاضي الشهيد «لم يَزلْ آخرَ مُدّتِه يتولّى القضاءَ بقرطبة إلى أن قُتل ظلماً بالمسجد الجامع بقرطبةَ يومَ الجمعة وهو ساجدٌ لأربعٍ بقيْنَ من صفر سنة تسع وعشرين وخمسمائة[1]، ودُفِنَ عشيّ يومِ السَّبْتِ بمَقْبَرَةِ أُمّ سَلَمَةَ، وصَلّى عَلَيْهِ ابنُهُ أبو القَاسِمِ، وَشَهِدَه جَمْعٌ عَظيمٌ منَ النَّاسِ، وَأتبعُوه ثناءً حسناً»[2]. وأضاف ابن الأبّار: «وكان مقتله لصق الجدار الشرقي من الجامع»[3].

وقد اعتمدَ هذه الروايةَ كُلّياً ، أو جزئيّاً على الأقل، معظمُ الطبقةِ الأولى من المترجمين لابنِ الحاج كالقاضي عياض في الغُنية، وابن خير في الفهرسة، والضبّي في البُغية، وابن الأبّار في المعجم وغيرهم، وإنْ كانَ بعضُهم قد ألحقَ بها ـ كما سيأتي.

---

[1] انفرد ابنُ العماد بالقول أنّ وفاتَه كانت سنة 530 هـ. شذرات الذهب : 4/92-93.
[2] الصلة : 2/453.
[3] التكملة : 1/235.

تفاصيلَ أخرى خلتْ منها رواية ابن باشكوال، وهي تفاصيل يجبُ تحليلها والوقوفُ عليها ملياً لفهم أبعادِ الواقعة وأسبابها الحقيقية.

لقد أفادت تلك المصادر وفاةَ الرجل مقتولاً طعناً بحديدة أو سكّين في الركعة الأولى من صلاة الجمعة[1]، على يد مجرم قيل عنه أنّه «رجل معتوه يُقال له ابن درسٍ، قتلتْه العامّة في الموضع الذي قَتله فيه»[2]، أو أنه قاتل سُخّر لهذه الفِعلة تسخيراً من جهات لم تفصحْ عنها المصادر إفصاحاً واضحاً[3].

ومهما تكن الأسبابُ والمبرّرات، فقد حقّق القدرُ في الرجل إرادتَه، فقُتِل ظلماً بالمسجد الجامع وهو ساجد في صلاة الجمعة لأربعَ[4] بَقَيْنَ من صَفَر من سَنةِ تِسْعٍ وعِشرينَ وخمسِمائةٍ حسب روايات ابن باشكوال وعياض وابن خير كما أسلفنا، وجميعهم كانوا على صلةٍ مباشرةٍ به، فهم أصحابُه وتلامذته، بل إنّ ابن خيرٍ ظل

---

[1] الصلة : 453/2 ؛ الغنية : 47-48 ؛ بغية الملتمس : 75/1 ؛ البيان المغرب : 93/4 ؛ شجرة النور : 193/1؛ المرقبة العليا : 134.

[2] مخطوط طبقات المالكية لمجهول، نقلاً عن الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش: مرجع سابق ص: 25.

[3] هذا ما استنتجته الدكتورة عصمت عبد اللطيف دندش في تحليلها لهذه الحادثة، انظر كتاب : الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين ، ص 63 فما بعدها.

[4] في رواية ابن خير "لخمسٍ بقينَ من صفر".

لصيقاً بشيخه هذا حتى آخر يوم من حياته[1] ، وإنّه وابنَ باشكوال كانا ممّن حضروا هذه الواقعة حسب قول ابنِ الأبار[2].

ورغم حدوث الفاجعة في وضَح النهار، وفي موضعٍ عمومي حضَر فيه عامّة الناس وخاصّتُهم من كبار الشخصيات والفقهاء والحكام[3]، فإنّ المصادر لم تدقّق في توثيق هذه الحادثة الأليمة، فاكتفى معظمُها، عند ذكرِ القاتل، ببناء الفعل للمجهول[4] ، كما أهملَ المترجمون لابن الحاج ذكرَ سبب اغتيالِه، بمن فيهم أصحابه الذين كانوا أشدّ قرْباً منه وأكثر درايةً بأخبارِه كالقاضي عياض، الذي لم يَزِدْ على القول عند ذِكر سببِ حصول الجريمة: «وجُهِل السببُ في ذلك وكَثُر التخوّض فيه»[5].

---

[1] قال ابن خير: "وآخر يوم قرأتُ عليه سحر يوم الجمعة ، وفي ذلك اليوم استشهد بعد صلاة الجمعة بالمسجد الجامع بقرطبة، انظر: فهرسة : 264/1.

[2] المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي : 123.

[3] في رواية ابن عذاري إشارة إلى أن الأمير المرابطي تاشفين بن علي كان من بين الحاضرين في هذه الواقعة، فحين طعِن القاضي الشهيد غدراً : " هَرَجَ الناسُ في الجامع وانزعجوا إلى المقصورة فسُدّت أبوابُها ومُنِعوا منها، وأخرج المرابطون أميرَهم تاشفين على باب الساباط". البيان المغرب : 93/4.

[4] الصلة والفهرسة والبغية وشجرة النور والبيان المغرب.

[5] الغنية : 45.

وإذا كان هذا هو حال معظم المصادر فإن بعضَها - على الأقل - حاول كشف هذا الغموض ، إذْ أورد ابنُ الأبار في المعجم روايةً عزاها إلى أبي عمر بن عياد «الذي حكى عنْ جماعةٍ من مُتفقّهي بَلنسيةَ كانوا إذ ذاك بقرطبة، قالوا إنّ إماماً ببعضِ مساجدها توفي وترك ابناً لا يصلح أن يخلف أباه، وكنّاه أبا عامر، ووصفه بشُقرة وبرص، فقدّم القاضي أبو عبد الله [إماماً] ثانياً وأمَر ولدَ الأوّل بالانتقال عن دار المسجد ليسكنها هذا المقدّم على العادة، فتلكّأ وتعسّفَ، ثم جعل بعد إرغامِه على الخروج منها يتردّد على القاضي مُعاتِباً ، فيحْلم عنه، وربّما توعّده ، فيعجب منه، ولا يُثرّب عليه، إلى أنْ اهْتَبَلَ غِرّتَه[1] في تَنَقُّلِه بالمسجد الجامع لصلاة العصر[2]، فضربه بسكينٍ أنفذت مَقاتلَه، وقيل: قطعتْ حُشوتَه، فشغل لنفسِه عن إتمام الصلاة، وانفضّ الناس يموجون بالجامعِ والقاتل فيهم يَرومُ التّسلّلَ، ثم تبادرُوا أقربَ الأبواب ، فإذا هم برجلٍ مجتازٍ من أهل جيان، متقلّداً سيفاً ، توهّمُوا لمكان السلاح أنّه الذي أصابه، فما أمهلوه أنْ قتلوه، ولا علمَ له بالقصّة، فهلك خطأً وذهب هدْراً، ثم عثروا على مُتولّي ذلك ، فعجّلوا قتْلَه وألحقوه بالذي قبلَه، واحتُمِل القاضي إلى منزله وبه

[1] اهتبل غرّته : احتال عليه وخدعه (القاموس : مادة" هبل"). والغِرّةُ: الغفلة في اليقظة (نفس المرجع).

[2] وقف ابن عذاري عند كلمة "العصر" وأردفها قائلاً : "كذا في هذا الخبر، والأول بالتعويل عليه" ، ولعلّه يقصد بالأول أن الاغيال حصل في صلاة الجمعة ظهراً كما أشارتْ جلّ المصادر وليس عند صلاة العصر .

رمق، فسأل عن ضاربه، وغرضُه استِحْياؤه، فقيل: قُتِلَ، فما زال يسْتغفِر له إلى أن قضى نحبَه، رحمه الله»[1].

غير أنّ رواية ابن الأبّار هاته، على ما فيها من عناصر إخبارية جديدة، لم تكنْ كافية لتنال ثقةَ المؤرخين بها[2]، لأنها في نظرهم، لا تعبّر عن الدّوافع الحقيقية لحادثة اغتيالٍ من هذا الطّراز، فشخصية القتيل شخصية عمومية لها مقامٌ رفيع في المجتمع وفي الدولة، فلا يُعقل أن يكونَ مجرّد إقدامِ صاحبِ خُطّة المساجد على تعيين إمامٍ لمسجد من مساجدِ قرطبة سَبَباً في اقترافِ جريمة قتلٍ بحقّ هذا المسؤول، خاصة إذا كان هذا المسؤول هو قاضي قضاة الأندلس ومُفتِيها الأوّل الذي «صَرَفَ إليه أمير المسلمين أمورَ الأندلسِ الكبار أيام قضائِه وفتْواه» حسب شهادة القاضي عياض[3].

وبهذا المنطق عمدَ بعضُ الدّارسين إلى ترجيح آراء أخرى فرضتها ظروف مضطربة شهدتها السنة التي قتل فيها ابن الحاج ، ونعتقد أنّ بعضَ هذه الآراء لها من الوجاهة والقبول ما يجعلها تستحقّ الدّراسة والتحليل؛ فمنها على سبيل المثال، ما

---

[1] المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي: 123-124.

[2] شكّكت الدكتورة عصمت دندش في هذه الرواية وضعّفتها لأنّ الجاني ورفيقَه اللذين قتلتهما العامّة لم تكن بهما صفات الجاني الموصوف في رواية ابن الأبّار. انظر : الأندلس في نهاية المرابطين : ص63.

[3] الغنية : 48.

ذهبت إليه الدكتورة عصمت عبد اللطيف دندش حين استعانت برواية ابن عذاري التي انفردت بذكر بعض التفاصيل التي لم يُوردها غيرُه[1]، لتستنتج أنّ المقصودَ من الاغتيال ربّما كان هو الأمير تاشفين بن علي وليس القاضي ابن الحاج، مستدلّة على ذلك ببعض القرائن التي تدلّ أن الأمرَ كان مدبّراً بعناية كبيرة، وأنّ عدد الجناة في هذه الجريمة هم أكثر من اثنين ، فلمّا فشلت الخطّة التي كانت تستهدف الأمير تاشفين، هربَ الجميعُ منتهزين الاضطرابَ والهَرَجَ الذي حدثَ، ممّا جعل ابنَ العَريف[2] يستغربُ

---

[1] ممّا جاء في رواية ابن عذاري : «أكبَّ عليه وهو في المسجد الجامع، وهو في السجدة الأولى من ركعتي الجمعة، فضُرب بخنجر فصرخ، وقطعتِ الصلاة، وبُطِش بالضارب، وحُزَّ رأسه، فرُفِع على عصا، وشَهَر رجل آخر سيفاً فقُتِل به، وأُلحِق بصاحبه. وهرَج الناس في الجامع ، لا يعلم أكثرهم ما حدث فيه، ثم انزعجوا إلى المقصورة فسُدّت أبوابُها ومُنِعوا فيها، وشهرَ المرابطون أسلحتَهم، وأخرجُوا أميرَهم تاشفينَ على بابِ الساباط، وحُمِل القاضي في نعشٍ، فقضى عند العصر». (البيان المعرب: 93/4).

[2] أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي الأندلسي المرّي المعروف بابن العريف، كان من كبار العلماء الصالحين والأولياء المتورعين، له المناقب المشهورة، وبينه وبين القاضي عياض مكاتبات، وكان العباد والزهاد يألفونه ويحمدون صُحْبَته. توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة بمراكش رحمه الله تعالى. (الوافي بالوفيات: 67/3).

في خطابه لابن يوسف «وليس العجَبُ ممَّن هَلَك كيف هَلَك، إنّما العجبُ فيمن نجا كيف نجا، ومِن أينَ سَلَك»[1].

ومع هذا الطرح لم تَستبعد الدكتورة دندش تورّطَ المتصوّفة والمريدين في جريمة اغتيال ابن الحاج، مُتسائِلة عمّا إذا كان هؤلاء قد تورّطوا أيضاً في اعتداءاتٍ مماثلة كان ضحيّتَها عددٌ من كبار فقهاء المالكية وقضاتهم، أمثال أبي بكر ابن العربي قاضي الجماعة بإشبيلية الذي تعرّض هو الآخر لاعتداء العامة[2]، مُرْدِفةً: «وإذا كانت هذه الحوادث من فعلِ بعض المريدين، فهم على ما يبدو من ذلك الجناح المتطرّف»[3].

ومن جهتِه نبّه الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش إلى أنّ العودة إلى ظروف ومعطيات السنة التي قتل فيها ابن الحاج تجعلنا نقف على حِدّة الصراع بين الفقهاء وشرائح كثيرة من العامة التي أثّرت فيها النظريات التصوّفية للإمام الغزالي، مُرجّحاً أنّ "فعلَ المعتوهِ" ـ كما وصفه صاحبُ طبقاتِ المالكية ـ لم يكن بمحض الصدفة ، لأن عمليات الاعتداء على الفقهاء لم تكن غريبة في ذلك العصر، وقد ساعد على ذلك

---

[1] مقتطف من رسالة ابن العريف لابن يوسف صاحبه من جماعة المريدين يُعبّر له فيها عن حالة الفوضى والاضطراب التي سادت في قرطبة بعد وقوع هذه الحادثة. (نقلاً عن عصمت دندش ، مرجع سابق، ص 64).

[2] وصفَ ابن عذاري هؤلاء بالسّفْلة قال: «وثارتِ السّفلةُ أيضاً بإشبيلية على قاضيهم أبي بكر ابن العربي» ، البيان المغرب : 93/4.

[3] الأندلس في نهاية المرابطين : مرجع سابق، ص65.

المناخ السياسي المضطرب الذي خيّمَ على الحقبة، والذي حفَرَ في نهاية المطاف قبرَ المرابطين[1].

في الخلاصة، وبموازاةً مع هذه الرُؤى التحليلية جميعها، نُرجّحَ أنّ دافعَ هذا الاغتيالِ لم يكن يستَهدف شخصَ ابن الحاج ، بقدْرِ ما كان يستهدفَ رأسَ المؤسسة التي كان يُديرها، وهي مؤسسة قضاء الجماعة بقرطبة، لأنّ فقهاء المالكية . وعلى الأخصّ منهم أولائك الكبار الذين كان ولاؤهم قوياً للسلطة المرابطية . كانوا على خلافٍ عميق مع جماعة الصوفية، وخاصة مع فئة المريدين بزعامة رموزهم كابن العريف وابن يوسف وغيرهما، ولا تُعوزنا النصوص للدّلالة على ذلك فهي كثيرة[2].

كذلك لا نودّ أن نختم هذه الفقرة دون الإشارة إلى أمرين: أوّلهما أنّ هذا الحادث لم يكنْ ليمُرّ دون ترك ردود فعل قوية في قرطبة كما في غيرها من مدن الأندلس، وقد ألمحَ ابن عذاري إلى ذلك مُستَطرِداً على روايتِه السابقة عن هذا

---

[1] مخطوط نوازل ابن الحاج وأهمية مادته التاريخية : ص25.

[2] تتجلى مظاهر هذه الاختلاف في عدة مواقف منها ردّ ادّعاءات الصوفية وإنكار كراماتهم المزعومة، ورفض دعاويهم ونظمهم المعرفية القائمة على ما يسمونه بالكشف والإشراق، فضلاً عن رفض إديولوجيتهم ذات الصلة بالنزعات الباطنية، وهم أتباع فرق الغلاة ممن شوّهوا الإسلام واعتقدوا فيه اعتقادات ليست منه، وتدينوا بسب الصحابة من المهاجرين والأنصار حيث وجدوا في الحركة ما يساعدهم على تحقيق أغراضهم، ونشر مبادئهم الخسيسة. انظر كتاب: دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي، ص 107.

الحادث فقال: «والتطخختْ قرطبة بما لم يشتملْ عليه ديوان ولاَ بَدَرَ في زمان، من اغتيالِ قاضٍ عدْلٍ فقيهٍ خَيّرٍ ، جامعٍ لأعمال البِرّ، قُتل مظلوماً ساجداً يوم الجمعة[1]»؛ وثانيهما، أن ابن الحاج لم يكنْ أوّل قاضٍ للجماعة تعرّض للاغتيال، للأسباب المذكورة أو لأسبابٍ أخرى من بينِها نقمةُ العامة على حكّامها من جهة، وسَعيِ الحركات المعارضة لفرض شروطها في ميزان التّدافع الاجتماعي والفكري والسياسي في مثل هذه المجتمعات التي تعيش أعلى درجات الحيويّة والتطلّع إلى إحقاق مصالحها المختلفة من جهة ثانية.

ومن الأمثلة الدّالة على ذلك، ما تحدّثت به بعض المصادر من وجود تهديدات حقيقية كانت تستهدف حياة أبي الوليد بن رشد، قاضي جماعة قرطبة الشهير، الذي شغل هذا المنصب قبل ابن الحاج ، وقد ألمحَ إلى ذلك ابنُ الصيرفي في رواية ابن عذاري عنه حيثُ قال : «وقد تقدّمَ ما كان من تحذير الوالي[2] خَشْيَتَه على ابنِ رشدٍ ، فكان الأمرُ الذي أُصيبَ هذا به»[3].

1 البيان المغرب : 93/4.

2 هو الأمير تاشفين بن علي أيام توليه ولاية قرطبة.

3 نفس المصدر. والمقصود من العبارة أنّه إذا كان التحذير الذي أصدره والي قرطبة قد أخطأ ابن رشدٍ فإنّه أصاب خلفه اب ن الحاج رحمة الله عليهما.

وكذلك هناك مثال آخر لـ"ظاهرة استهداف قضاة الجماعة في الأندلس" إبّان فجر عصر الطوائف ، إذْ سجّلت المصادر التاريخية خبر مِحْنةِ القاضي ابن زرب مع عامة قرطبة «الذين اغلظوا عليه في القول والمعاملة» ، وقد روى صاحبُ "الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال" أنّ القاضي ابنَ زربٍ ، على فضلِه، « امتُحِنَ مع عوامّ الناس بقرطبةَ... ولهجتِ العامة بذمّه ، وأطلقوا ألسِنتَهم بالطّعنِ في دينه ووصْفِه بالرّكون إلى ابن أبي عامر ... وأبدوا في ذلك وأعادوا وهمُّوا أن يبسطُوا أيديهم ويمتَهِنوه حتّى لاذَ منهم بمقبرة الرّبض بقرطبةَ ، وكانت حصينة الأبواب منيعة الأسوارِ ، فسارَ فيها وأغلق أبوابها عليه ... »[1].

[1] المرقبة العليا : 105-106.

الفصل الثاني

كتاب نوازل ابن الحاج شكلاً ومضموناً

1. نسبة كتاب نوازل ابن الحاج وعنوانه:

أ- نسبة كتاب النوازل إلى ابن الحاج:

لم نقِف في كتب الفهارس ومعاجم المؤلفين على ما ينفي نسبة هذه النوازل إلى ابن الحاج ، بل إن هذه المصادر ، بما فيها المعاصرة لزمن المؤلف وما ظهر بعدها عبر القرون، لم تختلفْ، ولم تشكَّ، في عَزْوِ النوازل إلى صاحبِها، القاضي أبي عبد الله بن الحاج التجيبي رحمه الله.

وكذلك الدّارسون المعاصرون، فإنّنا لا نعلم اختلافاً بينهم حول صِحّة هذه النسبة، وإن شَابَ هذه المسألة بعضُ الشكِّ بالنسبةِ للبعض، حينَ بَدَأتْ في نهاية القرن المنصرم أصواتٌ عبَّرَ أصحابها عن شحّ المعلومات ومحدودية معارفنا بشؤون المؤلفات النوازلية ، بل بلغ الأمر بِبَعضهم، أثناء تقيِيمه لبعضِ المجاميع النوازلية العائدة للعصر المرابطي، أنْ صرّح بخصوص نوازل ابن الحاج، ليس فقط بنُكرانِ معرِفته بنسبتِها إلى هذا الفقيه ، بل إلى أكثرَ من ذلك، وهو التشكيك في وجودِها أصلاً[1].

[1] راجع مقال الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش حول مخطوط نوازل ابن الحاج وأهمية مادته التاريخية (مرجع سابق ص23) الذي تناول فيه قصّة اكتشاف نوازل ابن الحاج التي كانت إلى غاية صدور هذا المقال سنة 1989، في عداد التراث المفقود في نظر بعض المحقّقين والأكاديميين.

وكـان البحاثة المحقّق، الدكتور إبراهيم القـادري بوتشيش، من السبّاقين إلى

كشف الستار عن هذه المسألة حين وقفَ بنفسِه على وجود نسخة شبه كاملة من

نوازل ابن الحاج بأحد رفوف خزانة الوثائق بالرباط – قسم الأرشيفات . وهي مسجّلة

تحت رقم ج 55 ، فكانت البُشرى التي انتظرها الكثيرون ، وخاصةً العاملين منهم في

حقول الدراسات التاريخية والإسلامية والقانونية، باعتبارِها من أقدمِ المدوّنات النوازلية

المعروفة في الغرب الإسلامي آنذاك.

وبذلك حفّزَ هذا الاكتشـاف عدداً من الدّارسين على اختلاف مشاربهم،

وألهـبَ فُضـولهم المعـرفي للتعـرّف إلى مزيـدٍ مـن التفاصـيل حـول هـذه المسـألة[1]، وإنّ

اختيـاري نوازلَ ابن الحـاج موضوعاً لهذه البحث/الأطروحة يـأتي أيضاً في إطار بعثِ

هـذا التراث والعنايةِ به تحقيقاً ودراسة وتقيِيماً. فمـا أن استقرّ الرّأي على ذلك،

بتشـجيعِ بعـض الأسـاتذة الأفاضـل، وفي مقـدمتهم أسـتاذتي الفاضـلة، المستعربة

الإسبانية، الدكتورة ماريا خيسوس فيغيرا ، وأستاذي الجليل الدكتور امحمد بنعبود،

اللذيْن تولّيا الإشراف على هذا العمل، حتى شرعتُ في البحث عن هذا الأثر النفيس

[1] انظر قائمة البحوث والدراسات التي أنجزها جماعة من الباحثين المغاربة والإسبان تنويهاً بمخطوط نوازل ابن الحاج وأهمية مادّته التاريخية في مقالِنا بعنوان: "*أهمّيّة الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية: نوازل ابن الحاج التجيبي أنموذجاً*" المنشور ضمن أعمال ندوة "*الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات*" ، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ط.1، الرياض، 1417هـ/1996م ، ج5 ص ص 389-390.

وعمّا إذا كان القدرُ قد حفِظ لنا منه نُسَخاً أخرى تعزّز معرفتَنا به وتُسْهم في كشفِ مزيدٍ من التفاصيل المتعلّقة به شكلاً ومادّةً وقيمةً.

هذا عن وُجود نوازل ابن الحاج، أمّا بخصوصِ صِحّة نِسْبتِها إلى صاحبِها ، فالأمر لا يحتاج . في نظري المتواضع . إلى جهد كبير لإثباتِ ذلك ، لأنّ النصوصَ النوازلية، في عمومِها، تكادُ لا تَخْلُو بطبيعتِها، من ذكرِ اسم الفقيه المفتي الذي تولّى الإجابةَ عن المسائل[1] الوارِدةِ فيها.

ومن جهة أخرى، يمكنُ للباحث المدقّق أن يتعرّف إلى مؤلفي كتب النوازل الفقهية وعناوينها انطلاقاً ممّا يُصادِف في مختلف المؤلّفات النوازلية الأخرى من إشارات متكرّرة إلى عناوينِ كتبِ المسائل والأحكام وأسماء مؤلفيها من الشيوخ والأعلام ، وهؤلاء هم في الغالب شيوخهم، أو زملاؤهم في الحِرْفَة والوظيفة، الذين كانوا يتواصلونَ معهم ، ويتبادلون معهم الرّأيَ والمشوَرة في القضايا المعروضة عليهم إنْ كانوا من المعاصرين لهم، أو يكتفون بالاستِدلالِ بآرائهم إنْ كانوا من المتقدّمين الذين عاشوا قبلهم.

---

[1] تجدر الإشارة إلى أنّ نصوص النوازل عادة ما تستهل بعبارة: "وسئل الفقيه القاضي فلان بن فلان عن كذا وكذا فأجاب"، وكذلك تختم هذه النصوص بعبارة : "قاله الفقيه القاضي فلان بن فلان"، وبذلك تُعرَف نسبة هذه النوازل لأصحابها.

وإذا اعتمدنا هذه القاعدة للوقوف على مدى تردّد ذكر اسم ابن الحاج وكتابه في النوازل في مختلف المدونات النوازلية المتداولة بين العلماء، والتي ألّفها أو جمعها فقهاء معاصرون لابن الحاج أمثال القاضي أبي المطرف الشعبي (ت.497 صاحب الأحكام، وأبي الوليد بن رشد (ت.520 هـ) في فتاواه، والقاضي عياض (ت.544 هـ) في مذاهب الحكّام، وكذلك في المدونات التي ألّفها فقهاء متأخرون عن عصر ابن الحاج كابن لب الغرناطي (ت.782 هـ) في مسائله، ومحمد بن عرفة الورغمي التونسي (ت.803 هـ) في المختصر الفقهي، وأبي القاسم البرزلي (ت.841 هـ) في جامع مسائل الأحكام، وابن سراج الغرناطي (ت.848 هـ) في فتاواه، وأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق (ت.897 هـ) في التاج والإكليل لمختصر خليل، وأبي العباس الونشريسي (ت.914 هـ) في المعيار المعرب، وشمس الدين أبي عبد الله الرّعيني (ت.954 هـ) في مواهب الجليل، وأبي عبد الله محمد بن أحمد الفاسي (ت.1072 هـ) في شرح ميّارة، وعبد الباقي الزُّرقاني المصري (ت.1099 هـ) في شرحه على مختصر خليل، وأبي الحسن علي التسولي (ت.1258 هـ) في البهجة في شرح التحفة، والعلامة محمد بن أحمد بن عليش في فتاواه، والقائمة طويلة يصعبُ حصرُها في هذا المجال، فإننا نُفاجَأُ بمدى كثرةِ تردّدِ ذِكْر ابن الحاج ونوازله في هذه الكتب والمجاميع، وكلّ هذا ينهض دليلاً على مدَى أهمية نوازل ابن الحاج وموقعها الرّفيع من فقه النوازل، في عصرٍ بلغَ فيه هذه الفقهُ ذِروةَ مجدِه وأقصى عطاءاتِه.

وتأكيداً على القول بنسبة النوازل لصاحبها، نذكر أنّ قراءة مختلف الإشارات المتناثرة في المصادر الفقهية التي اطّلعنا عليها والتي تؤكّدُ صحّةَ هذه النسبة، قد أفضتْ بنا إلى نتائج تدعو إلى الإثارةِ والدّهشة، فقد بَدا جليّاً، أنّ تردُّدَ ذِكرِ كِتاب نوازل ابن الحاج في هذه المصادر لا يُعَدُّ بمئآت المرّات فحسب، بل بعشرات المئات، إنْ لم نقل بآلاف المرات إذا أحصينا تلك الإشاراتِ مجتمعةً[1] !!

وبموازاةِ هذه الخُطى الرّامية إلى سدّ الذّرائع وإزاحة الظنون حيالَ نسبة هذه النوازل إلى صاحبِها، انصبَّ الجهدُ للتغلّبِ على صعوباتٍ أخرى فَرَضَها الاشتغالُ بالتّحقيق على نسخةٍ وحيدةٍ يَتيمةٍ يكثُر فيها البترُ ، وتتكرّر فيها الخُروم والعُيوب ، بل، وتَنعدِم فيها معظَمُ العناصِر الأساسيّة التي يقومُ عليها التّحقيق كاسمِ المؤلّف، واسم الناسخ، وتاريخ التأليف، وتاريخ النسخ، ومقدّمةِ الكتاب، وقائمة موضوعاتِه وغير ذلك من البيانات الضرورية التي يُعتَمَد عليها في تحقيق النصوص القديمة.

لكنّ القدرَ . والحمد لله . لم يُخيّب أملي في تجاوُز هذه الضائقة العلمية، فما أن كثّفْتُ السّعيَ بحثاً عن نسخ محتملةٍ لهذه النوازل حتّى جاءتِ البشرى من عالِمٍ تونسي جليل هو الأستاذ المحقّق، الدكتور محمد أبو الأجفان رحمة الله عليه، الذي تعرّفتُ عليه بمناسبة انعقاد ندوةٍ علمية نظمت بجامعة الملك سعود بالرياض، حيثُ

---

[1] سيأتي بيان ذلك لاحقاً في مبحث "النسخ المخطوطة وتكاملها".

اتّضح لي وجود نسخة أخرى من نوازل ابن الحاج التجيبي بخزانة أسرة آل عاشور بتونس ، بل لقد أبى فضله العميم، وشغفه الكبير بخدمة العلم وطلبته إلاّ أن يتدخل شخصياً لدى القائمين على هذه المكتبة سعياً لإمدادي بنسخة من مخطوطة تونس ، وقد وفى الرجل بوعده وزوّدني رحمه الله بتلك النسخة لتكون النسخة الثانية من نوازل ابن الحاج التي ظفرتُ بحيازتها والحمد لله[1] ، ليَعْرِفَ البحثُ بعدئذٍ انطلاقةً جديدة في اتجاهٍ بدتْ ملامحُه أكثرَ اطمئناناً وأوْفرَ حظّاً وسَداداً.

ب ـ عنوان الكتاب :

لم يتّفق مؤلفو كتبِ المعاجم والمناهج وعموم المصادر التاريخية والفقهية والأدبية علي عنوانٍ واحدٍ لهذه النوازل، وإن كانت تسمية "النوازل" هي أكثر تداولاً

[1] لا يفوتُني بهذه المناسبة، أن أتقدّم أيضاً بجزيل الشكر والامتنان للشيخ العلامة الدكتور حسن الوراكلي، الأستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سابقاً حفظه الله، والذي كان واسطة خير لدى المرحوم محمد أبو الأجفان في حصولي على هذه النسخة.

بينَ تسمياتٍ أخرى كالمسائل، والأجوبة، والفتاوى، والأحكام، وهو الأمرُ الذي يتكرّرُ أيضاً مع مؤلفاتٍ نوازلية أخرى كمسائل ابن رشد، وأجوبة ابن ورد، وفتاوى ابن سراج، وأحكام الشعبي، وأحكام البرزلي وغيرِها من المدونات الأخرى.

وبالنسبة للنسخ الأصلية الأربعة المعتمدة في هذا التحقيق، لا يبدُو أنّ عناوينَها غيرُ مشمولَةٍ بهذه الملاحظة؛ بلْ يظهر أنّ من ثَبَّتَ تلك العناوين وجاءَ بها على تلك الصيغِ التي وصلتْ بها إلينا، هم نسّاخُوها الأوائل ومن تلاهم من ناسخينَ جُدُد، سيّما أنّ بعضَهم لم يُخْفِ إقدامَه على صياغة عنوانٍ جديد لهذه المسائلوإخضاعِ فصولِها وأبوابِها للتصفيفِ والترتيبِ على أبواب الفقه، مع تحاشي إحداث تغييرٍ لنصوصِ المسائلومضامينِها[1].

وإليك فيما يلي العناوين التي عُرفت بها نوازل ابن الحاج كما وردت في مختلف النسخ المعروفة لدينا اليوم، أو كما وردتْ الإشارة إليها في مختلف المصادر الفقهية والتاريخية المتداولة بين الباحثين:

---

[1] راجع مقدّمة نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش بقلم ناسخها الْقَاضِي الْفَقِيهِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمانِ ابْنِ عَبْدِ الملك شُعَيْبِ الْقَيْسِيِّ (ت.737 هـ) ، الذي جعل لهذه النسخة عنواناً اختاره لها وقال: «... وقد سميتُه "كِتابَ تَقْرِيبِ الْمِنْهاجِ لِفَوائِدِ نَوازِلِ ابْنِ الْحَاجِ"».

1. كتاب "مسائل الفقيه المشاوَر قاضي الجماعة أبو عبد الله بن الحاج، وهو عنوان مخطوطة أزاريف.
2. كتاب "نوازل ابن الحاج التجيبي" ، وهو عنوان مخطوطة تونس التي يبدو أنها اختُصِرت من أصلٍ قديم بدليل وجود عنوان آخر في صدر المخطوط صيغتُه : "مسائل جُمِعتْ من كلام الفقيه أبي عبد الله ابن الحاج التجيبي رحمة الله عليه ورضوانه عليه".
3. كتاب " تقريب المنهاج لفوائد نوازل ابن الحاج" ، وهو عنوان مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش، الذي اختاره لها ناسِخُها الْقَاضِي الْفَقِيهِ أبو الْقاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمانِ ابْنِ عَبْدِ الملك شُعَيْبٍ الْقَيْسِيِّ بعد إعادة ترتيب أبواب الكتاب وفصوله.
4. كتاب " المنهاج في ترتيب مسائل ابن الحاج" ، وهو صيغة ثانية للعنوان السابق (تقريب المنهاج لفوائد نوازل ابن الحاج) وقد أشار كحالة إلى هذا العنوان في معجمه.
5. كتاب " ترتيب مسائل ابن الحاج "، وهو صيغة ثالثة للعنوان السابق.[1]
6. كتاب "نوازل ابن الحاج "، وهو العنوال المتداول بين الدارسين المعاصرين عند إشارتهم إلى نسخة الرباط التي بُتِرت صفحاتُها الأولى ممّا جعل هذه النسخة مجرّدة من عنوانها.

هذا عن عناوين المسائل التي نتوفّر اليوم على نسخٍ منها، أمّا العناوين الأخرى التي وردت الإشارة إليها في النسخ الرقمية لمختلف المصادر الفقهية والتاريخية المتداولة بين الدّارسين فمنها:

---

[1] معجم المؤلفين : 120/6.

" نوازل ابن الحاج" ، تردّدَ ذكرُ هذه التسمية مئات المرات في المصادر الرقمية للإصدار الحديث من موسوعة المكتبة الشاملة[1] ، خاصّة عند ابن عليش في شرح منح الجليل، والمواق الغرناطي في التاج والإكليل، والونشريسي في المعيار المعرب، والحطاب الرعيني في مواهب الجليل، وغيرها من المصادر الأخرى.

7. " مسائل ابن الحاج " ، تردّدَ ذكرُ هذه التسمية 32 مرّة في هذه المدونة الإلكترونية.

8. " أجوبة ابن الحاج " ، تكرّر ذكرُ هذا العنوان بهذه الصيغة عدة مرات في نفس المدوّنة خاصة عند الشوكاني في نيل الأوتار، وابن حجر في فتح الباري.

9. " أحكام ابن الحاج " ، تكرّر ذكرُ هذا العنوان 174 مرة خاصة عند البرزلي في أحكامه[2].

10. " النسخة الكبرى من نوازل ابن الحاج " ، وتحتَ هذه التسمية تتكرّرُ إشارة ابن غازي المكناسي إلى نوازل ابن الحاج في كتابِه "شفاء الغليل في حلّ مقفل خليل" في عدّة مواضع من هذا الكتاب، وبعد مقارنة نصوص من شفاء الغليل بمثيلتِها في النسخ المعتمدة في هذه الدراسة، تبيّن لنا أنّ بعضها غيرُ واردٍ في هذه النسخ[3] ، ممّا يدل على امتِلاك ابن غازي لنسخة أخرى لعلّها كانت أغزر مادّة ممّا وقفنا عليه في النسخ الأربعة.

---

[1] موقع المكتبة الشاملة : http://www.shamela.ws

[2] جامع مسائل الأحكام : (7 أجزاء) في عدة مواضع من الكتاب.

[3] من ذلك مثلاً، ما حكى ابن الهندي في النسخة الكبرى من وثائقه عن المرأة تطلق نفسها للضرّر. انظر: شفاء الغليل في حلّ مقفل خليل : 491/1.

ونختم هذه القائمة بالتأكيد على أنّ الكتاب الموسومَ بـ" *نوازل الأحكام أو الفصول المقتضبة من الأحكام المنتخبة*" ، الذي اعتبرَهُ بعض الباحثين مؤلَّفاً من مؤلّفات أبي عبد الله بن الحاج، لا يمتُّ إليه ، بصلةٍ، وأنّ مؤلِّفَ الكتاب الحقيقي هو القاضي الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله النُّميري المعروف بابن الحاج الغرناطي[1] وليس ابن الحاج التجيبي القرطبي المتوفى سنة 529 هـ.

[1] كشف الظنون : 194/4.

2. النسخ المخطوطة وتكاملها :

لا شك أنّ تحقيق التراث العربي يحتلُّ أهمية كبيرة عند كبار الباحثين والمحققين، ذلك الاهتمام الذي يعتمد في المقام الأول على دراسة أمهات الكتب من خلال نُسَخِها الأصلية التي سطّرَها أصحابُها بخط يمينِهم، وأمْلَوْها على مسامع تلامذتهم[1]، وأدّوْها أحسنَ أداءٍ للأجيال بعدَهم.

ثمّ بعد هذا يأتي دورُ المحقّقين المعاصرين فيَتَسلّمون هذا الإرثَ الجليلَ والحِمْلَ الثّقيلَ، وكلُّ أمَلِهم أنْ يُوفّقُوا إلى فهمِ نصوصِه، ويَنجحُوا في كشفِ ظوَاهِرِه وبَواطِنِه، وإدراكِ غوامِضِه وألغازِه، ولا يتأتّى ذلك إلاّ بجمْعِ أطرافِه وأشلائِه ، ثم بِتَنْقيةِ جيوبِه وأحشائه ، والانكبابِ على دراستِه وقراءتِه بعدَ تجميع نُسَخِه وأصولِه، ومقارنة بعضِها ببعضٍ، لأنَّ المصدرَ التاريخيَّ أو الجغرافيَّ أو الفقهي أو غيْرِها من المصادر القديمة، لم تَكنْ تُكتَب لمرة واحدة، بل كانت يُنسخ منها " بخط اليد" العديدُ من النسخ

---

[1] يمكن الاستدلال على ذلك بمثالين: الأوّل، كتاب مسائل أبي الوليد بن رشد الجدّ، الذي تكفّل بِنَسْخِه بداية، مؤلّفه أبو الوليد بن رشد، وتكفّلَ بعد ذلك بِجَمْعِه منْ شيْخِه تلميذُه أبو الحسن محمد بن أبي الحسن . والثاني، مخطوط خزانة أزاريف بنواحي سوس المغربية، نسخَه الفقيهُ محمد بن محمد بن عبد الرحمن الغشاني، للفقيه محمد بن عبد الواحد التملي، بتاريخ 15 ربيع الثاني 978 هـ.

للاستفادة منها في التعليم، أو لسدّ حاجة سوق الوراقة، أو للإهداء، أو لهدف تجاري ، أو لغيرها من الأغراض، ممّا يجعل حصْر هذه النسخ كاملةً، وجمْع ما تفرّق منها، ودراستَها ومقارنتَها، وتمييز أصلها من فرعها، مدخلاً ضروريّاً في هذا البحث، وشرطاً أساسيّا لكلّ تحقيق علميّ رصين المُنطلق، سليم النتائج.

ووفق هذا المنظور، سعيتُ إلى إفرادِ مبْحثٍ بعنوان " النسخ المخطوطة وتكامُلها " وقصْدِي من ذلك، إماطةُ الأستار عن قصّة اكتشاف مخطوط نوازل ابن الحاج بنُسَخِه الأربعة التي قامت عليها الدراسة وجرى بها التحقيق.

أوّلاً : مَخطوط الخزانة العامّة بالرّباط [1] :

هو أوّل النسخ المكتشفة، وقفَ عليها، ونفَضَ عنها غبارَ السنين الباحث المغربي المقتدر، الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش الذي بادَرَ إلى التعريفِ بها في مقال مفيد نشره سنة 1987 [2] . تتألّف هذا النسخة من 324 صفحة من حجم متوسط

[1] يضمّ هذا المخطوط 538 مسألة فقهية، وقد رمزت إليه في قسمي الدراسة والتحقيق بالعلامة «ر».

[2] حول مخطوط نوازل ابن الحاج وأهمية مادته التاريخية ، مجلة دار النيابة ، السنة 6 ، العدد 21 ، ص ص: 23-28.

مقياسه: 21×15، وتضمّ كل صفحة 23 سطراً، في كلّ سطرٍ زهاء 13 كلمة؛ أمّا الخط فمغربي، حُروفُه نحيفةٌ مُتداخلة، ورسمُه فيه رتَابَة، وهو أقربُ إلى الرّداءة منه إلى الجودة.

أما الأوْراق فبعضُها تلاشى واندثر، وبعضها الآخر تكتَنِفُه خُرومٌ وفراغاتٌ ، وألوانٌ باهِتة تتخلّلها في بعض الأحيان بُقع وخربشاتٌ لا صِلةَ لها بالنص المكتوب، وإنّما هي ترسّباتٌ رشحَتْ فوق أوراقِه، وآثارٌ أحدثتها الحشرات وطول عهد الكتاب ممّا يقوم دليلاً على قِدَم هذه النسخة التي نجهل للأسف تاريخ نسْخِها.

وللوقوفِ أكثرَ على حجم الأضرار في نسخة الرباط ، يُمكِن القول أنّ يَدَ الزمن، والرّطوبةَ، والأرَضَة، وغيرَها من المؤثرات الطبيعية الأخرى، لم تكنْ وحْدَها سبَباً فيمَا لحق بها من أذى، إذْ كانَ لليدِ البشريّة نصيبٌ في هذا الإضرار كذلك ، وقد تَبيّن لي بعدَ فحصِ المخطوط فحصاً شاملاً، وبعد مقابَلتِه بالنسخ المخطوطة الأخرى، أنّ أوراقاً . لم أتمكّن من حصْرِ عددِها قد فُقِدتْ منه، وأنّ أوراقاً أخرى قد زُحزِحتْ عن أماكنها الأصلية وجُعِلتْ في غيرِ موضعها من أصلِ هذه النسخة . التي تعرّضت على ما يبدو لأذىً شديدٍ ربّما بسبب كثرة الاستعمال .، فلمّا ضُمَّتْ الأوراقُ المتناثرة لجسم الكتاب ، اختَلَّ ترتيبُ الصّفحاتِ لعدمِ احتساب الأوراقِ الضّائعة ، فجاء المصنَّفُ في 324 صفحة ، لا ينقُصه سوى ما بُتِرَ منه من أوراق،

وما حصلَ فيه من خللٍ في ترقيم الصفحات[1]، وقد تطلّب مني ذلك بذلَ جهودٍ كبيرةٍ لتصحيح الوضع، وتمكّنتُ بفضل الله من التغلّب على تلك الصعوبات سيّما بعدَ ظهور ثلاثةِ نسخٍ أخرى من نوازل ابن الحاج، وبداية ظهور وانتشار تطبيقات حاسوبية جديدة تقوم على استخدام "تقنية النصوص المترابطة" وإعمال "آليات البحث المعلوماتي المقارن بين النصوص"، وهي تطبيقات معلوماتية حديثة تُتيح للمحقّق مقارنةَ النصوصِ واكتشافَ الفروقِ بينها بأيسَر السُّبل وأسرَعِها بعد رقنِ كافّةِ النسخ المرادِ مُقارنتها، وقد برهنتْ هذه المنهجية على جدارتِها في مجال الدراسات النصيّة وتحقيق النصوص المختلفة.

ومن عيوب نسخة الرباط كذلك أنّ البتْرَ الذي أصابَها شمل . للأسف . صدْرَ الكتابِ وأوراقَه الأخيرة، ممّا حَرَمنا من معلوات أساسيّة متعلّقة بتاريخ التأليفِ وتاريخ النّسخ، واسم الناسخ، وديباجةَ الكتاب، ودواعي تأليفه، وغيرها من المعلومات المفيدة والضرورية لتحقيق المخطوطات وتقييمها. وعلى العموم يمكن تلخيص مزايا نسخة الرباط وعيوبِها كما يلي:

---

[1] وكمثالٍ لهذا الخلَلِ، نجدُ على سبيل المثال أنّ الصّفحة رقم "90" في المخطوط جاءتْ في صدارةِ الكتاب أي أنها احتلّتْ موضعَ الصفحة رقم "1" التي رُحّلتْ بدورِها لتصبح الصفحة رقم "49"؛ كما أنّ الصفحة "102" نُقِلتْ إلى موضع الصفحة "13"، وجاءتْ الصفحة "12" في موضع الصفحة "60"، والأمثلة على ذلك كثيرة.

أ. مزاياها:

1. أنها تعدُّ من أقدم المؤلفات النوازلية التي عرفها الفقه المالكي في الأندلس وفي الغرب الإسلامي بصفة عامة.

2. أنها تأتي ضمن أكبر المجاميع النوازلية في الغرب الإسلامي حيث تجاوز حجمها أكثر من 320 صفحة من الحجم المتوسّط ، وبلغ عدد مسائلها زهاء 538 مسألة.

3. رغم اكتشاف ثلاث نسخ أخرى من نوازل ابن الحاج إلاّ أنّ نسخة الرباط تظلّ ذات مكانة خاصّة لاشتمالها على عددٍ كبيرمن مسائل لم نعثر عليها في باقي النسخ .

4. يُعدّ مُستوى ناسخ نسخة الرباط جيّداً على العموم ممّا يضمن إمكانية أفضل لقراءة النصوص وفهمها.

ب. عيوبُها:

1. وجود بَتْرٍ فيها لعلّه شمل عشرات الصفحات.

2. افتقادُها لبعض أبواب الفقه نتيجة وجودِ هذا البتْر.

3. رداءة خطِّها لتداخلِ الحروفِ وصِغَرِها وانكشافِ لونِها.

4. سوء ترتيبِ أوراقِها لتَفكُّكِ المخطوطِ وعَدمِ عِنايةِ مالِكِيه به عنايةً كافية.

5. افتِقادُها لعددٍ من المعطياتِ الأساسية كالمقدّمة، والعنوان، واسم الناسخ، وتاريخ النسخ،

وفهرس مواضيع الكتاب، وغيرها من المعلومات الضرورية.

ثانياً : مخطوط خزانة أزاريف[1] :

يقع هذا المخطوط ضِمنَ مجموعٍ ضخمٍ مُودَعٍ بخزانة مكتبة المدرسة العلمية القرآنية المعروفة باسم أزاريف[2] بآيت أحمد بإقليم تيزنيت. ويشتمل المجموعُ على قِسمينِ كبيرَيْن الأوّل في نوازل ابن الحاج. موضوع دراستِنا هذه. والثاني في نوازل ابن رشدٍ الجدّ (ت.520 هـ)، رفيقُه في الدراسةِ والتدريس، وصاحبُه في العمل والوظيفة.

والقسم الأول . المتعلّق بنوازل ابن الحاج . مكتوبٌ بخط مغربي جميلٍ، وهو يتكوّن من 203 ورقة من الحجم الكبير، مقياسها: 28×20 سم، في كلِّ صفحة 32 سطراً، يَتراوح عدد كلماتِه ما بين 17 و 18 كلمة. وفيها بعضُ البَتر في أوّلها وفي

[1] أصل هذا المخطوط يوجد بخزانة مدرسة أزاريف، يضمّ هذا المخطوط 876 مسألة فقهية، وقد رمزت إليه في قسمي الدراسة والتحقيق بالعلامة «ز» .

[2] تعدّ خزانة المدرسة العلمية القرآنية أزاريف إحدى "أقدم المدارس الدينية بإقليم سوس آيت أحمد" (المختار السوسي: سوس العالمة: 156) . اشتهرت باسم خزانة أزاريف نسبة إلى قرية أزاريف، حيث المدرسة التي يُقال أنها تأسست في القرن الثامن للهجرة، وقد كان الشيخ سيدي مُحمد بن يَحيى المتوفى عام (1164هـ) من فطاحل علماء أزاريف هو وأولاده، فزخرت بهم الخزانة واستمرّت تؤدّي رسالتَها إلى أن صارت إلى يد الفقيه الحُسن بن مَحمد بن الحسين. (فائدة أمدّني بها الصديق الدكتور مبارك لمين، الذي زار المكتبة وأحضرَ لي منها نسخة من نوازل ابن الحاج، وهي التي بُني عليها التحقيق في هذه الأطروحة).

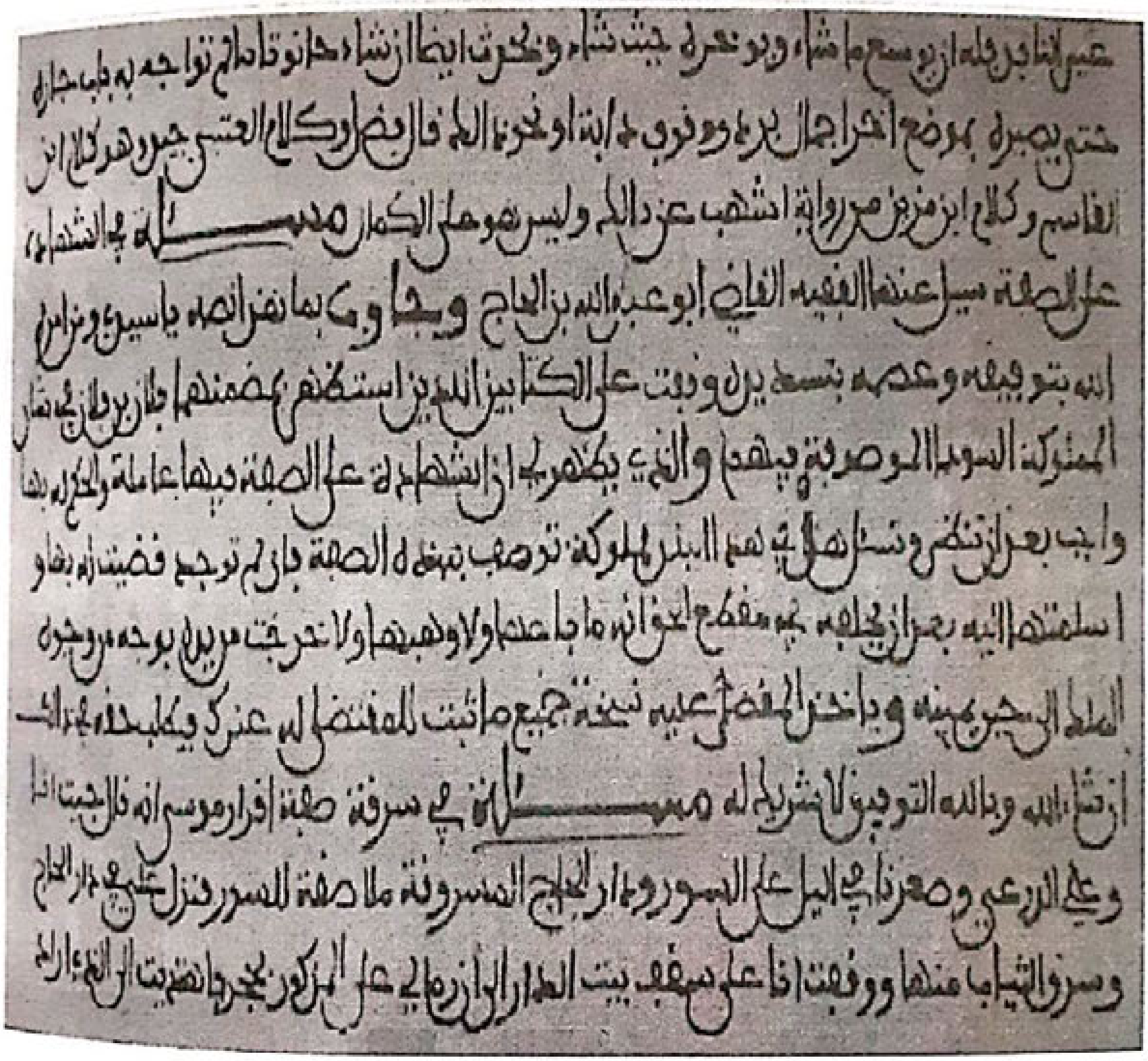
وسطِها، وقد كُتِب في الورقة الأولى بحروفٍ مفخمة: « نوازل الفقيه الإمام المشاوَر، قاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن الحاج ».

وكما هو الحال بالنسبة لنسخة الرباط، تشكو مسائل ابن الحاج الواردة ضِمنَ الشّطرِ الأول من مجموع أزاريف من فقدان المقدمة والخاتمة واسم الناسخ وتاريخ النسخ. في حينٍ نجدُ هذه البيانات مُضمَّنة في فقرةٍ خُتِمَ بها المجموعُ المشتمِلُ على كتابين في النوازلِ .

لكنْ، بما أنّ شطرَهُ الثاني، المشتمِل على نوازل ابن رشد، قد اختُتِم بفقرة ذُكِر فيها اسم الناسخ، وهو الفقيه محمد بن محمد بن عبد الرحمان الغشاني، كما ذُكِر فيها تاريخُ النسخ، وهو ضحوة يوم السبت 15 ربيع الثاني سنة 978 للهجرة؛ ثمَّ بما أنّ المخطوطيْنِ المكَوِّنَيْنِ للمجموع تجْمعُهما وحْدةُ البِنيَة ووحدةُ الشّكلِ والمضمون لدرجة تجْعلُ مَن يتصفّحُهما يظنُّ أنّه يتصفّحُ كتاباً واحِداً وليس كتَابيْن وذلك لوُجود تشابهٍ كبير. إنْ لم نقُل مُطلَقٍ بينهما . وخاصة على مستوى الأبعاد الفنية للنصّ كنوع الخط وحجم الحروفِ وطريقةِ انسيابِها ، وغيرِها من المواصفات الأخرى (أنظر الشكلين أسفله)، فكُلُّ هذا لا يَدَع مجالاً للشكّ بأنّ ما جاءَ في فقرةِ الختْم، لا يشْمَل نوازلَ ابن رشدٍ فقط، وإنّما ينْسَحب أيضاً على مسائل ابن الحاج المثبتة في القسم الأوّل من المجموع.

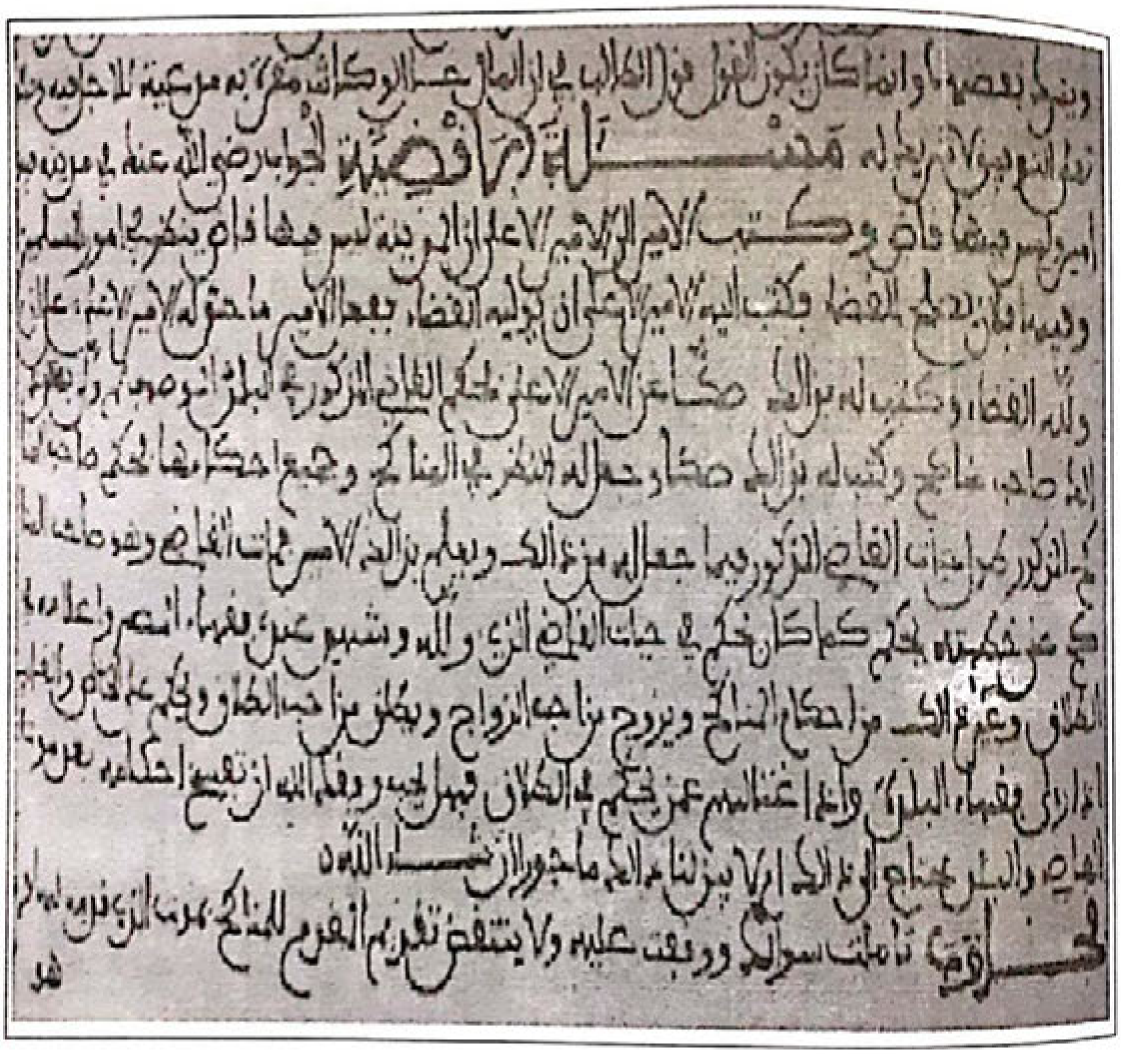
مقطع من مسائل ابن الحاج في نسخة أزاريف

الموجودة ضمن مجموع خزانة أزاريف (ص210)


عين إنما يدرك أن من سمع ما شاء ودون تحرير حيث شاء وتحرت أيضا أن شاء دخل وتاما لم تواجه به باب جاره
حتى يتصرف بموضع اخراج مال بريد ودون وبرد دابة او نحو ذلك قال ابن رشد وكلام العتبي حين دهر كلام ابن
القاسم وكلام ابن مزين من رواية أشهب عن مالك وليس هو على الكمال مسألة في الشهادة
على الصفة سئل عنها الفقيه القاضي ابو عبد الله بن الحاج وجوابه وبما نصه يا سيدي ورضي
الله بتوفيقه وعصمه بسط يده وثبت على الكاتبين اللذين استكتبهم فضمنهما فلان بن فلان في نسل
المملوكة السوداء الموصوفة فيهما والذي يظهر لي أن الشهادة على الصفة فيها عاملة والحكم بها
واجب بعد أن تنظر وتسأل هل في هذا البلد مملوكة توصف بهذه الصفة فإن لم توجد فيقضى له بها و
أسلمها إليه بعد أن يحلفه في مقطع الحق أنه ما باعها ولا وهبها ولا خرجت من يده بوجه من وجوه
الملك الى حين يمينه ويأخذ المقضي عليه نسخة جميع ما ثبت للمقضي له عندكم فيكتب بخط يده ذلك
إن شاء الله وبالله التوفيق لا شريك له مسألة في سرقة صفة إقرار مدعى أنه قال جئت أنا
وعلي الزرعي وصعدنا في الليل على السور ودار الحاج المسروقة ملاصقة للسور فنزل علي في دار الحاج
وسرق الثياب منها ووقفت أنا على سقف بيت الدار الى أن رمى لي على الركن بمجرد أنهضت الى الداخل

مقطع من مسائل ابن رشد

الموجود ضمن مجموع خزانة أزاريف كذلك (ص420)



وإذا صحَّ هذا التصوّر يكون هذا المجموع قد تميَّز بأنْ نَسَخَهُ في ذلك التاريخ (978 هـ / 1570 للميلاد) ناسخٌ واحدٌ هوَ الفقيه محمد بن محمد الغشاني المذكور ، وهو طرحٌ تَعْضُدُه وتُقوِّيه عِبارةُ ختم المجموع التي جاء فيها: « كَمُلتِ الأجوبةُ المباركة

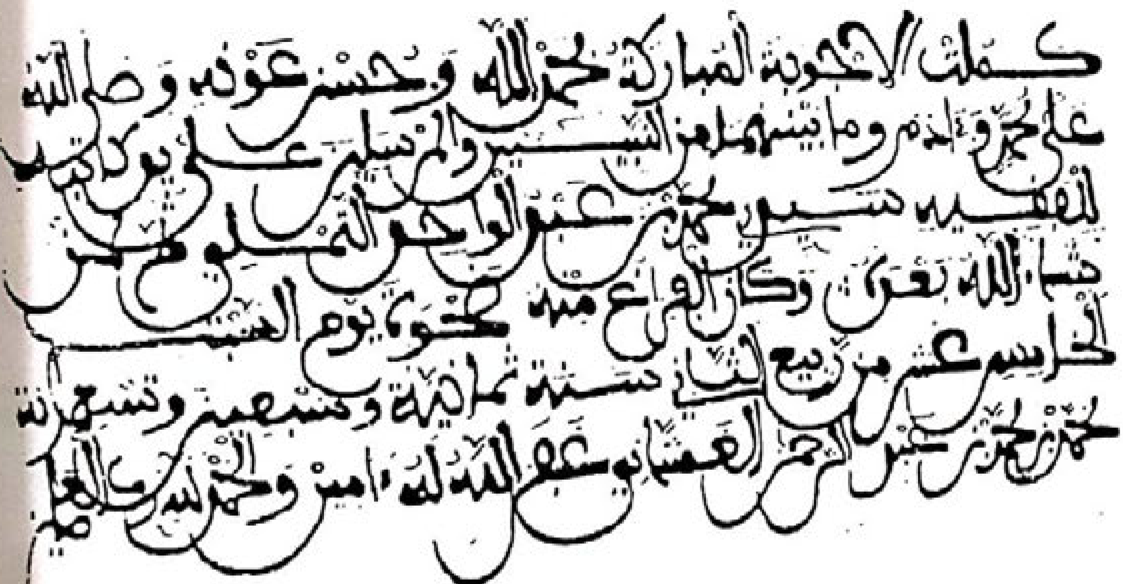
بحمدِ اللهِ وحُسنِ عونِه ...» ، دون تخصيص مسائل ابن رشدٍ بالإشارة، بالرغم من كونِ الطرّة تأتي مباشرة في نهاية القسم الثاني من المجموع الذي هو مسائل ابن رشد، ممّا يعني . في نظري المتواضع . أنّ مدلولَ العبارة ينسحبُ أيضاً على مسائلِ ابن الحاج

(انظر صورة لمفردات الختم في الشكل المرفق أسفله).

صورة لطرة ختم بمجموع أزاريف بخط ناسخه الفقيه

محمد بن محمد بن عبد الرحمان الغشاني، كتبه للفقيه سيدي محمد بن عبد الواحد التملي

بتاريخ 15 ربيع الثاني سنة 789 هجرية.



بقيَ أن نشيرَ إلى أنّ مجموعَ أزاريف قد أُلحِقتْ به في آخره سَبعُ ورقات اشتملت على مختارات من مسائل فقهية في مواضيع متفرّقة أجاب عنها بعض

الفقهاء، وتخلّلتها تَقْييداتٌ هامّة تُعرّف ببعض فقهاء تلك الحقبة منهم ابنُ عتّاب، وابنُ رشد، وابنُ الحاج، وابنُ الفخّار المالكي القرطبي، وغيرُهم.

والواقعُ أنّ الفضل في ظهور نسخة أزاريف، التي تُعرف أيضاً باسم نسخة سوس، يعود إلى أحدِ الباحثين الفضلاء، هو الصديق الدكتور مبارك لمين. رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن زهر بأكادير - الذي قادَه البحث إلى اكتشاف هذا المجموع بمناسبة إحدى زياراتِه التّفقدية لخزانة أزاريف؛ وكان وقتئذٍ على علمٍ باشْتِغَالي بتحقيق نوازل ابن الحاج اعتماداً على نسخة الرباط الوحيدة ، ممّا جعلَه يُبادِر مشكوراً إلى تزْويدي بهذه النسخة الرائعة التي ستصبِح النسخة المعتمدَة الأولى لهذه الأطروحة لاعتباراتٍ مهمة تتجلّى في بعضِ مزايا هذه النسخة.

مزايا نسخة أزاريف :

1. هي أكبرُ النسخ حجماً، وأغزرُها مادّةً ، وهي الأكبر أيضاً من حيث عدد مسائلِها التي أجاب عنها ابن الحاج ، والتي بلغت 783 مسألةً.
2. ناسخُها معروفٌ ، وكذلك تاريخ الفراغِ من النسخ.
3. انفردتْ نسخة أزاريف بعشرات المسائل والأجوبة التي لم نعثُر عليها في باقي النسخ.
4. خطّها مغربي رائق وجميلٌ جداً

5. تتميّزُ بوجودِ تعليقاتٍ واستطرادات لغوية وفقهية تأتي في ذيلِ بعض الأجوبة زيادةً في الشرح وإمعاناً في توضيح العبارات الدقيقة والقضايا الشائكة.

عيوبُها: لا تخلو مخطوطة أزاريف من بعض العيوب التي يمكن إبرازُها في النقط التالية:

1. خالية من المقدمة ومن الخاتمة.
2. فيها بعض البتر في أوّلِها وفي وسطِها.
3. بعضُ صفحاتها لا تخلو من بُقع تركها الناسخ بيضاء فارغة.
4. مسائلُها غير مرتّبة على أبواب الفقه.
5. رغم جمال الخط إلاّ أنّ ثقافة النّاسخ تبدو متوسّطة لم تبلغ درجة الاستحسان، بسبب كثرة الأخطاء الإملائية واللغوية.والتعبيرية.
6. يبدو أَنَّ ناسخ نسخة أزاريف قَدْ اعتمد أصلاً رديئاً بدليل كثرةِ الأخطاء الَّتِي يبدو أَنَّها راجعة إِلَى صعوبة القراءة من الأصول المعتمدة لديه، بدليل وجود فراغات كثيرة لَمْ يتمكّنْ من ملْءِها ، وفضّل ترْكَ مواضعِها فارغة. وكذلك لدينا دليل قاطِعٌ يؤَكّدُ سوءَ حالِ الأصول التي اعتمدها وذلك بمقارنةِ بعضِ العبارات الواردة في هذه النسخة بمثيلتِها في النسخ الأخرى مثل نسخة تونس ونسخة الرباط:

(1) *في نسخة «ز» نقرأ العبارةَ التالية* : « وشاورني في ذلك ، فأظهر لي فأظهر له من أن النظر إلى أحق بها لأنه ملك حادث لَهُ !! » ["ز" ص83 مس247].

(2) و في نسخة «ت» نقرأ : « وشاورني في ذلك ، فظهر لي مَا ظهر لهُ من أنَّ النصْرانيَّ أحقُّ بها لأنه مِلْكٌ حادثٌ لهُ...» ["ت"ص21 مس48].

وتعدُّ نسخة الرباط أيضاً ملاذاً لتصحيح بعض العبارات الرّكيكة التي تكثر في نسخة أزاريف ، ومنها هذا المثال:

نجدُ في «ز» : ص77 مسالة 231 ما يلي:	« .. واحد لما الحمامة المذكورة !! ..»
ونجد في «ر» : ص147 مسالة 285 ما يلي:	« .. وأخَذَ الماءَ لِحَمَّامِهِ المذكورِ ..»

وانظر أيضاً نماذجَ لفراغاتٍ في نسخة أزاريف أسعفتنا مخطوطة مراكش في ملْءِها :

نموذج (1):

في «ز»: (ص178 مس 678)	يقابلها في «م» : (ص28 مس 65)
« ... بأربعةِ مثاقيلَ وفي [فراغ] "حُبُسٌ للّهِ"، فأرادَ ...»	« ... بأربعةِ مثاقيلَ وفي فخذِهِ "حُبُسٌ للّهِ"، فأرادَ ... »

نموذج (2):

في «ز» : (ص131 مس 391)	يقابلها في «م» : (ص28 مس 64)
« عنْ بلادِ العدوّ وتجاوزهم [فراغ] إلى بلاد المسلمين »	« ... عنْ بلادِ العدوّ وتجاوزه الدرْبَ إلى بلاد المسلمين ... »

ثالثاً. مخطوط خزانة ابن عاشور بتونس:

يضمّ هذا المخطوط 294 مسألة فقهية، وقد رمزت إليه في قسمي الدراسة والتحقيق بالحرف «ت»، وهذه النسخة هي أصغر النسخ حجماً، إذْ لا يتجاوزُ عدد صفحاتها 127 صفحة، وعددُ الأسطر في كلّ صفحةٍ 24 سطراً، في كل سطر نحو 13 كلمة.

ولعل أبرز مواصفاتِ هذه النسخة أنّ أجوبتَها جاءت مختصرةً بخلاف النسخ الثلاثة الأخرى، كما أنها تخلو من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ومن المقدّمة والخاتمة، تماماً كما هو الحال بالنسبة لنسخة الرباط. ومن عيوبها أيضاً رداءة خطّها وإهمال الناسخ للهمزة في آخر الكلمة ، فهو مثلاً يكتبُ « البنا » بدل «البناء» و «القضا » بدل «القضاء » . كما تتميّزُ بتكرار بعضِ المسائل في نفس النسخة[1]، وهي ملاحظة تنطبق كذلك على جميعِ النسخ الأخرى.

رغم هذه العيوب، وبالرغم من كونِها هيَ أصغرُ النسخ مادّةً وحجماً، ثم بالرغم من كونِها النسخة الوحيدة المختصرة بين باقي النسخ، فإنّها تكتسي أهميةً كبيرة بالنسبة لتحقيق نوازل ابن الحاج ، إذْ هيَ .على ما يبدُو .أقدمُ النسخ كلّها، لأنّها

---

[1] انظر مسألة من ادّعى ثمناً لسلعة : «ز» : (ص 84 مسألة 197) ، تكررتْ في : «ز» : (ص 88 مسألة 205).

مكّنتنا من تصحيح كثيرٍ من الأخطاء ومِن مَلْء الخروم وإتمام معظم الفراغات التي صادفناها في النسخ الثلاثة الأخرى. كما أنّ مسائلها جاءت مرتبة على أبواب الفقه بخلافِ نسختَيِ الرباط وأزاريف اللتيْنِ خلَتَا من هذا الترتيب..

رابعاً. مَخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش[1]:

يضمّ هذا المخطوط 752 مسألة فقهية، وقد رمزت إليه في قسميْ الدراسة والتحقيق بالحرف «م». وقصّة هذا المخطوط بدأتْ حينَ قادَني البحثُ إلى معلومةٍ مفادُها أنّ نسخةً رابعةً من نوازل ابن الحاج تحمل اسم "مختصر نوازل ابن الحاج" موجودةٌ بخزانة القرويّين بفاس، فشدَدتُ رحلي إلى هذه المكتبة العتيدة، ولم أعثر فيها للأسف على أي أثر لهذا الكتاب، غيرَ أنَّ الأستاذ محمد بن عبد العزيز الدباغ، محافظ خزانة القرويين سابقاً، قدَّم إليَّ مشكوراً معلوماتٍ هامّة بخصوص هذا المخطوط، منها أنّ هذا الكتاب نُقِلَ مع كتب أخرى إلى خزانة ابن يوسف بمراكش في إطارِ إغناء رصيد هذه المكتبة، وأنّ خزانة القرويين لم تعدْ تتوفّر على أيّةِ نسخة

---

1 من ألطاف القدر، أنِ استقصينا آثارَ نسخة رابعة من نوازل ابن الحاج دُعِيتْ بـ "مختصر نوازل ابن الحاج" وبِـ "نسخة القرويين" ، فاهتدينا . والحمد لله . إلى مخطوط ضخم هو "تقريب المنهاج لفوائد نوازل ابن الحاج" !!

منه !! ، وتأكيداً لقولِه، أطْلعَني على مطبُوعٍ صغيرٍ غيرِ مؤرّخٍ، يضُمّ قوائمَ عددٍ من الكُتُبِ والمخطوطاتِ، من ضِمنِها مخطوط مختصر نوازل ابن الحاج، الذي رُحّل إلى خزانة مرّاكش ولمْ يَعُدْ يُسمع لها ذكرٌ بخزانة القرويين بفاس.

واستكمالاً للبحث قصدتُ خزانةَ ابن يوسف بمراكش على أمل الظَّفر بالمختصَر، وشرعتُ في استعراضِ محتوياتِها من المخطوطات والوثائق، فكانت المفاجأة أن عثرتُ بها على مؤلَّفٍ ضخمٍ لنوازل ابن الحاج التجيبي، وحسِبتُه في البداية أنّهُ الطّريدةَ المنشودةَ، لكنّ المفاجأةَ كانت كما يقول المثَل الدّارجُ "ضَرَبْ الأرنبْ وُطيّحْ لَغْزالْ " (رَمَا أرنباً فأصابَ غزالاً)، إذْ بِي أقِفُ على مخطوطٍ جديدٍ من الحجمِ الكبير يحملُ عنوانَ "تقريب المنهاج لفوائد نوازل ابن الحاج" وهو الكتاب الذي وردَ ذكرُه في "نيل الابتهاج" للتنبكتي، وفي "معجم المؤلفين" لكحّالة، باسم "المنهاج في ترتيب نوازل ابن الحاج"[1]. ومهما يكن، فقد سُرِرتُ لهذا الاكتشاف، وسُررت أكثر لطبيعةِ المخطوطِ مادّةً وحجماً، ولحالتِه الجيِّدة التي يُوجد عليها وِراقةً وخطّاً وصيانةً وتسْفيراً.

أصلُ كتاب تقريب المنهاج في ترتيب نوازل ابن الحاج:

[1] نيل الابتهاج بتطريز الديباج ،إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله هرامة ، وضع هوامشه طلاب كلية الدعوة الإسلامية ، الطبعة1، منشورات الدعوة الإسلامية ، طرابلس - ليبيا 1989؛ معجم المؤلفين : 120/6.

لعلّ ناسخ الكتاب، الفقيهَ أبا القاسم عبد الرحمان بن محمد بن أحمد شعيب بن عبد الملك القيسي الألميري (ت.737 هـ). قام بنسخه اعتماداً عَلى أصل قديم هو "مختصر نوازل ابن الحاج" المذكور أعلاه، ودليلنا على ذلك القرائن التالية:

- **الأولى**: ما راجَ من خبر نقْلِ هذا المختصر من خزانة القرويين بفاس إلى خزانة مراكش مرفوقاً بمؤلفاتٍ أخرى بقصدِ إنعاشِ خزانة ابن يوسف وإغناء رصيدها الوثائقي بالكتب والمخطوطات النفيسة.

- **الثانية**: احتفاظ خزانة القرويين بالدفتر المتضمِّن لقائمة الكتب والوثائق التي بُعِث بها إلى خزانة مراكش للغرضِ المشار إليه أعلاه.

- **الثالثة**: أننا عثرنا بداخل مخطوطة "تقريب المنهاج لفوائد نوازل ابن الحاج" على بطاقة كُتِبَ عليها العبارة التالية: «مختصر نوازل ابن الحاج ، بخط أندلسي، تحبيس على خزانة العلم بالقرويين»، وهي إشارة واضحة إلى أن الكتاب المذكور كان متداولاً بين أهل العلم، محفوظاً بخزانة جامع القرويين بفاس.

- **الرّابعة**: أنَّ الناسخَ المذكور، لوْ توفرت لديه نسخ أخرى لنوازل ابن الحاج، كنسخة الرباط وتونس، لأمكنه معالجة الخروم الكثيرة وملء مواضع الفراغات التي نجدها الآن في نسخة مراكش، مما يقوي الافتراض

بأن هذه الأخيرة منسوخة عن أصل سابق آخر لا نستبعد أن يكون مخطوط مختصر نوازل ابن الحاج المذكور.

أهمية كتاب تقريب المنهاج في ترتيب نوازل ابن الحاج وبعض مواصفاته العامة:

1. يحتلُّ هذا المخطوط الرتبة الثانية بعد مخطوط أزاريف من حيث حجمه وسعة مادّتِهِ وكذا عدد مسائلِه التي بلغتْ 752 مسألة، ويُمكِن إبرازُ بقية مواصفاته في النقط التالية:

2. ناسخُه معروفٌ، هو الفقيه القاضي أبو القاسم عبد الرحمان بن محمد بْن أحمد شعيب بن عبد الملك القيسي الأمليري[1] (ت.737 هـ).

3. تحتوي هذه النسخة على مقدّمة هامّة للناسخ أبرز فيها أهمّيّة نوازل ابن الحاج ودواعِي جمع وتأليف هذه النسخة الجديدة من نوازل ابن الحاج.

4. تتميز هذه النسخة بتصرف الناسخ في إعادة ترتيب أبواب الكتاب وفصوله ومسائله دون المس بحرمة النص ومضامينه.

5. لهذه النسخة عنوانٌ جديدٌ وضعَه الناسخ هو: "تقريبُ المنهاجِ لفوائد نوازل ابن الحاج".

---

[1] انظر مقدّمة المخطوط بقلم الناسخ: ص 1.

6. الخط أندلسي جميل ، ومستوى الناسخ جيّد، وأخطاء النسخ والإملاء قليلة على العموم.

7. لم تخل نسخة مراكش بدورها من وجود بقع فارغة تعمّدَ الناسخ ترك مواضعها فارغة[1] لعلّهُ يظفرُ في يومٍ ما بنسخ سليمة تكمّل هذا النقص.

8. تحتوي هذه النسخة على مسائل لم تَرِدْ في غيرِها من النسخ المعلومة لدينا ، ممّا يدلُّ أنّ الناسخ اعتمدَ أصلاً آخرَ لعلّهُ الأقرب من نسخة أزاريف.

خامساً. كتب أخرى اشتملت على نوازل ابن الحاج :

وإلى جانب هذه الأصولِ الأربعة المذكورة، اعتمدتُ أيْضاً على نُصوصٍ أخرى لمسائلِ ابنِ الحاج وردتْ في ثنايا كُتبٍ فقهيّة متفاوتةَ القدم، وترتّبَ على هذا الأمرِ أنْ أصبحَ لدينا مخزون كبير من نصوص المسائل المنسوبة لابن الحاج، حتّى إنّ عددها بلغَ العَشَراتِ بل المِئاتِ من المسائلِ والأجوبة، وهذا إحصاءٌ تقديري لما اشتملت عليه بعضُ المدوّناتِ الفقهيةِ المشهورة من هذه المسائل:

[1] يقول القيسي في مقدّمة تقريب المنهاج لفوائد نوازل ابن الحاج (ص2): « وربما وقع منه مسائل فيها بياض لم يكتب عليه شيء ، ومسائل فيها إشكال، و [...] على حالها، فعسى الله أن يمنّ بأصل صحيح نصلح منه تلك المواضع ...».

- في كتاب *"مذاهب الحكّام في نوازل الأحكام"* للقاضي عياض وولده محمد نقفُ على اثْنَتَيْنِ وستّينَ مسألةً من المسائل التي أفتى فيها ابن الحاج، ومعلوم أنّ عياضاً المتوَفّى سنة 544 للهجرة كان معاصراً لابن الحاج، وقد أخذ عنه بعضَ عِلمِه كما صرّح بذلك هو نفسه ممتنّاً بصُحبته وبِتَتَلْمُذِه على يده[1].

- واشتملت *مسائل أبي القاسم محمد بن طركاط* (المتوفى بعد عام 854 هـ) على أربع مسائلَ أجاب عنها ابنُ الحاج .

- وأورد الإمامُ أبو القاسم بنُ أحمدَ البرزلي (ت. 841 هـ) في كتابه الذّائع الصيتِ المعروفِ بـ *" جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكّام"* 392 مسألة.

- وفي كتاب *" التاج والإكليل في شرح مختصر خليل"* لمحمد بن يوسفَ الغرناطي المعروف بالمواق (ت.897 هـ) نقفُ على اثْنَتَيْن وستّينَ مسألةً أجاب عنها ابنُ الحاج.

- ويرتفع هذا العدد في *" المعيار المعرب"* للونشريسي (ت.914 هـ) إلى 166 مسألة، وكان الدكتور الحسن العبادي قد قدّر عددَها بنحو تسعٍ وثلاثينَ

---

[1] الغنية ، تحقيق ماهر زهير ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1982، ص 47.

مسألة[1] وهو تقدير يعيدٌ عن الصواب، وظنّ وتخمينٌ من هذا الكاتب، لأنّ الجردَ الشامل لمجموع مسائل المعيار (في أجزائه الاثْنَيْ عَشَرَ) كشفَ أنّ عددَ مسائل ابن الحاج في هذا الكتاب يصل إلى 166 مسألة.

- ونقفُ أيْضاً في " *مواهب الجليل في شرح مختصر خليل*" لمحمد بن محمد الرّعيني المعروفِ بابنِ الحطابِ (ت.945 هـ) على مائةِ مسألةٍ.

- كما يوجد في " *شرح ميّارة*" لأبي عبد الله محمد بن أحمد الفاسي (ت.1072 هـ) إحْدى وثَلاثونَ مسألةً.

- وتوجد في كتاب "*منح الجليل على مختصر خليل*" لمحمد بن أحمد عليش (ت.1229 هـ)، ثلاثون مسألة.

والواقع أن القائمةَ سَتطولُ لو شئنا استعراض المزيد من المدونات الفقهية المشتملة على فتاوى ابن الحاج، وهذا أمرٌ يُعْرِبُ عَن المدى الذي بَلَغته شُهرةُ هذا القاضي المجتهد وعلوّ باعه في مجال الإفتاء ليس في مجتمعه القرطبي فحسب، بل في كل بلاد الأندلس وفي بلاد الغرب الإسلامي قاطبة، بدليل انتشار فتاويه في كافّة

[1] فقه النوازل في سوس : قضايا وأعلام ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 1999 ، ص 76.

حواضر الغرب الإسلامي، واعتمادِ كبار الفقهاء والمفتين عليها على مرّ السنين والقُرون.

- وإلى جانب هذه الأصول ، اعتمد التحقيق على نصوص أخرى لفتاوى ابن الحاج وردتْ في ثنايا كتب فقهية عديدة تتابع تأليفها عبر القرون، فتمخّض عن ذلك مخزون وفير من نصوص المسائل المنسوبة لابن الحاج التي صار لزاماً جمعها وترتيبها وصولاً إلى تحقيقها وطبعها في أسفار جامعة.

3. منهج ابن الحاج في تناول المسائل ومنهجنا في التحقيق:

يمتازُ منهج ابن الحاج في أحكامِه وفتاويه بِبَيان الأدلة الشرعية للأحكام الفقهية التي يُقرُّها المذهب المالكي، لأنّ الإمامَ والمجتهدَ والفقيهَ لا يقول قولا ولا يجتهد إلا بناء على دليل، والأدلة الشرعية تعتمد على القرآن الكريم والسنة الشريفة الثابتة ثم الاجتهاد الذي يؤدي للإجماع، والقياس، وهذه الأدلة متفق عليها كلّها[1].

أ. منهج ابن الحاج في تناول المسائل :

نستطيع استخلاصَ مقوّمات المنهج الذي درج عليه ابن الحاج في أحكامِه وفتاويهِ وفي تحديدِ أسُسِه وملامحِه العامّة من خلال النقط الآتية:

أ -اعتمادُه القولَ الراجحَ في المذهب، والاقتصار عليه غالبا، والإشارة أحيانا إلى القول المرجوح، أو الضعيف في المذهب، خاصة إذا كان موافقا للمذاهب الأخرى، وهي ملاحظة عامّة .

---

[1] راجع ديباجة فصل "ضوابط التقعيد الفقهي" في كتاب :"نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلافِ الفقهاء" لمحمد الروكي : ص37.

ب – اهتمامُه بما يفتي به غيره من الفقهاء ، لذلك تجِدُه غالباً ما يختم جوابَه بالإشارة إلى ما أفتَى به غيرُه في هذه النازلة أو تلك. وقد نجِده في بعض الأحيان يُورِد في المسألة الواحدة عدّة أجوبة لعدّة فقهاء[1].

ت – استِحْضَارُه للأحكام الفقهية القديمة التي رُويت عن السلف من أهل الأحكام[2].

ث – اعتمادُه رأيَ المشاورين والأصحاب في القضايا المعروضة عليه، مع تشدُّدِه في صفة من ينبغي أن يُشاوَر من أهل العلم[3]؛ فقد جاء في مسألة له أوردها الونشريسي في المعيار4: «... والذي ينبغي أن يُشاورَ النافذُ الخيّر ، الورع ... وعليه أن يُفتي الناس حينئذ »، ولم يُشِر ابن الحاج إلى ضرورة تكليف ولي الأمر له بكتاب عهده[5].

---

[1] ومثال ذلك، جوابُه لمن حدّث نفسَه بالطّلاق ولم يَنْوِه ، هل يلزمه ؟" وهي مسألة أفتَى فيها وأورَد جوابَ أربعة فقهاء آخرين، منها جوابُ صاحبِه الفقيه أبي الوليد بن رشد. (انظر: «ز» : ص21، مسألة رقم "7").

[2] انظر مثلا استشهاده بنازلة دار العباس التي نزلت في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ("ز" ص 124 مسألة 352).

[3] استنتاجا من مسألة ["ز" ص 168 مس 616] ، يبدو أنّ المشاورةَ قدْ تكون بمعنى الاستشارة وطلب الرأي والنصيحة ، أي أنَّ الشّخصَ المشاوَرَ قد لا يكون بالضرورة قاضياً من أهل العلم، وإنما قد لا يزيد أنْ يكون مجرّد رجلٍ من عامّةِ الناس.

[4] المعيار المعرب : 10/49-52.

[5] تاريخ القضاء في الأندلس : من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري لمحمد عبد الوهاب خلاف، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة، 1992 ، ط.1 ، ص ص: 332-333.

ج - اقرارُه لقاعدة "ما جرى به العمل" إذْ صرّحَ بأنّ الفقهاء «كانوا يعملون بما جرى به العمل[1]». وقوله أيضاً في موضعٍ آخر[2] : «وبه جرى العمل والفتوى» ومثل هذه العبارة تتكرّر في عشرات المسائل الأخرى.

ح - مُحاورتُه لكبار الفقهاء وإعلانُه رأيَه بأسلوبٍ تمتزج فيه بأدبٍ وجراة[3].

خ - عدمُ استنكافِه من تصحيح أخطاءِ العلماءِ والحكّام والمفْتين. ومن ذلك تعليقُه على ما أفتى به ابن الطلاّع في مسألة " تَقْدِيرِ قَدْرِ غَرَامَةٍ اسْتُحِقَّتْ علَى رَجُلٍ"[4] إذْ قال: «وأخطأ ابن الطلاّع في فُتيَاهُ، واعترف بذلك».

د - اعتناؤُه باللغة والإعرابِ وحسنِ البيان، لما لذلك من تأثيرٍ كبير في فهمِ الأحكام الفقهية وإدراكِ المقاصِدِ الشرعيّة، فانظر مثلاً كيف تتجلّى هذه المهارة اللغوية بصورةٍ واضحةٍ في مسألةٍ أجابَ عنها تتعلّق بِـ "ضَرُورَةِ التَّقَيُّدِ بِصِيغَةِ لَفْظِ المحَبِّسِ

---

[1] انظر مسألة "زواج أمّ المحضون" التي انفردتْ مخطوطة أزاريف بإيرادِها، (ص16مس45)؛ وانظر هذه المسألة في شرح ميارة للمواق.

[2] مخطوطة أزاريف: مسألة في الوقف، ص105، رقم المسألة 115.

[3] انظر على سبيل الثال قولَه في مسألة "الأسير المدين بديْن لغيرِهِ": « فتذاكرناها مع أصحابنا رحمهم الله ... فقال ابن رشد ... وقال أصبغ ... وقلتُ ... وقولي أصح »، ويعلل ابن الحاج ترجيح رأيه بقوله : «وقد وجدتُ المسألة منصوصة لسحنون في طرة صحيحة نقلتها من خط ابن عتاب في آخر كتاب الديات من المدونة ». المسألة وردت في مخطوطة تونس (ص 18 مسألة 42).

[4] مخطوطة مراكش : ص193 مسألة 544.

عندَ التَّخْبِيسِ" إذْ يقـول: « تَأَمَّلْتُ سُؤَالَكَ وَوَقَفْتُ عَلَيْهِ ، وَيَدْخُلُ فِي الخُبْرِ أَعْقَابُ الأَعْقَابِ بِقَوْلِهِ وَأَعْقَابِ أَعْقَابِهِمْ لأَنَّ الضَّمِيرَ الأَخِيرَ فِي قَوْلِهِ : وَأَعْقَابِ أَعْقَابِهِمْ رَاجِعٌ إِلَى الأَعْقَابِ المَذْكُورِينَ ثَانِيًا إِذْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ مِنَ الأَوَّلِ ، وَلأَنَّ حُكْمَ الضَّمِيرِ إِذَا جَاءَ بَعْدَ مَذْكُورِينَ أَوْلَى أَنْ يَعُودَ عَلَى أَقْرَبِهِمَا إليهِ، هَذَا هُوَ الأَنِيسُ فِي كَلاَمِ العَرَبِ إِلاَّ أَنْ تَرَى أَنَّهَا قَدْ تُخْفَضُ عَلَى الجَوَابِ مُرَاعَاةً مِنْهَا لِلْقُرْبِ والمجَاوَرَةِ وَاللهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الصَّوَابِ»[1]. وانظر أيضاً تفسيرَه للفظة "رابّة" في مسألة كراهةِ تزوّج الرَّابّة[2].

وبعدُ ، لئنْ كانت هذه هيَ أبرزُ مقومات المنهج الذي تميَّز به ابن الحاج في نوازلِه ، فإنّنا نجِد في بعض مؤلّفاتِه من غير النوازل ما يكشف عن جوانب أخرى لمنهج التأليف عند الرجل، وأعني بذلك المقدّمة الرائعة التي دبّجَ بها كتابَه في مناسك الحج الذي سمّاه " المنهاج في مناسك الحاج"[3]، إذ نقفُ فيها على الأغراض الأساسية

---

[1] مخطوطة أزاريف : ص17 مسألة 53.

[2] نفسه : ص 168 مسألة 613.

[3] رغم كثرة المؤلفات العلمية التي خلّفها ابن الحاج، فإن هذه المقدمة تُعدّ . حسبَ معرفتي المتواضعة . المقدمة العلمية الوحيدة التي خطّها بيدِه، والتي كُتِبَ لها أن تظلّ محفوظة في هذا الكتاب. (انظر مخطوط المنهاج في مناسك الحاج: الصفحتان 2-3).

التي رامَ المؤلف تحقيقها من خلال ذلك الكتاب، كما تعكِسُ في آنٍ واحدٍ البعديْن المعرفي والمنهجي في أعمال الرجل ومؤلّفاتِه[1].

---

[1] ولأهميّتِها نلمح فيما يلي إلى بعضٍ ما جاء فيها من عبارات تدلّ على دقّة الحس المنهجي لدى ابن الحاج في أعمالِه ومؤلّفاتِه: « ... وبعد فإني طالعتُ تواليفَ كثيرة مما ألفه العلماء قبلي في مناسك الحج، فرأيتهم قَدْ اختصروا القول فيها واكتفوا بتعليم هيأة الحج خاصة في تصنيفها ، وربما زاد بعضهم اليسير علَى = هَذَا دون استيعاب جل أحكامه وما يمكن أنْ يفرض للإنسان من أموره... ولعل الحاج تنزل بِهِ النازلة فلا يجد هناك من يفتيه ولا كتاباً من الأمهات ينظر فيه لاَ سيما مَعَ افتراق مسائل الحج فِي أماكن شتى لاَ يتَهيّأُ جمعُها إلاَّ فِي المدة الطويلة والملازمة الدائمة ... فألفتُ هَذَا الكتابَ، وتناولتُ فِي أوله اشتقاق الحج وأصوله وفروضه وسننه وأشهره وهلْ هوَ علَى الفور أوْ علَى التراخي ؟ ... » (ص2). « ... ثُمَّ أتبعتُ ذَلكَ بذكرِ مناسك الحج ووقته أبواباً يشتمل كُلُّ بابٍ منها علَى نوعٍ منْ عملِ الحجِّ ، وكلُّ بابٍ مستقل بنفسه فِي معناه ، لاَ يفْتَقِرُ فِي مضمنهِ إلَى سواهُ ، وهذه الأبوابُ بِجُمْلتِهَا تَحتوي علَى ترْتيبِ الحج منزلةً بَعْدَ أخرى إلَى الفَراغِ مِنْهُ وعلى أكثرِ أحكامِهِ وفِقْهِهِ وجمهُورِ نوازلِهِ ... وأودعْنا كتابَنا هَذَا شيْئاً ممَّا نحتاجُ إليهِ من أمرِ الحَجِّ فِي الأغْلَبِ إنْ شَاءَ اللَّهُ تعَالَى، ثُمَّ ختمتُ الكِتَابَ بذكْرِ حجَّةِ الوداعِ لِما تضمَّنَتهُ منْ صفَةِ رسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَليْهِ وَسَلَّمَ وتعْلِيمِ النَّاسِ فيها مناسِكَ حَجِّهِمْ ، ثُمَّ ذكَرْتُ فضلَ الحَجِّ والعُمرَةِ وَفضْلَ زَمْزَمٍ وفضْلَ جميعِ المناسِكِ وفضلَ الزِّيارَةِ ... وسمّيتُ كتابي هَذَا بـ المنهاجِ فِي بيانِ مناسِكِ الحاجِّ ، فَكَمُلَتْ . بحمْدِ اللّهِ . فيهِ الفائدةُ ، وأمّلتُ بذلكَ التَّزلُّفَ إلَى اللَّهِ العَظيمِ والرَّجاءَ فِي ثوابِهِ الجَسيمِ ... » (ص3).

ب. منهجنا في تحقيق المسائل

يتلخص هذا المنهج في نقاط رئيسية بيانُها كما يلي :

أ -الأصول المعتمدة في التحقيق:

اعتمدتُ في تحقيق نوازل ابن الحاج على أربعة أصول رئيسية هي :

- مخطوطة أزاريف، وتتضمّن 876 مسألة، وقد بُني التحقيق عليها بعدَ إعمالِ الموازنة بين النسخ جرياً على منهج المحقّقين ، وقد بيّنتُ ذلك في فقرة سابقة أبرزتُ فيها عيوبَ ومحاسن كل نسخة منها.

- مخطوطة الخزانة العامة بالرباط ، وتتضمّن 538 مسألة، وهي أولى النسخ المكتشفة. وقفَ عليها ونفَض عنها غبار السنين المؤرخ الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش الذي بادر إلى التعريف بها في مقال مفيد نشره سنة 1987 [1].

- مخطوطة تونس ، وتتضمّن 294 مسألة.

- مخطوطة مراكش ، وتتضمّن 752 مسألة.

- وإلى جانب هذه الأصول ، اعتمدت في التحقيق على نصوص أخرى لفتاوى ابن الحاج وردتْ في ثنايا كتب فقهية عديدة تتابع تأليفها عبر القرون،

---

[1] حول مخطوط نوازل ابن الحاج وأهمية مادته التاريخية ، مجلة دار النيابة ، السنة 6 ، العدد 21 ، ص ص: 23-28.

فتمخّض عن ذلك تشكّل مخزون ضخم من نصوص المسائل المنسوبة إلى ابن الحاج، التي أصبح لزاماً علينا جمعُها وترتيبها ودراستُها وصولاً إلى تحقيقها وإخراجها وطبعِها في أسفار جامعة كامِلة. وأخيراً فإنّ هذه النسخ الأربع يُكمّلُ بعضُها بعضاً، بدليل أنّ كلاً منها يشتملُ على عشراتِ المسائل التي لا تتوفّرُ في بقيّةِ النسخ.

وبخصوص عملي في التحقيق، لقد دفعني تباينُ طبيعة النسخ المعْتَمَدَةِ[1]، واختلافُ أحجامِها وعددُ مسائلها، واضطرابُ ترتيبها وتبويبها، فضلاً عن تفاوُتِها في

---

[1] أبرزُ ملامح كلّ نسخة من هذه النسخ كالآتي: 1. بالنسبة لنسخة الرباط التي . وإنْ غطّتْ مسائلُها معظمَ أبواب الفقه المتعارف عليها في مصنّفاتِ فقه النوازل . إلاّ أنّ بَتْرَ بعضِ نصوصِها، وسوءَ ترتيب صفحاتِها ، واستحالةَ قراءة بعض فقراتِها، كلُّ ذلك أثّر على انسجامِ مواضيع هذه النسخة وأساء كثيراً إلى سلامةِ نصوصِها. 2. نسخة أزاريف، تُعدُّ هذه النسخة أكبرَ النسخِ مادّةً وحجماً، وأكثرَها إحاطةً وشمولاً لما تفرّقَ في غيرِها من مسائلَ وأجوبةٍ، ولما اشتملتْ عليه من عقودٍ وشهاداتٍ، وشروحٍ لغويةٍ وغير ذلك من الاستطرادات التي يردِفُ بها الفقيه المفتي أجوبتَه، رغبة في توضيح المسائل وتدقيق المعاني والأحكام ، ولكل تلك الاعتبارات ارتأيتُ اعتبار هذه النسخة، النسخة الأم. 3 . أما الثالثة فهي نسخة مراكش ، وهي النسخة الوحيدة التي تشتمِلُ على مقدّمة هامّةٍ وفِهْرسٍ لموضوعاتِ الكتاب، وإن كانا من وضْعِ النّاسخ وليس المؤلف. كما يُميِّزُ نسخةَ مراكش أيضاً إقدامُ الناسخ على إعادة ترتيب مسائِلها وتبويب فصولها لكنْ دونَ المساسِ بحرمةِ النصوص بالحذفِ أو الاختصار أو الإضافة ، وقد أكّد على تقيّدِه بهذه الشروطِ هو نفسُه في مقدمة الكتاب. 4. أمّا النسخة الرابعة فهي مخطوطة تونس التي تتميّزُ باختصار واضح في معظمِ نصوصِ الأسئلة والأجوبة، وباكتفاءِ الناسخ، في كثير من الأحيان، بإيراد الجواب دون ذكر السؤال أو مناسبته.

كثيرٍ من الأحيان من حيث طولُ المسائل وقِصرُها، ومن حيث الاستطرادُ والاختصارُ في الأجوبة، وإرفاقُ بعضِها بالعُقود والشّهادات؛ وكلّ ذلك دفعني إلى نسخِها كاملة، ضمنَ نسخة رقمية موحّدة شاملة لجميع النسخ، وإلى ترقيم المسائل وترميزها[1] حتّى يسهل جردُها ويتيسّر ضبطها وفرزُها.

وبالطّريقةِ نفْسِها، قمتُ بنسخ مئاتِ المسائل الأخرى الواردةِ في مظانّ أخرى غيرِ نسخِ المخطوط الأربَعِ بغية الاستعانة بها في ترميم ما تلفَ من النصوص الأصلية

---

[1] وهذا بيان لهذه الأرقام والرّموز ودلالتِها:

[1] [حُكْمُ الزّواجِ بالصبيّةِ غيرِ البالِغ إذَا ماتَ أبُوهَا]

["ر" ص – مس –] ["ز" ص 1 مس 1] ["ت" ص 22 مس 52] ["م" ص 58 مس 156]

– الرقم [1] بين معقوفتين يشير إلى الرقم الترتيبي للمسألة ضمن نسخة من نسخ المخطوط؛ (النسخة المعنية هنا هي نسخة أزاريف).

– العبارة المحصورة بين معقوفتين من وضعِ المحقق ، وتمثل عنوان المسألة الذي يقترحه المحقق.

– الحروف: "ر" – "ز" – "ت" – "م" تشير على التوالي إلى النسخ المخطوطة الأربع وهي: أزاريف ، الرباط، تونس، مراكش. (تابع شرح دلالة الرموز في هامش الصفحة الموالية).

– الرقم الذي يلي حرف الصاد يشير إلى رقم الصفحة؛ والرقم الذي يلي الرمز "مس" يشير إلى رقم ترتيب المسألة ضمن نسخة معينة.

– أما العلامة ["ر" ص – مس –] فتعني أنّ هذه المسألة غير واردة في نسخة الرباط.

وكشفِ ما هو غامض فيها. ولقد حرصتُ ضمن هذه العملية الشاقّة الطويلة على مقابلة نصوص مسائل المخطوط مع جميع النسخ فأشرتُ إلى الفروق في الهامش، وأثبتتُ في الصلب ما بدا لي أنه صواب.

واعتنيتُ بتخريج الآياتِ القرآنية وعزوتها إلى سورها، كما عزوتُ الأحاديث الشريفة والآثار التي تضمّنها المخطوط إلى مظانها الأصلية، واستعنتُ بكتبِ تخريج الأحاديث لبيانِ حكمِها والوقوف على درجة صحّتها حسب قواعد المحدِّثينَ.

وتيسيراً لقراءة نصوص المسائل وكشفِ مغالِقها الكثيرة، اعتنيتُ أيضاً بشرح الألفاظ اللغوية الغريبة وببيان مدلول بعض التعابير التي تستعصي على الفهم، معتمداً على كتب معاجم اللغة، وسعيتُ أيضاً إلى التعريف بالمصطلحات الفقهية اعتماداً على كتب التعريفات ومعاجم لغة الفقهاء.

وإتماماً للفائدة حرصتُ على تقديم تراجم للأعلام المذكورة في النص، ونهجتُ في ذلك منهجاً وسطاً في سردٍ غير مملّ واختصارٍ غير مُخلّ، كما عرّفتُ بالبلدان والأماكن الواردة في النص متّبِعاً المنهج المذكورَ نَفْسَه، ومستفيداً من وفرة المصادر المتعلقة بهذا الشأن. وختمتُ بعمل فهرسٍ تفصيلي لموضوعات الكتاب.

الفصل الثالث

القيمة الفقهية والتاريخية لنوازل ابن الحاج

1. البعد الفقهي لنوازل ابن الحاج:

ممّا لا شك فيه أن القضايا الفقهية التي عالجها ابن الحاج فيما عرض عليه من مسائل لا تختلف مواضيعُها في شيء عن المواضيع التي نصادِفها في أيّ كتاب آخر من كتب النوازل. فكل ما يَعْرِض للإنسان المسلم من مشاكل مادية أو روحية مرتبطة بوقائع حياته اليومية قد يكون موضوعَ نازلةٍ من النوازل مما يفسر تعدّدَ مواضيع هذا الصّنفِ من المدوّنات وتفرّعَها في ذات الوقت، إلى أبعادٍ ذاتِ صلةٍ بمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية والفكرية والدينية وغيرها من المظاهر الأخرى، فضلاً عن مجالها الأساسِ والأرحَبِ، المتمثل في المعالجة الفقهية لمختلف القضايا ذاتِ الصّلةِ بتلك المظاهر.

لا شكّ أنّ نوازل ابن الحاج التّجيبي تمثّل النموذج التطبيقي الكامل الذي اشتغل به فقهاء المالكية في تقرير الأحكام، وفي استلهام مضامين النصوص الشرعية، والاجتهاد في إيجاد الأقيسة والتعليلات الفقهية لكل قضايا المجتمع في الغرب الإسلامي عامة وفي الأندلس على وجه الخصوص.

وإذا كان من الطبيعي أن يشتمل هذا الصّنف من المدونات على عُروض وأجوبة لكبار أئمّة المذهب من أصحاب مالك وتلامذته أمثال محمد بن إدريس الشافعي، وعبد الرحمان بن القاسم، وأشهب بن عبد العزيز، وعبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، وأبي عبد الله الترميذي وغيرهم ، فإنَّ ميزتّها تكمُن. فضلاً عن ذلك في غزارة مادّتها الفقهية التي تطفح بها أجوبة فقهاء العدوتين، باعتبارها مُنطلَقاً لِتَبَصُّرِ خيوط النازلة، وسبيلاً لفكِّ عُقَدها، ومرجعاً يَسْترشِد به الفقهاء في إصدار أحكامهم وصناعة فتاويهِم، ممّا يُبْرِز مكانة الفقه المالكي في الأندلس من جهة، ويَكشِف من جهة ثانية عن مساهمة المغاربة في إثراء الحركة الفقهية في العدوتين، دلَّ عليها تلقِّي علماء من مراكش وسبتة وفاس ، مسائلَ رُفِعتْ من حواضر الأندْلسِ للمشاورةِ وإبداء الرأي[1].

وتتجلّى القيمة الفقهية لنوازل ابن الحاج أيضاً في كثرة نقوله من مصادر فقهية عبثتْ بها عوادي الزمن، ككتاب الواضحة، ونوازل عيسى، ووثائق ابن العطار، ووثائق ابن لبابة وغيرها من المدوّنات الفقهية الكبرى[2]، ويُضاف إلى ذلك قدرة ابن

---

[1] انظر مثلاً إلى مسألة في الاستحقاق («ز» مسألة 285 ص 225) التي وردتْ فيها إشارة إلى مُراجَعَةِ قاضي مدينَةِ فاس أبي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الله بْنِ أحْمَدَ بْنِ وَشْونَ بما جَرى لَدَيْهِ في إحدى النوازل.

[2] راجع قائمة هذه الأصول في فهرس الكتب والمصنفات المذكورة في النص المحقق (ص546).

الحاج المثيرة للعجب على استلهام أصول المذهب وفروعه، بما حباه الله من نفاذِ رؤيةٍ وبعدِ نظرٍ، مع حسن اعتماد القواعد الشرعية، والقدرةِ على ترجيح ما يراه صواباً ومناسباً لواقع مجتمعِه الأندلسي، وتحلِّيهِ بصفاتِ المحاورِ العادل الحكيمِ عند مناقشة مَن يُخالِفه في الرأي نقاشاً علميّاً موضوعيّاً، متّبِعاً الدّليل، ومحاولاً الاقناعَ بما يراهُ حقّاً.

إنّهُ ـ كما عبَّر عن ذلك أحدُ الدّارسين ـ « فِقهٌ ثاوٍ في الأطْوَاءِ ، يحتاج مُستَنْبِطُه إلى نفاذِ رُؤيةٍ وبعدِ تأويلٍ، وهو فقهُ المؤلّفِ الذي تجشّمَ مشقّةَ جمعِ الفتاوَى وتدوينِها، وليس هذه المهمّةُ دانيةَ المُلْتَمَسِ كما يتصوّرُ البعضُ، لأنّ صاحبَها يحتاج إلى سعةِ اطّلاعٍ، وسيولةِ ذِهنٍ، وشفوفِ رأيٍ»[1].

ومن يدقّق نظرَه في أجوبة ابن الحاج عن النوازل الكبرى للأمة وفي ظواهرِ ومشكلات المسلمين العامة ، يقفُ على اجتهاداتٍ تنمّ عن إدراكٍ عميق للمصالح الكبرى للأمّة والأفرادِ معاً.

ولما كان فقه النوازل بطبيعتِه صناعةً حيويّةً تشاركية، أوجدَ الفقهاءُ ضوابطَ وآلياتٍ أَلْزَمُوا القضاةَ والمفتِينَ التقيُّدَ بها قبلَ إنزالِ حكمٍ أو إصدارِ فتوى، وفي مقدّمة تلك الضوابط مسألةُ التّشاور التي كان ابن الحاج يُوليها عنايةً فائقة، حيثُ عُرِفَ عنهُ اعتمادُه رأيَ المشاوَرين والأصحاب في القضايا المعروضة عليه، مع تشدُّدِه في صفة

---

1 قطب الريسون، نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي المالكي، ص 145.

من ينبغي أن يُشاوَر من أهل العلم؛ وقد ذكرَ في بعضِ مسائلِه[1]: « والذي ينبغي أن يُشاورَ النافذُ الخيِّرُ الوَرِعُ ... وعليه أن يُفْتِيَ الناسَ حينئذٍ ».

وفي بعض الحالاتِ التي تُغتَصبُ فيها الحُقوق أو تُنتَهكُ فيها الحدودُ والحُرمات، كان يُعقَد للمشاورةِ اجتماعٌ يضمُّ المشاوِر والمشاوَرين في لقاءٍ مباشرٍ مفتوح للنظرِ في أسبَابِ الخِلافِ وكشْفِ جذورِه، حمايةً للمظلومين، وزيادةً في الحِرصِ على ردِّ الحقوقِ لأصحابِها[2].

وكذلك نقِفُ بين ثنايا مسائل ابن الحاج على صيغٍ وعباراتٍ تكشف قواعد العمل الفقهي ومرونةَ الأساليب التي كان يلجأُ إليها في أجوبتِه، ومنها السَّعيُ في طلب الرأيِ والمشورة من زملائه في الوظيفة استرشاداً بعلمهم وانتِفاعاً بخبرتِهم، وهو أمرٌ بديهيٌّ يؤصّل لقاعدة فقهية معلومة لديهم، وكان ابنُ رشدٍ ـ لصُحبَتِه ومكانتِه لدى ابن الحاج ـ أكثرَ الفقهاء الذين يتبادلون معه الرأيَ والمشورة[3].

---

1 المعيار المعرب : 49/10-52.

2 يقول ابن الحاج في مسألة " أنَّ الإقرارَ بالقتْلِ يوجِبُ الحَدَّ " : « كانَ الاجْتِماعُ للمُشاوَرَة في هذِه المسألة، فَأَفْتَيْتُ بأنَّ الإقْرارَ صَحيحٌ ... وبذلكَ أفْتى ابنُ رشدٍ كَذلِكَ» («ز» مسألة 286 ص 229).

3 انظر مثلاً جواب ابن الحاج المطوّل في مسألة سئل عنها ابن رشدٍ فاستشار فيها ابن الحاج فجاءه الجوابُ كاملاً مفصّلاً. (مسائل أبي الوليد بن رشد، تحقيق محمد التجكاني، 777/2).

2. موقع فتاوى ابن الحاج من فقه النوازل:

يتجلّى هذا الموقع فيما أسداهُ هذا العالِم الكبير من خدماتٍ جليلة في قطاعات التدريسِ، والخَطابة، والقضاءِ، والمشْورةِ، وقضاءِ الجماعةِ، والإفتاءِ، والتّأليفِ حتّى صارت فتاوِيهِ يُشار إليها بالبَنان من طرَفِ كبار العلماء والفقهاء والقضاة، الذين استفادوا منها كثيراً، ووجَدُها زاداً لا تنْفدُ ذخائرُه ، ومَعِيناً لا ينْضبُ ماؤُه.

والواقع أنّ إبرازَ موقعِ فتاوى ابن الحاج من فقه النوازل ليس بالأمْرِ الهيِّنِ أوِ المطْلَبِ اليَسِير لأنّه يتطلّبُ العودةَ إلى سالف الزمن للوقوف على نشأة التدوين النوازليّ في الغرب الإسلامي وتتبُّع مسارِه منذ ظهور مدوّنة سحنون إلى عصْرِ ابنِ الحاجّ ثم إلى ما بعده، وهو عملٌ شاقٌّ مُضْنٍ، يستحقّ أن تُفردَ له البحوثُ، وأنْ يَتَفرّغَ لدراستِه الباحثون.

غير أنّنا نستطيعُ - على الأقل - تشخيصَ أبرزِ سِماتِ التطوّر الذي عرَفَه فقهُ النوازل في الغربِ الإسلامي، وذلك من خلال وصفِ أثَرَيْن منه، أحدُهما سابِقٌ لابنِ الحاجّ، هوَ نوازل الأحكام لأبي الأصبغ عيسى بن سهلٍ الجياني (ت.486 هـ)، والثاني لاحِقٌ لهُ، هو نوازل أبي القاسم البرزلي (ت.844 هـ). على أنْ نحدّدَ بعد ذلك موقعَ نوازلِ ابنِ الحاجِّ من هذا المسارِ الفِقهيِّ الطّويلِ.

أ. نوازل الأحكام لأبي الأصبغ عيسى بن سهل:

يُمكِن تلخيصُ الصّفاتِ المميِّزة لهذا الأثر في النقط التالية :

1. *الطابع المحلّي:* ذلكَ أنّ الأولويّةَ في فهمِ نصوصِ النوازِل ظلّتْ قبلَ كلّ شيءٍ مُرْتبِطةً بما جَرَى به العُرْفُ في الأندلسِ، وهو تقْليدٌ وتَقْييدٌ قديمانِ عندهم، بدليل كثرةِ ترديدِ ابن الأصبغ عبارَة "على هذا جَرى العملُ عندنا في الأندلس، وبهِ أفتَى مشايِخُنا، رحِمنا اللهُ وإيّاهم" في عقِب أحكامِهِ وفتاويهِ[1].

2. *الطابع الواقعي:* وهيَ صِفة يشترِك فيها مع ابنِ سهْلٍ فقهاء سابقون ولاحقُون من الأندلسيين والقيروانيين والفاسيين، والمقصودُ بالواقعيّة، أنْ يلتزِمَ الفقيهُ باسْتِعراضِ أقوالِ الفقهاء السابقين في إطارِ إيجادِ حلٍّ لنازلَتِه، معَ اعتِمادِ مبْدَإِ الشّورى والاستِفادةِ من مختلفِ الآراءِ.

3. *الطابع المذْهبي* : وفيهِ يجْرِي الاعتِمادُ في استِصدَارِ الحكْمِ أوِ الفتْوى على أمّهاتِ كتبِ المذهب كالمدوّنة، والعُتبية، وأحكامِ ابن زيّاد، وغيرها، ويأتي هذا الاعتِمادُ على حِسابِ نصوصِ القرآن الكريم والحديثِ الشريف).

---

[1] الأحكام الكبرى : ص 29 ، وفي مواضِعَ أخرى كثيرة من الكتابِ.

ب. نوازل البرزلي وأثر فتاوى ابن الحاج فيها:

نهجَ البُرزُلي في نوازِله منهجاً يكادُ يكونُ مجرّد نقلٍ لما جمعَهُ شيوخ الفتْوى الكبارُ أمثال ابنِ رُشدٍ وابْنِ الحاجِّ وغيْرِهما ، فهو في كثيرٍ من الأحيان يعمَدُ إلى نقلِ أجوبَتِهم حرفيّاً، إذْ بلغ ما نقلَه من مسائل ابن الحاج وحْدَه 392 مسألة، ومن مسائل ابن رشدٍ مثلُ ذلك أو يزيد، ممّا دفَع أحدَ الباحثين إلى اعتبَارِ نوازِل البرزلي شرْحاً يكادُ يكون كامِلاً لنوازل ابن رشدٍ[1]، وأنا أضيف : ويكاد يكون شرْحاً كاملاً كذلك لنوازل ابن الحاج، وكأنّهُ كان يتطلّعُ إلى إحداثِ مدرسَةٍ فقهيةٍ جديدةٍ تُعنَى بإحياءِ مسائلِ المتقدّمين وتجميعِها في دواوينَ جامِعةٍ ليستفيدَ منها العاملون في حقول القضاء والإفتاء في عصرِه، ثم المشتغِلون بعلوم الفقه والتاريخ والاجتماعِ في العصور الموالية بصفة عامة. ويبدو أنّ البرزلي قد أثّر في الأجيال اللاّحِقةِ تأثيراً إيجابيّاً من هذه الناحية، إذْ سادتْ مدرستُه بعْدَهُ مُمثّلةً في تجربةِ الونشريسي الذّي سارَ على نهجِه فأنتجَ مدوّنة فقهيةً كُبْرى جَمَع فيها هو الآخرُ كلَّ ما اطّلعَ عليهِ من فتاوى علماءِ الغربِ الإسلامي محقّقاً نفسَ غاياتِ البرزلي إلاَّ أنّ هذا

---

[1] محمد الحبيب التجكاني، مسائل أبي الوليد بن رشد : 116/1.

الأخير كان أكثرَ تَفوّقاً في تخريج الأحكام كفقيهٍ ذي باعٍ حسب تقدير الدكتور محمد التجكاني رحمه الله[1].

ت. الطابع العام لفتاوى ابن الحاج وأثرها في فقه النوازل:

يأتي في صدارةِ خصائص فتاوى ابن الحاج غزارة مادّتها الفقهية التي تطفح بها أجوبة فقهاء العدوتين، بوصْفِها مَرْجعاً يَسْترشِدُ به الناظِرون في القضَايَا والأحكامِ، ومُنطلَقاً لِتَبصُّرِ خيوط النازلة، وسبيلاً لفكِّ عُقَدها، ومرجعاً يَسْتَنيرُ به الفقهاء في إصدار أحكامهم وصناعة فتاويهم.

ولِلتَّذْكِيرِ فإنَّ الفتوى عند شيوخ المالكية لا يَتحمَّلُها إلاَّ من أوتِيَ العلْمَ الغزيرَ والخِبْرَةَ الطويلةَ مع رسوخِ الفهمِ وبُعْدِ النّظَرِ في القضَايا، والإلمامِ بأصولِ الفِقه وقواعِدِه، وحِفْظِ الشورى، ثمّ إنها بعدَ ذلك، هي صَنْعَةٌ ودُرْبة، بدليل ما كانَ يقولُه ابنُ سهلٍ : «وكثيراً ما سمِعتُ شيخَنا أبا عبد الله بنَ عتَّابٍ يقولُ : الفُتْيَا صَنْعَة، وقد قالَها قبْلَهُ أبو صالحٍ أيوبُ بن سليمانَ ـ رحمه الله ـ قال: الفُتْيا دُرْبة»[2]، ولسنا بحاجةٍ

---

[1] نفس المصدر والصفحة.

[2] ديوان الأحكام الكبرى : ص 26.

إلى التأكيدِ على أنّ كلّ هذه الأوصافِ تنطبِق على الفقيهِ القاضِي أبي عبد الله بن الحاج، الذي خلّف ميراثاً فقهيّاً استَعْظَمَهُ شيوخُ هذا الفنِّ، وعَدُّوهُ علامةً على نبوغِ صاحِبِه، ودليلاً على عُلُوِّ كعْبِه في مجالاتِ القضاءِ والفُتْيا والمشْورَةِ.

وَمن كانت هذه الخِلالُ هيَ سِماتُه وأوصافُه ، فلا يُستغرَب أنْ تُضافَ إليْها صِفةُ الفقيهِ المنَظِّرِ الذي نجَحَ في إبْداعِ الحُلولِ الفقهية للقضَايا المستعصِية[1]، وعموماً نستطيعُ أنْ نستخلِصَ من فِقْهِه وفتَاوِيه النتائجَ والملاحظاتِ التالية :

1 – اتِّفاقُه مع فقهاءِ المالكية، هيَ السّمةَ البارزَة في فتاوِيه وأحكامِه.

2 – اختِلافُه في المنهج الفقهي في إطار المذهب المالكي واضِحٌ في أجوبَتِه وفتَاوِيه، وهذَا يَنْقُضُ ادّعاءَ القائلينَ بِتَشبُّثِ أئمّةِ المالكيةِ بمنهجِ التقليدِ الأعمَى وتخلّيهم عنِ التّجدِيد والإبْداعِ.

3 – لم يكنْ ابنُ الحاج يَحْمِل أيّةَ ضغِينَةٍ للمذاهب الأخرى، وموقفُه من شيوخِ الأشعَرِيّةِ خيرُ دليلٍ على ذلكَ[1].

---

[1] انظر جوَابَه عن مسألةِ ارتِقابِ الأهلّةِ التي جاءَ في صدرها : « قَالَ الفقيه ألقَاضِي أبُو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الحَاجِّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ : كَانَ مَا لَزِمَنِي صَرْفُ النَّظَرِ إليْهِ والاجْتِهادُ فِيهِ أيّامَ قُلِّدْتُ خُطَّةَ قَضاءِ الجَماعَةِ بِقُرْطُبَةَ أَمْرَ الأَهِلَّةِ عَلَى مَا مَضى عَلَيْهِ السَّلَفُ مِنَ القُضاةِ قَبْلي، فَوَجَّهْتُ إلَى كَثيرٍ مِنْ أئِمَّةِ المَساجِدِ بِالْمَدينَةِ والرَّبْضِ الغَرْبِيِّ والشَّرْقِيِّ و الجُزْئِيِّ لِيَرْتَقِبَ الكُلُّ مِنْهُمْ هِلالَ رَجَبِ الفَرْدِ سَنَةَ إِحْدى وعِشْرينَ وخَمْسِمائَةٍ ...» ؛ ثمّ انظر جوابَه المطوّل المشار إليهِ أعلاه في مسألة سئل عنها ابن رشدٍ فاستشار فيها ابن الحاج فجاءه الجوابُ كاملاً مفصّلاً. (مسائل أبي الوليد بن رشد، تحقيق محمد التجكاني، 2/777).

4 - كان فِكرُه على الأرجَحِ فكْراً مالكيّاً متَفتّحاً يمقُتُ التعصُّبَ للرأيِ ويشْجُبُ التزمُّتَ في الأحكام، ويَرْعَى حقوقَ المستَضعَفِين والأقلّياتِ ولوْ كانُوا من خارجِ ملّةِ المسلِمين.

5 - مشاوَرةُ كبارِ القُضاةِ والفُقهاءِ لهُ في نَوازِلَ عوِيصَةٍ دَليلٌ على أستاذِيّةِ ابنِ الحاجِّ وطولِ باعِهِ.

6 - اعتِمادُ جامِعِي المدوّناتِ النّوازِلية الكبرى على فتَاوِيه، كالبرزُلي في الأحكام الكبرى، والونشريسي في المعيارِ، والموّاقِ في التاجِ والإكْليلِ، والرُّعيْني في مواهبِ الجليل، والفَاسِي في شرْحِ ميّارَةَ، دليلٌ قاطِعٌ على عُمقِ تأثير ابْنِ الحاجِّ في المدْرَسَةِ الفِقهيّة الأندلُسيّةِ والمغربيّةِ ولا زالَ هذا التأثيرُ ملحُوظاً ومُستَمِراً، وهوَ كفيلٌ بإبرازِ موقعِ فتاوَى ابنِ الحاجِّ منْ فِقْهِ النّوازِلِ.

---

[1] سيأتي بيانُ ذلكَ في آخر هذا الفصل (فقرة أبعاد أخرى في فتاوى ابن الحاج).

2. البعد التاريخي في نوازل ابن الحاج :

قبل إقامةِ الدّليل على تاريخيّة نوازل ابن الحاج، من خلالِ لَفْتِ الانتباهِ إلى ما تُضْمِرُه نصوصُ النوازل من إشاراتٍ تاريخية عديدةٍ تشملُ الجوانبَ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والعمرانية وغيرِها من جوانب الحياة اليومية الأندلسية خلال عهد الطوائف والمرابطين، تجدرُ الإشارة إلى أنّنا في هذا المجال سنكتفِي بعرْضِ نماذجَ محدودة من الصوّر التاريخية المستخرجة من هذه النصوص، والمنتظِمة في عدّةِ أبعادٍ، خاصّةً الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أ. الجانب السياسي:

على الرغم من كثرة المصادر التاريخية التي تناولت التاريخ السياسي الأندلسي خلال عصر ملوك الطوائف والمرابطين، فإنَّ نوازل ابن الحاج تعتبر مصدراً هامّاً لدراسة هذا البعد التاريخي خلال هذا العصر.

إنَّ أهمية ابن الحاج مصدراً للتاريخ السياسي الأندلسي في القرن الخامس الهجري وأوائل السادس، لا تتجلّى في تحديد تواريخ الأحداث المختلفة، أو سرد أسماء

وسير ملوك الطوائف وممارساتهم السياسية والإدارية كتعيين رجالات الدولة في مختلف المناصب، وإدارة دواليب الحكم، وخوض المعارك والحروب ضدّ المعارضين والخصوم. كما لا تبرز القيمة التاريخية لهذا المصدر في تقديمه صورة عن العلاقات السياسية لدول الطوائف أو التطورات السياسية والأوضاع الأمنية العامة التي مرّت بها الأندلس في تلك الحقبة.

إن هذا المصدر لا يُوثِّق تواريخ الأحداث وأعمال الشخصيات البارزة وأدوارها التاريخية على كافة المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية، كما أنه لا يقدّم ما يكفي من العناصر الإخبارية الضرورية التي يمكن للمؤرخ البناء عليها لوضع صورة واضحة المعالم لماهية ومسار عدد من النظم الحاكمة في الأندلس على عهد الطوائف والمرابطين سواءً تعلّق الأمر بالحواضر الكبرى أو المدن الصغيرة أو الأرياف.

لكنْ مع ذلك، يُمكن القول إنّ قيمة نوازل ابن الحاج الحقيقية تكمُن في احتفاظها ببعض المعلومات السياسية الهامّة، بوصْفِها معلومات لا توجد إلاّ في هذا المصدر . وإن كانت قليلة أو مكمّلة لما يوجد في غيرها من المصادر. ، ويبقى على المؤرخ استخراجُها وتوظيفها انطلاقاً من معرفته بالمعطيات والظروف المرتبطة بالأحداث السياسية أو العسكرية أو الإدارية العامة وذلك انطلاقاً من تحليل النوازل الفقهية ، وهو أمرٌ صعبُ المنال في بعض الأحيان، لأنَّ الغرضَ الرئيسيَّ من التأليف النوازلي لم يكن هو التأْريخ للأحداث السياسية، بل وضع دليل فقهيٍّ للنوازل المرتبطة

بالقضايا التي لم تتطرّق إليها المصادر الفقهية المألوفة نظراً لكونها مسائل طارئة تتطلّب معالجتها حلاً يُراعي ثوابت الشريعة الإسلامية من جهة، وإعمال اجتهادٍ فقهيّ جديد يتناسب مع طبيعة النازلة وظروف وقوعها من جهة ثانية، ثمّ لظهورها في مجتمع ما فتئ يشهد تغيرات إثنية ودينية وسياسية كبيرة في إطار التطوّر الطبيعي المضطرد للحضارة البشرية ونتيجة للتحولات الثقافية والاجتماعية المواكبة لها من جهة ثالثة، وهو التطور هو الذي عرفته . ولا تزال تعرفه . كل المجتمعات الإسلامية على مرّ العصور ومنها المجتمع الأندلسي بطبيعة الحال.

وحتّى لا نذهب إلى أبعد ممّا يسمح به المقام في إطار إبراز الخصوصية التاريخية لنوازل ابن الحاج بوصفِها مرآة كاشفة للواقع السياسي للأندلس في تلك الحقبة من التاريخ الأندلسي، سنكتفي باستحضار بعض الأمثلة الدّالة على هذه الصفة ومنها:

- أخبار متعلقة بالملوك والأمراء والحكّام النافذين لدى دول المسلمين والنصارى.
- أخبار ذات صلة بالأوضاع الأمنية والعسكرية والحصون والحروب وآثارها.
- موقع كبار الفقهاء والعلماء والقضاة من السلطة الحاكمة.

فبخصوص أسماء الملوك والحكام نقف في نوازل ابن الحاج، في لقطاتٍ عديدة، على أسماءِ عددٍ من ملوك الطوائف وأمرائهم، وملوك النصارى ومن معهم من

كبار الدوقات والفرسان والأمراء، ثم أمراء الدولة المرابطية الذين حكموا العدوتين ، ومثل هذه الإشارات تعدُّ بالغة الأهمية ليسَ من باب التفرُّدِ بالخبر فحسب، ولكن أيضاً من باب "قوّة مصداقية الخبر النوازلي، الذي غالباً ما يأتي ذِكرُه في سياقٍ تطبعُه العفويةُ والبراءة سيما إذا كان هذا الخبر ذا طابعٍ سياسي أو مذهبي ديني.

فمن هذه الأسماء على سبيل المثال، عمرُ بن محمد صاحب بطليوس، الذي بَنَى ساباطاً من قصره إلى الجامع ، فسُئِل فقهاءُ بطليوس عن حكم صلاة النساء في هذا الساباط[1]. وبعض هذه الإشارات يستطيع المؤرّخ ربطها بما تُسْعِفُه به بعضُ الروايات التاريخية من معلومات إضافية، فيتَداخل الخبرُ النوازلي مع الرواية التاريخية، وتكتمل الصورة أو تكاد، وذاك مَكْمَنُ الأهمية بالنسبة للنصوص النوازلية ذات القابلية للتكامل والالتحام مع كل أشكال النصوص التاريخية والأدبية والدينية وغيرِها.

ثم هناك مسألة ابن جهور، حاكم قرطبة الطائفي[2]، الذي فرض "الذهب القرموني الخبيث"، أي الدنانير المزيفة المضروبة في قرمونة التي فرض ابن جهور استعمالها في قرطبة بالقوة بصفته ملكاً طائفيّاً، وسنعود للتعمق أكثر في تحليل هذا النازلة في فقرة البعد الاقتصادي.

---

[1] «ز» : مسألة 64 ص61.

[2] أبو الحزم جهور بن محمد بن جهور (ت. 435 هـ) أحد وزراء الدولة الأموية في الأندلس وأول حكام طائفة قرطبة.

وتتكرّرُ الإشارةُ في نوازل ابن الحاج إلى القائدِ المرابطي أبي عبدِ الله بنِ الحاج الذي قامَ بأدوارٍ كبيرةٍ في سبيلِ التّمكينِ للدّولةِ المرابطيّة في الأندلسِ، ففي سنة 484 هـ بعثَ يوسف بن تاشفين هذا القائدَ على رأس جيش ليستولي على قرطبة من يد الفتح بن المعتمد ابن عباد، «وكان يليها لأبيه المعتمد، وقد اقتحم ابن الحاج البلد بالقوة وقتل الفتح بن المعتمد في المعركة[1]».

ومنْ أخبارِ ملوكِ الطوائف التي تحتفِظُ بها النوازل أيضاً نَازِلةُ ابنِ زُهرٍ الإشبيلي التي أوردَ ابنُ الحاجّ أجوِبةَ فُقهَاءِ قرطُبةَ عَنها[2]، إذْ تناوَلتْ مَا غُصِبَ لَه منْ أمْلاكٍ وَعَقَارٍ من طرفِ بني عبّاد أيامَ تفرُّدِهم بحكم إمارتِهم، ممّا وفّر للمؤرخينَ مزيداً من المعلوماتِ عنْ هذا الجانب الهام من التاريخ السياسي لعصر الطوائف والمرابطين[3].

وإذا كان تتبّعُ التقلّباتِ السياسية وتقييمَ الأوضاع الأمنية العامة في بلاد المغرب والأندلس إبان عصر الطوائف والمرابطين – باديةً كانت أمْ حواضرَ– اعتماداً على نصوص النوازل، قد لا يُوفّر لنا فهماً عميقاً لتلك الأوضاع، فإنها على الأقل

---

[1] انظر تفصيل هذه الواقعة في الحلة السيراء : 1/1 ؛ وفي الحلل الموشية :72.

[2] انظر نسخة "ر" ص 117 مس 239] ونسخة ["ز" ص 58 مس 178].

[3] لقد أدرك ابن زهر دولة المرابطين ولحق بخدمتهم مع والده "أبي العلاء" في آخر دولتهم. اشتغل عبد الملك أول الأمر مع أمراء دولة المرابطين وأصابه من أميرها علي بن يوسف بن تاشفين ما أصاب والده من قبله من محنة، فسجن نحواً من عشر سنوات في مراكش.

تزوّدنا بعناصر جديدة ومتنوّعة من المعلومات التي لا تُعدَم فائدة، وهي في هذا الحالة تظلّ مفيدةً للمؤرّخ الذي هو . بحُكمِ صَنْعتِه ووظيفتِه . في سعْيٍ دائم للوقوفِ على هذا الأخبار والاطّلاعِ عليها.

ومن جهة أخرى فإن السياسة عند ابن الحاج لم تكنْ تعني التسابق والتدافع من أجلِ بلوغ الحكم دعماً لعَصبيّة، أو دِفاعاً عنْ إديولوجية دينية أو مذهبية أو سياسية ، أو انتصاراً لطبقة اجتماعية معيّنة، ولكنها تعني المفهوم الإسلامي للسياسة، وهو المفهوم المنبثق من الأصول الشرعية للحكم عند المسلمين، الذي يهدف إلى توفير حياة مدنية راقية، ويسعى لضمان عدالة اجتماعية راشدة، وكأنّي به هو نفسُ المبدأ الذي يُعبّرُ عنه نظام الخلافة الإسلامية، التي صوّرَها ابنُ خلدون: «خلافةٌ عن صاحبِ الشرْعِ في حراسة الدين وسياسة الدنيا به، فافهمْ ذلك واعتبره»[1].

ويمكن إغناء المحاور التي ناقشناها أعلاه اعتماداً على تحليلنا لنصوص نوازل ابن الحاج الفقهية بالاعتماد على عدد من المصادر التاريخية الأندلسية لعصر الطوائف التي أكّدتْ هذه العلاقة الوثيقة بين البعديْن السياسي والعسكري والبعد الاقتصادي في تاريخ الأندلس السياسي في القرن الخامس الهجري.

وتأتي قيمتها التاريخية أيضاً من خلال تزامنها مع منعطف خطير عرفه تاريخ

---

1 تاريخ ابن خلدون : 338/1.

الأندلس والغرب الإسلامي بصفة عامة، هو زمن ملوك الطوائف، الّذي برزت خلاله معادلة تاريخية جديدة في بلاد الغرب الإسلامي تميزت بانكسار شوكة الدولة الإسلامية المركزية في الأندلس وتعاظم نفوذ القوى النصرانية في شبه القارة الإيبيرية، هذهِ القُوّى الّتي لم تعد تُخْفِ طموحاتِها في استرجاع كل بلاد الأندلس؛ مما جعل هذه النوازل مورداً هامّاً لأخبار تلك المرحلة، ومادة خامّاً تستحقُّ أن تُفردَ لها البحوث لاستخلاص مضامينها الغنية بالمعاني والصور المختلفة المعبرة عن حيوية المجتمع الأندلسي وقابليته للاستِفادة من مساندة إخوانهم المرابطين، لمواجهة الأخطار المسيحية المحدِقة بهم، ممّا يُلقِي على الباحثين مسؤلية استغلالها واستنطاقها ملْءاً التي نُصادِفها في الكتب التاريخية المهتمة بدراسة الفترة الزمنية المعنية.

فإذا كان تعريف النوازل هو مجموع القضايا والوقائع التي تحْدُث داخلَ المجتمع فيَحْتَكِم في شأنها الناسُ إلى القضَاء طبقاً لأحكام التشريع الإسلامي، فإنّ كتبَ الفتاوى التي تَحتَفِظُ بتلكَ الأحكامِ لم تصطبغ بالصبغة الشرعية الصرفة فحسب، ولم يكن مضمونها ومدارُ مادّتها مقتصراً علَى الجوانب ذاتِ الصّلة بالأمور الدينية دون غيرها، بل جاءت محملة بمواضيع شتى تتّصل بأحوالهم الأمنية والسياسية والمعاشية والاجتماعية والنفسية وكل الجوانب الأخرى المتصلة بحياتهم العامة والخاصة، فكما هو معلوم، لقد ساعدتْ بعضُ العوامِلِ الملوكَ المسيحيين في عهد الطوائفِ

وبدايةِ عصرِ المرابطينَ للهيمنة على الأندلس ، وهي خطة توّجتْ باحتلال ألفونسو السادس لطليطلة سنة 478 هـ، واعتمدتْ هذه الخطّة بعداً سيّاسيّا وعسكريّاً من جهة، وبعداً اقتصادياً كان يتجلّى في فرض الجزية على ملوك الطوائف بهدف استنْزاف قدراتِهم المالية، تمهيداً لاحتلال دولهم الطائفية ثمّ فرضِ هيمنتِه السياسية عليها، وكثيرٌ من هذه الأحداث نجدُ صدَاها في نوازل ابن الحاج.

وتشير النوازل أيضاً إلى بعض الأحداث السياسية والحربية كمعركتيْ الزلاّقة وقَتَنْدَةَ[1] الشهيرتيْنِ، وما صاحَبَهُما من عملياتِ افتداء الأسرى[2]، وكذا مسألة الجهاد ضد "الكفار"، الذين انطلقوا في إطار عمليات الاسترداد المسيحي واقتطاع الأراضي الإسلامية بالأندلس، كما تُبرزُ هذه النوازلُ وحدةَ السياسة القضائية والتعاون فيما بين القضاة من مختلف الأمصار رغم تشتّت الوضعية السياسية في الأندلس خلال هذا العصر.

---

[1] اندلعتْ معركة قتندَةَ سنةَ 514 هـ/ 1120 م، بقصد استرجاع مدينة سرقسطة من يد النصارى الإسبان، وقد هزم فيها الجيش المرابطي بقيادة إبراهيم بن يوسف بن تاشفين، كما استشهد فيها بعض كبار العلماء كأبي علي الصدفي، الذي استطاع أن يجمع جيشا هاما من المجاهدين المتطوعين لخوض هذه المعركة سعياً وراء إيقاف زحف ابن رذمير ملك أراغون البلاد الإسلامية التي أصبح الطريق نحوها مفتوحا بعد سقوط سرقسطة سنة 512 هـ.

[2] بخصوص الأسرى نجد في نوازل ابن الحاج إشاراتٍ عديدة إليهم (انظر على الخصوص رأي ابن الحاجّ فِيمَنْ غُلب على وطنه ولم يهاجر، مسألة هامة أوردها الونشريسي في المعيار : 129/2).

وفي موضوعِ طغيان بعضِ الحكّام واستبدادِهم بالحكم، تطالعنا بعض النوازل بأخبارٍ في غايةِ الدّقّةِ والأهميّة، إذْ تكشفُ لنا مظاهرَ التسلّط والظلم الصّادر من رجالِ السّلطةِ وأصحابِ النّفوذِ، كبعضِ أمراء بني عبّاد الذين تمادوْا في الطّغيان حتّى بلغَ الأمرُ بِبَعْضِهِمْ أنْ باعَ فندقينِ كانَ صاحِبُهما قدْ حبّسَهما على ثغرٍ من ثغور المسلمين[1]، وقدْ فَسَخَ أميرُ المسلمين يوسف بن تاشفين هذا البيعَ واسترجع عدداً من هذه الاملاكِ المبيعَةِ ، ثمّ جعل منها مصْدَرَ دخلٍ دائمٍ لخزينة الدّولة. ومن صُوَرِ مُعاناةِ الناسِ من شططِ الحكّامِ ما جَعَل بعضَهم يرْفعُ شكْواهُ إلى أميرِ البلدِ، كما تدلُّ على ذلك مسألةٌ أجابَ عنها ابنُ الحاجِ، وأوْرَدَها محمد بنْ عياضٍ في مذاهب الحكام[2].

وفي أجوبة ابنِ الحاجّ أيضاً، يتّضح لنا وجودُ علاقةٍ وطيدة بين أصحاب النفوذ من كبارِ الفقهاءِ والقُضاةِ من جهة، وبينَ أركانِ النظام المرابطي الذي منحهُم الجاهَ وَحَظَوْا برعايَتِهِ رغبةً أو رهبةً فعَمِلوا على خدمة الاميرية والمرابطية، واحتلوا مراكز مرموقةً في مختلف أجهزة الدولة، وخاصة خطط القضاء والفتيا والحبسة، فأصبحوا يشكلون الفئة المحظوظة؛ فإذا كانتْ هذه الحظْوةُ سبَباً في ثَنْيِ بعضِ القضاةِ عنْ تأدية أماناتِهم التي قُلِّدُوا بها بمَا يُفتَرَضُ من الإخلاصِ في الوظيفَةِ والعفافِ في معاملة

---

[1] وانظر أيضاً مسألةَ "ما باعهُ بنو عبّاد وفسْخُ ما لمْ يصِحَّ منه" («م» ص 99 مسألة 262).

[2] مذاهب الحكّام : ص 41.

النّاسِ، فإنّ نُصوصَ النّوازِلِ التي بينَ أيْدينا تُثبِتُ أنّ بعضَهم الآخَرَ كانَ أشدَّ المسؤولينَ حِرْصاً على صَوْنِ العَدالَةِ والإخلاصِ في العَمَلِ والتّنَزُّهِ عنِ المطامِعِ، ولعلَّ القاضِيَ الشّهيدَ أبا عبدِ اللهِ بن الحاجِّ خيرُ مَنْ يُمَثّلُ هذه الفئة، بدليلِ دفاعِه عنْ بيْتِ مالِ المسلِمينَ، في مسألةٍ استَفْتاهُ فيها الأميرُ المرابطيّ تَميمُ بنُ يوسف بن تاشفينَ، عنْ وَجْهِ جوازِ صَرْفِ أموالِ الخَزينةِ على الناس ورأيِ قاضِي الجماعةِ في ذلكَ، فكانَ جوابُ ابن الحاج : «وما كان أيده الله ليوسع بالمال ويُعْطِيه ويَصِل به لمن ليس له قِبَلَهُ حقٌّ ، ويمنعُه ممن له عليه حقّ، وهو منزه عن ذلك ...» [1].

[1] «ز» ص 168 مسألة 322.

ب. الجانب الاقتصادي:

يُقِرُّ المشتغِلون بالنّوازل الفقهيةِ أنّ البعدَ الاقتصاديّ هو أكثرُ الأبعاد التاريخية استِفادةً من تَنامِي العنايةِ بالمؤْروثِ النوازلي في العصر الحديث تصْنيفاً وتحقيقاً ودراسةً، لِمَا وجدُوا فيه من مادّةٍ تاريخية نادِرةٍ ومتنوّعةٍ ظلتْ لقرونٍ طويلةٍ في مَنآى عن عُيونِ المؤرخين، بحكمِ مناهجِ المدرسةِ التاريخية التقليديةِ التي كان لها فهمٌ خاصّ للمصدر التاريخي ولطبيعة الوثيقة التاريخية.

ونظراً لتشعُّبِ هذا البُعدِ وتفرُّعِه إلى عناصِرَ عديدةٍ يحْسُن بنا في البدايةِ تحديدُ أبْرَزِ عناصِرِ هذا المحوَرِ في نقاطٍ رئيسيّةٍ على أنْ نتناوَلَها بعد ذلكَ بشيءٍ منَ التحليلِ حتّى تَكْشِفَ عنْ فحْواها بعدَ تحلِيلِ المسائلِ وفحْصِها، وهذه العناصِرُ هي:

1 - ملكية الأرض واستغلالُ العقار.
2 - المياهُ والنشاط الفِلاحي.
3 - الصناعة والحرف.
4 - النشاط التجاري ونظام السوق.
5 - سوق العملات في الأندلس.

وبادئ ذي بدء، تجب الإشارةُ إلى أنّ دراسةَ الأنشطةِ الاقتصاديةِ تَسْتلزِمُ التعرُّضَ أوّلاً لمسألة وضعية الأرض وطبيعةِ الملكية العقارية التي نُلخِّصُها كما يَلِي:

1. ملكية الأرضِ واستِغلال العقار:

تقدّمُ نوازل ابن الحاج صورةً واضِحةَ المعالم عن طبيعة الانّشاطِ الفلاحي في الأندلسِ خلال عصر الطوائف والمرابطين ، والحقيقة أنّ نوازل الفلاحة وما يتفرّعُ عنها من فعالياتٍ إنتاجية، كالزراعة والبستنة والتشجير والرعي واستغلال المياه والغابات، تحتلُّ مكاناً أصيلا في فتاوَى ابنِ الحاجّ بحيث لا تكاد نصوص المسائل تخلو من الإشارة إلى هذه الجوانب.

وإذا بدأنا بنوازِلِ الأرض نجدها تقدّمُ معلومات دقيقة عن طبيعة الملكيات الزراعية وظروف استغلالها ، ويمكن القول إن ما تتضمنه بعض نوازل الإرث والبيوع والمعاوضة وما يرد عرضا من إشارات في أبواب فقهية أخرى ، يكشف عن وجود أصناف من الملكيات الزراعية ، كالملكية الجماعية للأرض ، وأراضي الأحباس ، والملكية العمومية ، فضلا عن الملكية الخاصة التي تنتشر في كل مكان، والتي تتراوح

مساحتها بين فدان واحد أو دون ذلك[1] وبين فدادين عديدة في بعض الأحيان، بل إن بعض النوازل تخبرنا بامتلاك بعضهم لعقاراتٍ وضياع شملتْ قُرىً بأكملها[2].

ولا شك أن هذا التفاوت في الملكيات يعكس تفاوت الناس في مراتبهم وطبقاتهم . فإذا كانت بعض المصادر التاريخية تكشف عن تميز الأندلس المرابطية ببروز فئة قادة الجند الذين كانت تقطع لهم الأراضي للانتفاع بريعها، جزاء إخلاصهم للدولة وتفانيهم في خدمتها[3] ، فإن نوازل ابن الحاج لا تخلو من الإشارة إلى هذه الظاهرة ، إذ نجد في ثنايا بعض المسائل معلومات قيمة وصورا واقعية ملموسة يندر الظفر بها في مؤردٍ آخر ، كما نستنتج من النوازل، أن بعض الملكيات الزراعية الكبيرة كانت تؤول في نهاية الأمر، إلى أقطاعات متوسطة أو صغرى ، بسبب البيع ، أو لتجزئتها على الورثة ، وقد يحدث أيضا أن تستردَّ الدولة بعض العقارات الكبيرة التي

---

[1] نوازل ابن الحاج، ص113. (نسخة الرباط).

[2] نفسه : ص ص: 4، 120 ، 215 ، 280 .

[3] انظر تنويه ابن أبي الخصال ببعضهم في رسائله : رسائل أبي عبد الله ابن أبي الخصال، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، ط. 1، دار الفكر ، بيروت 1987 ، ص 114 – 115 ، 137 .

كانت ممنوحة لبعض الأعيان، جزاء سوء تصرفهم مع الرعية[1]، أو نتيجةً لتصرّفٍ يثيرُ حفيظة الحكام[2]، أو لأمر آخر قد لا تبرره ذريعةٌ من الذرائع[3].

2. المياه والنشاط الفلاحي:

ولما كانت ظاهرة المنازعات العقارية هي أكثر القضايا تداولاً في كتب النوازل ، فإن موضوع المياه قد اكتسى هو الآخر أهمية كبيرة في نوازل ابن الحاج مما يفسر تفاقُمَ المشاكل الناتجة عن استغلال هذه المادة الحيوية[4] .

ولعلّ من نافلة القول، أنّ المؤرخ بتحليله لمسائل المياه التي أجاب عنها ابن الحاج، يستطيع الخروجَ بتصور واضح حول كثير من وقائع الحياة اليومية في الأندلس وحول بعض خصائصِ الحضارة الإسلامية المرتبطة بهذا الموضوع ، مما يُوفّرُ لنا رصيدا

---

[1] انظر خبر القائد « صاحب الرباع والضياع ... المتصرف في طبقة المتجندين » الذي صودرت أملاكه لصالح بيت مال المسلمين بأمر من السلطان (نوازل ابن الحاج ، ص 120 – 121).

[2] المصدر نفسه.

[3] انظر مثلا خبر تطاول ابن عباد على أملاك ابن زهر وموقف الفقهاء من ذلك (نفسه ، ص 118) .

[4] يعزى الدكتور محمد مزين في مقال له بعنوان : « التاريخ المغربي ومشكل المصادر نموذج النوازل الفقهية » (مجلة كلية الآداب بفاس ، عدد خاص بعنوان دراسات في تاريخ المغرب ، 1985 ، ص 114) تعدد نوازل المياه في الغرب الإسلامي إلى تقلب المناخ مما يجعل وفرة الماء أو ندرته قضية حياة أو موت .

معرفياً هاماً سكتت عنه الحوليات التاريخية وكل المصادر الإخبارية الأخرى، وهذه المظاهر في جملتها ترتبط بالنشاط اليومي للإنسان قرويا كان أو حضريا ، بل ، هي بحياة أهل القرى والمنيات[1] أقربُ وألصق[2].

وعَنْ كيفية استغلال المزارعين للمياه تُفْصِح بعضُ النوازل عن كيفية استغلال المياه بطريقة جماعية، وذلك بواسطة الساقية التي تمر عبر مزارعهم ويتِمُّ تقسيمُ حِصَصِ تلك المياه المحمولة حسب احتياجاتِ كل مزارعٍ، وتقاسُمُ المياهِ بينَ المزارعينَ تُبيِّنُه المسألةُ التالية: « الجوابُ رَضيَ اللهُ عنْكَ في أهلِ قريةٍ لهم ساقيةٌ يَسْقونَ الماءَ عَليْها سَقْيَ أرضِهِم و ثِمارِهِم وجَنّاتِهِم ، ولكلِّ واحدٍ منهمْ حصتُه في الماءِ الْمَذْكور مَعلومَةً ، و السّاقيةُ الْمَذْكُورَةُ في أرضِ السّلطانِ، و في أرضِ رَجلٍ واحدٍ منهمْ يَسقونَ -كُلّ واحدٍ منهمْ حصَّته- عَلَيْهَا فِي اليومِ الذي يجبُ لَهُ لا

---

[1] المنيات دور فاخرة خارج المدن يعمرها في مواسم معينة أثرياء يقيمون في العادة بإحدى الحواضر التي لا تبعد كثيرا عن موقع المنيات . وقد أشار إليها ابن خاقان فقال : « والمنيات دور فخمة تحف بها البساتين » انظر : مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس ، دراسة وتحقيق محمد علي شوابكة ، بيروت، 1983 ، ص 217..

[2] يعود القسم الأعظم من منازعات المياه إلى القرى الزراعية التي توجد بها في العادة شبكات معقدة للري التقليدي وخاصة في مواسيم الجفاف حيث تتزايد الحاجة إلى الماء.

يتعرّضُ واحدٌ منهُم لصاحبِه عَلى هذِه السّبيلِ كانوا في السّاقيةِ والماءِ المذكورَيْنِ منذُ كانوا ، وعليها كانَ آباؤهُم وأجْدادُهم»[1].

والواضح من خلال هذه النازلة أن كلّ مزارع كان يستغل المياه في يوم من أيام الأسبوع، ويمكن أن نفترضَ أن تكونَ فترةُ الاستفادة محدّدةً بالساعات لكثرة المزارعين، وكانت هذه العادة التي تعكس تضامناً قَبَلِيّاً وتَكافُلاً اجتِماعيّاً موروثةً عندَهم أباً عنْ جَدٍّ.

إذا فالأندلسيون بدلوا مجهودات كبيرة لتحسين تقنيات الري لديهم

ويبدو من خلال تفحص النوازل أن أسباب الخصومات على المياه مردُّها في الغالب إلى خرق الأفراد والجماعات للقوانين والأعراف التي تنظم استغلال هذه المادة، تلكَ القوانينُ التي قد تكون مكتوبةً في بعضِ الأحيان.

والواقع، أن آثار هذه المشاكل تنعكس مباشرة على توازن المجتمع ، وتضع قوة ومصداقية السلطة القائمة في المحك، باعتبارها مسؤولة عن الأمن العام ومطالبة بالسهر على احترام القوانين والحقوق. ونحسب أن في هذا دلالة كبيرة على أهمية «

---

[1] نوازل ابن الحاج : نسخة الرباط: ص 147 مس 285 ؛ نسخة أزاريف: ص 77 مس 231 ؛ نسخة مراكش: ص 205 مس 575).

الماء » كمفتاح قد يساعد ، إلى جانب الدين وطبيعة الآثار والذهنية، على تفسير بعض جوانب التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للأندلس خلال العصر الوسيط[1].

وبالإضافة إلى مسائل المياه نجد في مواضع أخرى من الكتاب ، وخاصة في أبواب الشركة والشفاعة والمعارضة ، معلومات قيمة عن مظاهر النشاط الفلاحي في الأندلس . ومن خلال هذه المعلومات نستطيع الجزم بأن المناطق الريفية في الأندلس كانت تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص منتوج القمح الذي شكل على ما يبدو المنتوج الرئيسي للغذاء[2]. فضلا عن الشعير والكتان[3].

وبخصوصِ المنتوجات الغذائية وردت في نوازل ابن الحاج إشارات عديدة إلى أشكال الخضر والفواكه وأنواع الثمور. وممّا يُلفِتُ النظرَ بالنسبة لهذا الجانب ، أن بعضَ النوازل تسمى المناطق والقرى المنتجة لهذه المواد ، وتذكر المدن والأسواق التي تصرف فيها ، فضلا عن تحديد بعضها[4] لمقادير الاستهلاك الخاصة بكل شريحة

---

1 من مقالِنا: "أهمية الفتاوى الفقهية في كشفِ وقائعِ التجربة الأندلسية " ، مرجع سابق، ص ص 392-393.

2 نوازل ابن الحاج ، ص 8 ، 95.

3 نفسه ، ص 38.

4 نقصد هنا نوازل النفقة بالخصوص.

اجتماعية ، الأمر الذي يمكّنُ المؤرّخ من بلورة فهم جديد للاقتصاد الأندلسي وخصائصه خلال عصر الطوائف والمرابطين انطلاقا من هذه المعلومات.

وإذا كانت المصادر الجغرافية قد أجمعت على انتشار زراعة الغروس في الضيعات والبساتين الأندلسية بدءاً من ابن خرداذبّة في أواخر القرن الثالث للهجرة[1] إلى ابن بطوطة في القرن الثامن الذي أبدى إعجابه بكثرة الأعناب والفواكه في بعض أقاليم الأندلس[2] ، فإن نوازل ابن الحاج سجلت بدورها مزيدا من التفاصيل في هذا الشأن . ويفهم من مضمون بعض الأسئلة الموجهة إلى بعض الفقهاء ومن أجوبة هؤلاء عليها ، أن ، زراعة الكروم كانت تغطي مساحات واسعة من الأرض ، حتى إن بعضهم كان يعاني من صعوبة الوصول إلى ضيعته لإحاطة كروم الناس بها[3] ، في حين كشفت بعض النوازل عن اهتمام الأندلسيين بغرس الكروم في الحقول والأراضي

---

1 ابن خرداذبة ، المسالك والممالك ، طبعة 1989 ، ص 90.

2 يقول ابن بطوطة في وصف خيرات مالقة : « رأيت العنب يباع في أسواقها بحساب ثمانية أرطال بدرهم صغير ، ورمانها المرسي الياقوتي لا نظير له في الدنيا ، وأما التين واللوز فيجلبان منها ومن أحوازها إلى بلاد المشرق والمغرب» تحفة النظائر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، الجزء الثاني ص 768 ، طبعة بيروت 1982.

3 نسخة الرباط ، ص 155.

المستصلحة بعد قطع شعرائها[1] ، بل إنَ حبهم لهذه الشجرة جعلهم يغرسونها أيضا في أفنية المنازل وحول جنبات البيوت[2].

وفي خِضَمِّ هذا النشاط المكثف اهتم الفلاحون بتسييج المزارع والبساتين فأحاطوها بالزرائب والأسوار المتخدة من الحجارة والطين[3] درءاً للأضرار التي قد تصيبها جراء دخولِ الماشية إليها[4] ، "وقدْ يَحْتاطَونَ مزارِعَهم مِنْ جِهاتِها الأَرْبَعِ بِحائِطٍ، ويَزْرُبونَها بِالشَّعَرِ " [5].

3. الصناعة والحِرَف:

وفي ميدان الصناعة عرفت الأندلس مجموعةً من الحرف كالحِياكةِ والحِجامةِ وصِناعة النسيج التي كانت تأتي في أغلبها عن طريق المغازل المنزلية، كما تُبيّنُ ذلك

---

[1] نفسه ، ص 217، 226، 280 – 281 . والشعراء أرض كثيرة الشجر لطول ترك العمارة لها (مسائل أبي الوليد ابن رشد ، تحقيق التجكاني ، ج 1 ، ص 167).

[2] نسخة الرباط ، ص 128.

[3] نفسه ، ص 281 .

[4] نفسه ، ص 127.

[5] نسخة أزاريف: ص 44 مسألة 136.

هذه النازلةُ: "رجلٌ وهب لابنته الصغيرة داراً وبعدَ ذلك صيَّرَها لها مِلْكاً بمائةِ مثقال قبضها لها من غزْلِ غَزَلتْه"[1]، وهيَ تختزن معلومات متنوعة من شأنها إماطة اللثام عن جوانب أخرى من وقائع التجربة الأندلسية من أهل قرطبة إلى المعادن، وتؤكد « ضرورتهم إلى التحرف فيها »[2]. وتشير نازلة أخرى إلى الأطوار التي كانت تمر بها هذه الصناعة حيث كان الفقهاء في قرطبة « يفتون في هذا الحديد الذي يساق من المعادن ويباع بسوق الحدادين ثم يشتري من التجار لعمل الآلات منه »[3]، كما وقعت الإشارة في نازلة أخرى إلى بعض المشاكل الفقهية-القضائية التي كانت تطرح بحدة نتيجة انتشار الملكية الخاصة لمناجم المعادن[4] ، ومشاكل أخرى بسبب سوء جودة بعض المعادن[5].

وتشير نوازل ابن الحاج أيضا إلى ازدهار صناعات عديدة في مختلف أنحاء الأندلس حيث تخصصت كل ناحية في إنتاج صناعة معينة ، نذكر منها على سبيل المثال صناعة عصير الزيوت في قرطبة[6] ، والأنسجة الحريرية في جيان، وقد تكرّر

---

[1] – نوازل الأحكام للبرزلي: ج 3/ 494.
[2] نوازل ابن الحاج ، نسخة الرباط ص 31.
[3] نفسه ، ص 19-20.
[4] نفسه ، ص 30-31.
[5] نفسه ، ص 20.
[6] وردت الإشارة إليها في عدة مسائل.

ذكرها كثيراً عند ابن الحاج[1]. وتحدّثتِ النوازل عن كثرة الأرحاء الطاحنة في قُرَى الأندلس خاصة خلال العصر المرابطي، فقد كانت ضفة وادي بلون قرب جيان تكثر بها الأرحاء التي تُدِيرُها جداوِلُ المياهِ.

4. النشاط التجاري ونظام السوق

وفي ميدان التجارة ، تكتسِي نوازلُ ابن الحاج أهمية كبيرة ، وقد لا نبالغ إذا قلنا إنّ أهميتها من هذه الناحية قد سَمَتْ بها إلى درجةٍ أصبَحَ لا يُضارعُها فيها أيُّ مصدر آخر. ففي كثير من أبوابِ الفقهِ، كمسائل البيوع والشركة والحضانة والطلاق ، تطرح النوازل قضايا متعددة تخص النّظُمَ والمعاملاتِ المالية، وعلى سبيل المثال احتل موضوع العملات المتداولة وما كان يَلْحقُها من تقلباتٍ[2] أهميّةً كبيرة في هذا الشأن لما كان لها من آثار في حياة الناس وفي استقرار المجتمع ومؤسّساتِه.

لقد أدّت هذه الوضعية إلى إغناء ابن جوهر لأنه فرض نقوداً مزيّفة للحصول على ما أراد ، كما أدّى ذلك إلى إضرار كبير بتجار قرطبة الذين أُكْرِهوا على بيع

---

[1] مخطوطة الرباط ، الصفحات : 36، 80، 81، 297.

[2] انظر على سبيل المثال انقراض عملة ابن جهور في قرطبة ومنافسة سكة ابن عباد لها («ز» ص17 مسألة 49) .

بضائعهم مقابل عملة مزيّفة، ولهذا السبب لم تُرَوَّج هذه النقود خارج حدود دولة قرطبة الطائفية، وفي إشارة إلى هذا الموضوع رَوى ابن الحاج في إحدى مسائلِه[1] نقلاً عن مؤرخ الأندلس أبي مروان ابن حيان في تاريخه قال: «... وفي سنة خمس وخمسين وأربعمائة جَرَت بقرطبة الذهبُ الخبيثةُ القرمونية، ضَرْبُ العزيزِ إسحاقِ بنِ عبد الله صاحبِ قرمونة[2] ، فغَلَبت اليومَ على متاجر أهلِ قرطبة، ولا نَفَاق لها إلاَّ بقرطبة، قد أذعن لابن عبد الله سلطان قرطبة ابنُ جهور فأجراها عنده خوفاً من شره ولياذاً من استحالة عهده ، فآذَى الناسَ بها، وقادَ الغِنَى إليه، وأرسل الفَقْرَ على رعِيّتِه أهل قرطبةَ الذين نَقلَ أموالَهُم إليه يَجْزُونَه اليوم في جميع متاجرِهم، ويأخذونَه في مُهُور نسائهم؛ قد اختبِرتْ هذه الذهبُ الخبيثَةُ بالسُّبُك في كل حبّةٍ، فأكثرُ ما وُجد في تخليص تِبْرِه ثُمُن مثقالٍ واحدٍ منه... لاَ مَعْدِلَ عنهُ ، وكان الصَرفُ يجْري به بالقيراط الثُمُني القديمِ جَرَيانه بقرطبةَ على انقطاعِ صرْفِه فيها ، فانسلختْ هذه السَّنةُ عنْ صَرف ثمانيةٍ وعشرين درهماً منها بالمثقال القرموني ، وقد كان في أولها باثْنيْنِ وثلاثينَ درهماً»[3].

---

[1] انظر نسخة الرباط ، ص 125، مسألة رقم 244 (غير واردة في باقي النسخ).

[2] هو إسحاق بن محمد البرزالي ثالث حكام طائفة قرمونة في عهد ملوك الطوائف.

[3] نسخة أزاريف : ص17 مسألة 49.

نستنتج من هذا النصّ/الوثيقة أنّ حاكم قرطبة الطائفي استبدّ في حكمه واستغلّ سلطته السياسية لتنمية ثرواته على حساب رعيّته، فالعنصر السياسي يفسر ظهور هذه الظاهرة المالية أو الاقتصادية، كما يفسّر هذا النوع من الظلم الذي كان سائداً في عصر ابن جهور بقرطبة. ولقد أدّى هذا العنصر أيضاً – أي استبداد ابن جهور بالحكم– إلى فساد النظام المالي بقرطبة برمّته ممّا أدّى إلى عواقب سلبية بالنسبة لعامة قرطبة التي فرض عليها استعمال عملة فاسدة. وهذا التداخل ، بين ما هو سياسي من جهة وما هو اقتصادي ثمّ ما هو اجتماعي، ضروري لفهم هذه الظاهرة التاريخية التي تميّزت بها دولة قرطبة الطائفية في القرن الخامس الهجري.

ونَقِفُ في ثنايا أحكام المعاملات[1] على كثيرٍ من أساليب التعامل التجاري المعمول بها آنذاك في المجتمع الأندلسي ، ويمكن ملاحظةُ هذه الأساليب انطلاقاً من المسائل المتعلقة بقضايا الاستدانة[2] ، وبيع العقارات المثمرة[3] ، والدور[4] ، ومسائل

---

[1] لم يفرد مرتبو النوازل – ومنهم مرتب نوازل ابن الحاج – بابا خاصا بأحكام المعاملات ، ولعل عذرهم في ذلك يعود إلى ارتباط هذه الأحكام الشديد بالمواضيع المدرجة في مختلف أبواب الكتاب.

[2] الصفحتان 7 و 32 من نسخة الرباط.

[3] نفسه ، ص 36.

[4] نفسه ، ص 204.

القراض[1]، والمعارضة[2]، وقضايا الأكرية[3]، والنفقات المفروضة على المطلق[4]، والتسعير على أهل الأسواق[5] وغيرها من المواضيع.

وترد في نوازل ابن الحاج أيضا كثير من الصور المعبرة عن مختلف مظاهر النشاط التجاري في الأندلس على عهد الطوائف والمرابطين. فسوق الصرافين في قرطبة كان يعرف حركة دؤوبة بين التجار والمتعاملين[6]، وكذلك ، نعرف من إحدى النوازل ، أن أصحاب التجارة في هذه المدينة ، كانوا لا يكتفون بإيداع بضائعهم داخل المحلات ، بل تنافسوا في وضعها خارجا على رفوف الحوانيت ، لجلب المشترين ولفت الانتباه إليها[7] ، ويتضح من هذه النوازل أيضا أن أشكال التعامل عند الأندلسيين كانت متنوعة ، فمنهم من اتخذ من المحلات والحوانيت مقرا لمزاولة مهنة البيع كما في المثال السابق ، ومنهم من اتخذ المعاصرَ والأرحاءَ فَجَنَى منها أرباحا

---

[1] نفسه ، ص 279 – 280 .

[2] نفسه، ص ص 51-53.

[3] نفسه ، ص 115 .

[4] نفسه ، ص 56 فما بعدها.

[5] نفسه ، ص ص 289 – 290.

[6] نفسه ، ص 277 .

[7] نفسه ، ص 126.

طائلة [1]، في حين، فضل بعضهم استثمار بعضٍ ما يملكه من مالٍ أو ذهب أو أنعام أو نحوها، بدفعه إلى من يتجر به على حصة من الربح معلومة، كما تخبرنا بذلك مسألةٌ رفعت إلى الأمير علي بن يوسف لينظر فيها[2].

5. سوق العملات في الأندلس

ومن المظاهر السياسية المرتبطة بالنظام الاقتصادي في الأندلس خلال عهد الطوائف والمرابطين، والتي وردتْ الإشارة إليها في نوازل ابن الحاج، ما كان يعْرِفُه سوق العملاتِ في الأندلسِ من تقلُّباتٍ وخاصّةً في قرطبَةَ، وما راجَ من خبرٍ تبديل السكة بسكة أخرى غيرها وإهمال الأولى جملةً، وقد نزلت هذه المسألةُ بقرطبة فاختلف فيها الفقهاء، فأفتى أكثرُهم بلزوم السكة القديمة على مقتضى العُقدةِ لأنّ الجديدة لم يكن لها وجودٌ قبل ذلك، فأفتى ابنُ عتاب بأن يرجع في ذلك إلى قيمة السكة المقطوعة من الذهب، يعني وقت التعامل بها، فيأخذ القيمةَ ذهباً، فأرسل ابنُ عتاب إلى القاضي بقرطبة إذْ ذاك، وهو ابن جابرٍ فقيهِ إشبيليةَ، فنهض إليه فذكر المسألة وقال: الصواب فيها فتوايَ فاحكمْ بها ولا تخالفها»[3].

---

[1] نفسه، ص 53.

[2] نفسه، ص 273.

[3] المعيار المعرب : 5/192-193.

وهناك نازلة أخرى[1] نزلتْ بقرطبة أيام ابن جهور مفادها أنّ صفقة تجارية جرتْ اعتماداً على عمليّتيْن مختلفتيْن بنفس الدولة الطائفية خلال فترة زمنية مختلفة، لأنَّ الشطر الأول من العملية التجارية جرى في عهد ابن جهور، ثمّ استكملت العملية خلال حكم ملك طائفي آخر عوضه، والمشكل الذي طرح للفقهاء هو هل يجب أداء النصف الثاني من الصفقة بالعملة التي ضُربت في عهد الملك الطائفي الأوّلِ أم بالعملة التي ضربها الملك الطائفي الثاني؟

هذا مثال لتداخل السياسة والاقتصاد لأنَّ تغيّر النظام السياسي هو الذي أدّى إلى ضرب عملة جديدة، فكل ملك طائفي كان يضرب عملةً باسمه، خصوصاً الأقوياء منهم، ومثال ذلك الدينارُ العبّادي نسبة إلى بني عبّاد، والدينار المرابطي نسبة إلى يوسف بن تاشفين، وقد انتشر هذا الأخيرُ في الممالك المسيحية كقشتالة نظراً لصفاء معدنه، فكان يُعرف بـ "المرابطي".

ولقد أدّتْ هذه الوضعية إلى تعدّد العملات في الأندلس ثمّ إلى ظاهرة انخفاض قيمة العملات. والمهم هنا هو تداخل البعد السياسي بالأبعاد المالية لأنَّ ضربَ عملةٍ معيّنة كان مرتبطاً بنظام سياسي معيّن ، وتعدّد النظم السياسية في عهد

---

[1] انظر مسألة "فِي مُعَالَجَةِ الدُّيُونِ إذَا انْقَطَعَتِ السِّكَّةُ الْقَدِيمَةُ وحَلَّتْ مَحَلَّهَا سِكَّةٌ جَدِيدَةٌ" («ز» : ص51 مسألة رقم 49).

الطّوائف هو الذي أدّى إلى تعدّد العملاتِ وانخفاض قيمة عددٍ منها. وممّا يُستنتج من هذه الظاهرة أنّ انقسام دوَل الطوائف السياسي وتصارُع ملوكِها كانت تُجاريهِ ظاهرةٌ أخرى هي الأزمة الاقتصادية التي عمّتْ جلَّ أرجاءِ الأندلس في عهد الطوائف.

إن جل نوازل ابن الحاج كانت مطروحة على فقهاء قرطبة وحلّها حصل في هذه المدينة. فالأمر يتعلّق بعمليّة تجارية بقرطبةَ حيث راجتْ نقودٌ مضروبة بإشبيليةَ كالدينار العبّادي، وبالمغرب كالدينار اليوسفي، كما راج الذّهب القرموني الخبيث المضروبُ بقرمونةَ في قرطبة ، ومعنى هذا أنّ اختلاف النظام السياسي الطائفي لم يمنع انتشار العملاتِ التي ضربت في دوَل طائفية معيّنة في جميع أنحاء الأندلس؛ وممّا يفسّر هذه الوضعية اعتمادُ الذّهبِ مقياساً لقيمة النقود في المغرب و الأندلس بغضّ النظر عن النظم السياسية السّائدة، وانتشار "نظام السوق" في المدن الأندلسية بغض النظر إلى انتمائها السياسي خلال هذه الحقبة. بل إن الشبكة التجارية التي كانت الأندلس تشكّل جزءاً منها امتدّتْ عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط، فهناك نازلة تذكر قضيّة مرتبطة بتصدير الزيت من ألمرية عبر سبتة بحراً وتشير إلى استيراد العبيد من المهدية بتونس عبر الجزائر[1].

---

[1] انظر مسألة التّاجرِ يُسَافِرُ بِسِلْعَةِ غَيْرِهِ فَيَخْلِطُهَا بِسِلْعَتِهِ : «ز» : ص193 مسألة رقم 234.

ت. الجانب الاجتماعي:

تعتبر نوازل ابن الحاج من أهمّ مصادر التاريخ الاجتماعي الأندلسي في القرن الخامس الهجري لاعتبارات متعدّدة نذكر منها :

1 - لقد عاصر صاحبُ هذا المصدر المجتمع الذي جمعَ له مادّة تاريخية هامة تتضمّن معلومات أصيلة وفريدة.

2 - يعتبر هذا المصدر فريداً لأنَّ المعلومات الاجتماعية الواردة فيه لا توجد في غيره من أجناس المصادر التاريخية التي أرّختْ للمجتمع خلال هذه الحقبة التاريخية.

3 - تميّزت المعلومات الاجتماعية الواردة في هذا المصدر بكثرتها وبتنوّعها ، فمنها ما يتعلّق بالقضايا الاجتماعية كالإرث والزواج والطّلاق ، ومنها ما يتعلّق بالتبادل التجاري في المجتمع ، ومنها ما يتعلّق بالعمران ، ومنها ما يتعلّق بالعادات والتقاليد وغيرها من الجوانب الأخرى..

4 - ينفرد هذا المصدر الاجتماعي بنقله بعض الوثائق الأصلية كالشهادات والعقود لإثباتِ صحّة بعض القضايا كقضية فاطمة بنت أبي عياش التي "ضربها

زوجُها عبد السلام بن أبي يحيى المعروفُ بابن صاحبِ الصّلاة، فأدّى ذلك إلى وفاتِها"[1] . ومنها قضايا مرتبطة بالمرأة أو بالعبيد أو بالأطفال علاوة على الرجال.

5 - يقدّم لنا هذا المصدر معلومات لدراسة مصادر المجتمع الأندلسي في مناطق أندلسية مختلفة ممّا يُعطينا صورة متكاملة للمجتمع الأندلسي في المدن والبوادي من الجزيرة الخضراء إلى قرطبة وإشبيليةَ إلى بلنسية. وقد يتمكّن المؤرخ اعتماداً على هذه المادة الغنيّة والمتنوّعة من تركيب صورة شاملة للمجتمع الأندلسي خلالَ القرن الخامس الهجري.

6 - يكمّلُ هذا المصدرُ، إضافةً إلى قيمتِه التوثيقية الفريدة، المصادرَ الأخرى للمجتمع الأندلسي لأنّه مصدرٌ فقهيٌّ في أصلِه، ولذلك فإنَّهُ يُلقي الأضواءَ على جوانب متعدّدة للمجتمع الأندلسي.

7 - تتأكّدُ مصداقيةُ هذا المصدر لدراسة المجتمع الأندلسي بحيث يمكِن مقارنة المعلومات الواردة فيه بالمعلومات الواردة في مصادرَ أخرى حولَ هذا المجتمع خلال نفس الحقبة التاريخية، كما يُمكنُ اعتبارُه مقياساً للحكم على المعلومات الواردة في غيره من المصادر لأنّه يخضع لجميع المقاييس لتقديم المصادر لتحديد مدى مصداقيتها

---

[1] «ز» : مسألة رقم 339 ص118.

وقيمتها التوثيقية ، ويصحّ هذا عند مناقشة المجتمع الأندلسي بأبعاده المتعدّدة كبنيته التاريخية ونظمه الاجتماعية وغيرها.

8 - يعتبر هذا المصدر نموذجيّاً لدراسة المجتمع الأندلسي اعتماداً على منهج متعدّد التخصّصات لأنّه كما يضمّ البعدَ الاجتماعي فإنه يضم أبعاداً أخرى للواقع التاريخي الأندلسي ، مع انفِرادِه ببعده الفقهي بالدرجة الأولى.

9 - ومن خلال نوازل ابن الحاج يمكن مقارنة ما وردَ فيه من معلومات عن المجتمع الأندلسي في القرن الخامس الهجري بالمعلومات الاجتماعية الواردة في غيره من المدوّنات الفقهية، وذلكَ قصد تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها وصولاً إلى تحديد تطور المجتمع الأندلسي وكشف التحوّلات الاجتماعية التي عرفها في القرون اللاحقة.

10 - تبرز هذه النوازل جرأة ابن الحاج في التصدّي لقضايا المجتمع الكبرى والإفتاء فيها رغم طابعها المحرج في كثير من الأحيان خاصة عندما يتعلّق الأمر بفئة الأمراء والحكّام أو بشخصيات اجتماعية بارزة.

11 - يمكن للباحث المتخصص في التاريخ الاجتماعي خلال القرن الخامس الهجري أن يتعاملَ مع هذا المصدر بصفتِه موضوعاً للبحث معتمِداً على تحليل

النصوص و توظيف المنهج الكمي للإحصاء نظراً لما يتوفّر عليه من معلومات طريفة وغزيرة.

12 - يقدّم هذا المصدرُ صورة كاشفة عن نظام القضاء الأندلسي الذي يمكن وصفه بنظام قضائي متطوّر ارتبط ارتباطاً عضوياً بنظام الدولة الأندلسية من جهة وبالمجتمع الأندلسي نفسِه من جهة ثانية.

خلاصة القول، إنّ المواضيع الاجتماعية التي أثارَها ابن الحاج في نوازله غنيةٌ جدّاً ومُتنوّعة، لِدرجة أنها غيّرت نظرة الباحثين إلى المجتمع الأندلسي لما قدّمت من تفاصيل دقيقة تمكّن المؤرخ من وضعِ تصوّرٍ شامل لهذا المجتمع، وتجعله يقفُ على تفاصيل مهمة تُجلّي أمامه صورة هذا المجتمع بقسميْه الحضريّ المتطوّر في المدن والحواضر، و القروي الخاص بقاطني الأرياف والبوادي الأندلسية، وكلُّ هذه المواضيع تمسّ جوانبَ اجتماعية عديدة من حياة الناس، كقضايا الأسرة والمرأةِ والطفل، وأنشطة التربية والتعليم، ومسألةِ العبيدِ والفئات الاجتماعية الضعيفة، وأخبارِ أهلِ الذمّةِ وموقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وصِلاتِ الأندلسيين بنصارى الممالك المسيحية، وسلوك الحكّام وتصرّفاتهم في شؤون البلاد والعباد ، ومظاهِرِ العُنفِ والمظالِم التي لم يعدم وجودها في هذا المجتمع، دون إغفالِ صور رائعة ونماذج راقية من ضروب العدالة الاجتماعية المتمثلة على وجه الخصوص في رقيّ

الجهاز القضائي الأندلسي، وعصامية رجاله وقضاته أمثال القاضي الشهيد أبي عبد الله بن الحاج التجيبي الذي خصّصنا له هذه الدراسة. وفضلاً عن ذلك تسجّل نوازل ابن الحاج صورة واضحة لمظاهر الاندماج الإثني والثقافي والفكري في المجتمع الأندلسي خلال عصر الطوائف والمرابطين رغم كونها مرحلة حاسمة توالتْ فيها فصول من الحروب والاضطرابات السياسية الكبيرة.

مصادر ومراجع قسم الدراسة

رقم ترتيبي	عنوان الكتاب ومؤلفه	بيان الطباعة والنشر
1	**أجوبة أبي الحسن علي بن عبد السلام بن علي التسولي المالكي** (ت.1258 هـ).	تحقيق عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1996، (جزء واحد).
2	**الإحاطة في أخبار غرناطة** لابن الخطيب ، (لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد ابن الخطيب السلماني (ت.776هـ).	تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، القاهرة، 1393هـ/ 1973 ، (4 أجزاء).
3	**أزهار الرياض في أخبار عياض** للمقّري ، (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد المقّري التلمساني ، (ت.1041 هـ).	(المجلد الثالث) تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة فضالة ، المحمدية، 1978.
4	**الأعلام** للزركلي ، (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت.1396 هـ).	منشورات دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشر ، 2002 م.
5	**الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين** لدندش، (الدكتورة عصمت دندش).	دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1988.
6	**أهمية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية** ، لليوسفي، (الدكتور أحمد شعيب اليوسفي.	ندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الطبعة الأولى، الرياض، 1417هـ/1996م، المجلد الأول، ص ص: 381-401.

7	**بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس** للضبّي ، (أحمد بن حيان بن أحمد بن عميرة الضبي، (ت.599هـ).	تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الأول ، بيروت ، 1989 م ، (جزءان).
8	**البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** لابن عذاري ، (أبو العباس أحمد بن محمد ابن عذاري المراكشي ، (ت.695 هـ).	تحقيق ومراجعة : ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، طبعة دار الثقافة ، بيروت ، 1983.
9	**تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام** للذهبي :شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي (ت.748هـ).	تحقيق بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي، ط. 1 ، الجزء 11، بيروت ،2003.
10	**تاريخ الفكر الأندلسي** لبالنسيا، (أنخل جونثالث بالنسيا).	تعريب حسين مؤنس، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1955 .
11	**تاريخ القضاء في الأندلس : من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري:** لخلاف، (الدكتور محمد عبد الوهاب خلاف).	المؤسسة العربية الحديثة ، ط1 ، القاهرة 1992.
12	**التاريخ المغربي ومشكل المصادر نموذج النوازل الفقهية** لمزين، (الدكتور لمحمد مزين).	مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس - المغرب ، عدد خاص بعنوان: دراسات في تاريخ المغرب ، 1985.
13	**تاريخ قضاة الأندلس** أو المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفُتيا	ضبط وشرح وتعليق مريم قاسم طويل ، دار الكتب العلمية، ط.1، بيروت ، 1415-1995.

	للنباهي، (أبو الحسن النباهي الأندلسي ، (ت.792 هـ).	
14	**تحرير الكلام في مسائل الالتزام** للحطاب الرعيني، (أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمان المغربي المعروف بالحطاب الرعيني) ، (ت.954 هـ/1546م).	تحقيق عبد السلام محمد الشريف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1404 هـ / 1984م
15	**ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك** لعياض ، (أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، (ت.544 هـ).	الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب، ط.2 ، 1983/1403 (8 أجزاء).
16	التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ، (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ، (ت.658 هـ).	تحقيق عبد السلام الهراس ، دار المعرفة ، الدار البيضاء، (4 أجزاء).
17	**التَّنْبِيهَاتُ المُسْتَنْبَطَةُ على الكُتُبِ المُدَوَّنَةِ والمُخْتَلَطَةِ** للقاضي عياض (أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، (ت.544 هـ).	تحقيق: الدكتور محمد الوثيق، الدكتور عبد النعيم حميتي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1432 هـ - 2011م ، (3 أجزاء).
18	**جامع المسائل والأحكام لما نزل بالقضايا من المفتين و الحكام** للبرزلي ، (أبو القاسم أحمد بن محمد البرزلي المالكي (ت. 841 هـ).	تحقيق محمد حبيب الهيلة ، دار الغرب الإسلامي، ط.1 ، بيروت، 2002 ، (7 أجزاء).

19	**جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس** لابن القاضي، أحمد ابن القاضي المكناسي، (ت.1973 هـ).	دار المنصور للطباعة والوراقة، الربط، 1973، (جزء واحد).
20	**جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس** للحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي (ت.488هـ).	تحقيق : بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي سلسلة التراجم الأندلسية، المجموعة III ، الطبعة 1، ، تونس، 1429 هـ/2008م. (جزء واحد).
21	**الحلّة السيراء** لابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (ت.658هـ).	تحقيق حسين مؤنس، الشركة العربية للطباعة والنشر ، ط.1، القاهرة، 1963م ، (جزءان).
22	**الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية** لابن أبي سماك ، أبو القاسم محمد بن أبي سماك العاملي.	تحقيق سهير زكار وعبد القادر زمامة ، دار الرشاد الحديثة ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء ، 1979م ، (جزء واحد) .
23	**دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك** لحمدي شلبي (حمدي عبد المنعم شلبي)،	دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة ، 1990.
24	**الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** لابن فرحون، (برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي (ت.799 هـ).	تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث ، القاهرة 1972. (جزءان)؛ ثم طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت، بدون تاريخ، (جزء واحد) .

25	**ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام** لابن سهل، (أبو الأصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الجياني (ت. 486هـ).	تحقيق يحيي مراد، طبعة دار الحديث، القاهرة، 2007م ، (جزء واحد).
26	**الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة** لابن عبد الملك المراكشي، (أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت.703 هـ).	تحقيق: إحسان عباس ومحمد بن شريفة وبشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى، تونس 2012م (9مجلدات).
27	**رحلة ابن بطوطة المسمّاة: تحفة النظّار في غرائب الأمصار** لابن بطوطة، (أبو عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي (ت. 779هـ).	شرحه وكتب هوامشه : طلال حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ).
28	**رسائل ابن أبي الخصال** ، أبو عبد الله ابن أبي الخصال.	تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، دار الفكر ، الطبعة الأولى، بيروت 1987.
29	**سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس**، لمؤنس، (الدكتور حسين مؤنس).	الناشر: مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بور سعيد- الظاهر، 1420 هـ/ 2000م.
30	**سلم الوصول إلى طبقات الفحول** لحاجي خليفة، (مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة القسطنطيني)، (ت.1067 هـ).	تحقيق : أكمل الدين إحسان أوغلو - محمد عبد القادر الأرناؤوط - صالح سعداوي صالح ، تاريخ النشر 2010، (6 أجزاء).

31	**سوس العالمة** للمختار السوسي، (محمد بن علي بن أحمد الإلغي المختار السوسي)، (ت.1963 م).	منشورات مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى، 1380 هـ / 1960م ، جزء واحد.
33	**سير أعلام النبلاء** للذهبي ، (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت.748 هـ).	تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة التاسعة، بيروت ، 1413هـ ، (23جزءا).
34	**شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** لمخلوف (محمد بن محمد بن عمر مخلوف المنستيري (ت. 1361 هـ).	تعليق: عبد المجيد خيالي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2003 م، (جزءان).
35	**شذرات الذهب في أخبار من ذهب** لابن العماد الدمشقي ، (عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي (ت.1089هـ)	(4 أجزاء) ، تحقيق ، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
36	**شرح منح الجليل شرح مختصر خليل** لعليش (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عليش) ، (ت. 1299 هـ).	منشورات دار الفكر ، ط.1 ، بيروت، 1404 هـ / 1984 م، (9أجزاء).
37	**العبر في خبر من غبر** للذهبي ، (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، (ت.748 هـ).	تحقيق صلاح الدين المنجد، الناشر مطبعة حكومة الكويت، الكويت ، 1984 ، (5 أجزاء).

38	**العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء المغرب** للجيدي، (الدكتور عمر بن عبد الكريم الجيدي).	منشورات مطبعة فضالة ، المحمدية ، 1984.
39	**عصر الطوائف والمرابطين** لعباس، (الدكتور إحسان عباس).	طبعة دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان، 1997.
40	**الغنية (فهرسة شيوخ القاضي عياض)** لعياض ، (أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي ، (ت.- 544 هـ).	تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط.1، 1982.
41	**الغوامض والمبهمات** لابن بشكوال، (أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت.578هـ).	تحقيق وتخريج محمود مغراوي ، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، جدة، 1415هـ / 1994م ، (جزءان).
42	**فَتْحِ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ فِي الْفَتْوَى عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، المعروف بفتاوى ابن عليش** (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عليش) ، (ت. 1299 هـ).	جمعها ونسقها الباحث في القرآن والسنة علي بن نايف الشحود، والكتاب طُبع في مجلدين كبيرين، لكن لا توجد منه نسخة، وقد اعتمدنا النسخة الرقمية للمكتبة الشاملة (الإصدار : 3.64).
43	**فقه النوازل في سوس : قضايا وأعلام (من القرن التاسع الهجري إلى نهاية القرن الرابع عشر)** ، العبادي، الدكتور حسن العبادي.	منشورات كلية الشريعة بأكدير، سلسلة رسائل وأطروحات جامعية ، عدد 5، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1420-1999.
44	**فهرس ابن عطية** (أبو محمد عبد	تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي ، دار

	الحق بن عطية المحاربي (ت. 541هـ).	الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى، بيروت ، 1980م. (جزء واحد).
45	**فهرسة ابن خير** (أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي (ت. 575 هـ).	تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري ، ط.1 ، القاهرة، 1989م. (جزءان).
46	**فهرسة المنتوري** (الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن علي القيسي المنتوري (ت834هـ).	دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بنشريفة، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء، بالمملكة المغربية، الطبعة الأولى (1432هـ، 2011م)، (جزء واحد).
47	**كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم** لابن بشكوال، (أبو القاسم خلف بن عبد الملك، (ت. 578هـ).	مراجعة وتصحيح السيد عزت العطار الحسيني، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994 ، (جزءان).
48	**كتاب المسالك والممالك** لابن خرداذبة (أبو القاسم عبيد الله المعروف بابن خرداذبة. (ت. حوالي 280 هـ).	طبعة بريل، ليدن 1989.
49	**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** لحاجي خليفة، (مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي المشهور بحاجي خليفة) (ت. 1067هـ).	دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ /1992م، (6 أجزاء).
50	**كشف اللثام شرح عمدة الأحكام**	تحقيق: نور الدين طالب، منشورات وزارة الأوقاف

	للسفاريني (محمد بن أحمد بن سالم السفاريني النابلسي)، (ت.1188 هـ).	السعودية، دار النوادر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1429هـ- 2008م، (7 أجزاء).
51	**مخطوط نوازل ابن الحاج وأهمية مادتــه التاريخيـــة** ، بوتشيش، (الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش).	مجلة دار النيابة، عدد 27، طنجة، 1989، ص ص: 23~28.
52	**مذاهب الحكام في نوازل الأحكام** للقاضي عياض وولده محمد ، (ت. 1149 هـ).	تحقيق محمد بن شريفة، منشورات دار الغرب الاسلامي، الطبعة الثانية ، بيروت، 1997م، (جزء واحد).
53	**مسائل أبي الوليد بن رشد** ، (أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد الجد ، (ت.520 هـ).	تحقيق محمد الحبيب التجكاني، منشورات دار الآفاق الجديدة ، ط.1، الدار البيضاء، 1412 – 1992 ، (جزءان).
54	**مطالع الأنوار على صحاح الآثار** لابن أدهم الوهراني، (أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي المعروف بابن قرقول (ت. 569هـ)	تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف بدولة قطر، الطبعة الأولى، 2012م ، (6 أجزاء).
55	**مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس** لابن خاقان (---)، (ت 528هـ / 1134م).	، دراسة وتحقيق محمد علي شوابكة ، بيروت، 1983
56	**معجم البلدان** لياقوت الحموي، (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت.626 هـ).	طبعة دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ. (5 أجزاء).

57	**المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي** لابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ، (ت.658 هـ).	تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، ط.1، بيروت، 1410 هـ/1989 م ، (جزء واحد).
58	**المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب** للوانشريسي ، (أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي ، (ت.914 هـ).	إصدار جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي ، الناشر ، وزارة الأوقاف المغربية ودار الغرب الإسلامي ، الطبعة 1 ، بيروت ، 1981م ، (13جزءا).
59	**المغرب في حلى المغرب** لابن سعيد، (علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك ابن سعيد الغرناطي المغربي (ت. 685 هـ).	تحقيق شوقي ضيف ، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1997. (جزءان).
60	**مواهب الجليل في شرح مختصر خليل** للحطّاب، (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الرَّحْمَانِ الـرّعَيْني المعروف بالحطّاب، (ت.954 هـ).	دار الفكر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1398هـ ، (6 أجزاء).
61	**نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء** للروكي، الدكتور محمد الروكي.	منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1414-1994، (جزء واحد).
62	**نُظْمُ الجُمَّانِ لترتيب مَا سلف من أخبار الزمان** لابن القطان ، (أبو محمد حسن بن علي بن محمد بن	تحقيق محمود علي مكي ، دار الغرب الإسلامي، ط.1، بيروت، 1990. (جزء واحد).

	عبد الملك الكتامي المراكشي (ت. منتصف القرن 7هـ).	
63	**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** للمقري، (أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت.1040هـ).	تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م.
64	**نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي المالكي** (ت. 516).	دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور قطب الريسوني، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت ، 1429هـ-2008م (جزء واحد).
65	**نيل الابتهاج بتطريز الديباج** للتنبكتي، (أحمد بابا التنبكتي (ت.1063هـ).	إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله هرامة، وضع هوامشه طلاب كلية الدعوة الإسلامية، منشورات الدعوة الإسلامية ، الطبعة الأولى، طرابلس – ليبيا 1989م، (جزءان).
66	**وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين** مكي ، (الدكتور محمود علي مكي) .	مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، المجلدان ، 7-8 ، 1959/ 1960 ، ص ص : 109~198.
67	**وفيات الأعيان** لابن خلكان ، (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، (ت.681 هـ).	تحقيق إحسان عباس ، منشورات دار صادر ، طبعة الجزء الثالث: بيروت 1900، (7 أجزاء).

فهرس المحتويات

الفصل الأول : القاضي أبو عبد الله بن الحاج التجيبي: سيرته وأعماله

الفصل الثاني : كتاب نوازل ابن الحاج شكلاً ومضموناً

الفصل الثالث :

القيمة الفقهية والتاريخية لنوازل ابن الحاج

مطبعة تطوان
Imprimerie Tétouan